جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد– الزاوية

قسم الاقتصاد

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)

إعداد الطالب: محمود البشير عبد الله شعبان

إشراف الدكتور موسي بلقاسم الطويل

الدرجة العلمية: أستاذ

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم الاقتصادية

بتاريخ 05/ ربيع الأول/1447هـ الموافق 2025/08/28م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 104)(

الحديث الشريف

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم

{من طلب العلم ليجاري به العلماء أو ليماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار}

أخرجه الترمذي وحسنه الالباني

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة...

التي ما غابت عن قلبي يومًا،

علّمتني في حياته، وعلّمتني بصبره حتى بعد رحيله،

رحمك الله وجعل مثواك الجنة.

إلى أمي العظيمة...نبع الحنان والدعاء، وسندي في الحياة،

لكِ كل الحب وكل الامتنان..

إلى إخوتي الأعزاء،مَن كانوا لي دومًا ظهرًا وسندًا،لكم كل التقدير

والحب.

إلى كل من غرس في طريقي حرفًا نافعًا أو دعاءً صادقًا...

أهديكم ثمرة جهدي،

تقديرًا وعرفانًا.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه يُنال التوفيق والسداد.

أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى روح والدي الطاهرة، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، فقد كان مصدر قوتي وإلهامي، وما زال دعاؤه الصامت في قلبي يرافقني في كل خطوة.

كما أتوجّه بخالص الامتنان إلى والدتي الحبيبة، التي كانت لي العون والدعاء والسند في كل لحظة، وإلى إخوتي الأعزاء الذين أحاطوني بحبهم ومساندتهم طوال مشواري.

ولا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر لكل من ساعدني أو أرشدني أو قدّم لي نصيحة أو حرفًا من علمه، فلكم مني كل التقدير والعرفان.

كما أتوجّه بشكر خاص وامتنان عميق لمشرفي الفاضل الأستاذ موسى بلقاسم الطويل، لما قدّمه لي من دعم علمي وتوجيهات قيّمة ساعدتني في إنجاز هذا العمل.

ولا يسعني إلاّ أن أعبّر عن فائق تقديري وامتناني الى اللجنة الممتحنة لكل من الأستاذ الدكتور خالد المحجوبي والى الدكتورة فتحية وادي وإلى جامعة الزاوية – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد، وإلى إدارة الدراسات العليا بالكلية، لما قدّموه من تسهيلات ودعم خلال فترة دراستي، فجزاهم الله عني كل خير.

لكم جميعاً... شكراً من القلب، ووفّقكم الله كما وفّقني

الباحث

مستخلص

هذا البحث تناول "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـادي في ليبيا خلال الفترة من 1980 إلى 2020". يعكس أهمية الإنفاق الحكومي كأداة رئيسـية في تحقيق التنمية الاقتصـادية، لما له أثر في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

تقوم الدراسـة على تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصـادي، مع التركيز على كيفية تأثير السياسات المالية على الأداء الاقتصادي في ليبيا. تستخدم المنهجية الوصفية والكمية، مع بيانات اقتصادية لدراسة العلاقة بين المتغيرات واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في مراجعة الأدب الاقتصـادي المتعلق بموضـوع البحث، إضـافة إلى المنهج الوصـفي الكمي في تحليل ووصف متغيرات البحث، كما سيتم استخدام المنهج الاقتصاد الكمي في قياس اتر الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2020-1980).

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مما يؤكد أهمية التخطيط المالي الفعّال. توصـي الدراسـة بضـرورة ترشـيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية لتحقيق نتائج أفضل في النمو الاقتصادي.

Abstract

This research addresses “The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Libya during the period 1980–2020.” It highlights the importance of government spending as a key tool for achieving economic development, given its role in improving living standards and enhancing economic stability.

The study analyzes the relationship between government expenditure and economic growth, with a focus on how fiscal policies influence economic performance in Libya. It employs both descriptive and quantitative methodologies, using economic data to examine the relationship between the variables. The study adopts the descriptive method to review the relevant economic literature, in addition to the descriptive-quantitative method for analyzing and describing the research variables. Moreover, econometric methods are applied to measure the impact of government expenditure on economic growth in the Libyan economy during the period (2020–1980).

The results indicate a positive relationship between government expenditure and economic growth, which underscores the importance of effective financial planning. The study recommends rationalizing public spending and directing it towards productive sectors to achieve better outcomes in economic growth.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
مستخلص	د
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
المقدمة	1
1- مشكلة الدراسة	3
2-أهداف الدراسة	3
3- فرضيات الدراسة	3
4- أهمية الدراسة	3
5- منهجية الدراسة	4
6-حدود الدراسة	4
الفصل الاول: **الدراسات السابقة**	**6**
الدراسات السابقة	7
الدراسات المحلية	7
أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة	15
الدراسات المحلية	15
الدراسات العربية	15
الدراسات الأجنبية	16
الفصل الثاني: **(الانفاق الحكومي)**	**26**

المبحث الأول: الأهداف والأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	27
المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للإنفاق الحكومي	28
المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	29
المبحث الثاني: النفقـات العامــة	31
المطلب الأول: تعريف القانون للنفقة العامة	31
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة	33
الفرع الأول: الفرق بين النفقة العامة ونفقة الشخص الطبيعي	36
الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	37
المطلب الأول: العوامل التي تساهم في زيادة وتضخم النفقات العامة في ليبيا	37
المطلب الثاني: الآثار الاقتصـــــادية الناتجة عن الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا	38
المبحث الثالث: تعريف الإنفاق العام	40
المطلب الأول: أركان الإنفاق العام	40
المطلب الثاني: تصنيفات الإنفاق العام	40
المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية للأنفاق الحكومي	43
المطلب الأول: النظريات الاقتصادية	43
المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	45
الفصل الثالث: **مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي**	**46**
المبحث الأول النمو الاقتصادي وطرق تقديره	47
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	47
المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي	48
المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي	49
المبحث الثاني: العوامل الاقتصـــــادية المحددة للنمو الاقتصـــــادي وتقديرات الناتج الحقيقي	52

المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي	52
المطلب الثاني: تقديرات الناتج الحقيقي	53
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي	55
المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	55
أولاً: نموذج هارود – دومار	56
تانيا: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن	57
ثالثا: نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو	58
رابعا: نظرية المراحل الخطية	59
الانتقادات الموجهة لنموذج روستو	61
خامسا: نظريات التغيير الهيكلي	61
سادسا: نظرية المراحل الخطية	61
انتقادات لنظريات التغيير الهيكلي	62
سابعا: نماذج الثورة على التبعية الدولية	62
ثامنا: نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة	63
تاسعا: نظرية النمو الحديثة	64
عاشرا: نظرية فشل التنسيق	66
المطلب الثاني: العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	67
الفصل الرابع: **واقع الاقتصاد الليبي**	**70**
المبحث الأول: أداء الاقتصاد الليبي	71
المطلب الأول: النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء	71
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد لليبي	75
المبحث الثاني الأداء المالي للاقتصاد الليبي	80
المطلب الاول: الإيرادات العامة	80

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي	83
المطلب الثالث: آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي	89
الفصل الخامس: **الجانب العملي للبحث**	**92**
المقدمة	93
النموذج القياسي	95
نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة	97
نتائج اختبارات جذر الوحدة	99
النتائج	104
النتائج النظرية	104
التوصيات	105
المراجع	106
الملاحــق	112

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1 تطور معدلات التضخم خلال فترة 2000 –2023	71
جدول رقم 2 تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة من 2000_2023	73
جدول رقم 3 معدلات النمو الاقتصـــادي في ليبيا خلال الفترة من 2023 – 2000	74
جدول (4) يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1990 – 2022)	76
جدول رقم 5 تطور رصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة 2000–2023	81
الجدول (6) نتائج اختبارات ســكون الســلاســل الزمنية للمتغيرات من ســنة (1970–2023)	97
الجدول (7) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر ADF)	100
الجدول (8) يوضح نتائج اختبار فيلبس (PP)	101
الجدول (9) نتائج الاختبارين (ديكي فوللر– فيلبس)	102
الجدول (10) يبين نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى	103
الجدول (11) يبين نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	103

المقدمة

يقود القطاع العام النشـــاط الاقتصـــادي في القطاعات كافة من خلال الإنفاق على القطاعات الاقتصـــادية المختلفة، الذي يمثل أهم المكونات الرئيســـة للناتج المحلى الاجمالي في معظم دول العالم، حيث يتولى الانفاق العام مهمة إدارة الاقتصـــاد، وتنظيم المجتمع، ويعود هذا التأثير إلى ملكية الحكومة للموارد النفطية، لاعتماد الاقتصاد الليبي على سياسة الانفاق العام في توفير متطلبات التنمية الاقتصـادية التي تتحقق من خلال النمو الاقتصـادي الذي يسـبق التنمية، وذلك بســبب محدودية دور القطاع الخاص وهو ما يعد ضــروريا لتقييم مدى نجاح الســياســة الاقتصـــادية المتبعة في ليبيا [1]، فوجود القطاع العام ضــرورة تمليها الحاجة الى التنمية، وحتى وان يختلف حجمه من بلد الى آ خر إلا أنه محكوم بمرحلة التنمية، وبدرجة نمو القطاع الخاص، فالقطاع العام في الدول النامية ليس ضــرورة فلســفية بقدر ما هو جزء رئيســي من الاقتصـــاد القومي، تحرص الدولة على تعايشــه مع القطاع الخاص، لتحقيق تنمية الاقتصـــاد، واســتقراره، وتضــمن له المســاواة في المعاملة المالية، والاقتصـــادية، والقانونية حتى ترتفع كفاءته[2]، ويؤكد تقرير صـادر عن صـندوق النقد الدولي (Mansour et al., 2015) أن الاقتصـاد الليبي يواجه تقلبات حادة نتيجة اعتماده شبه الكلي على قطاع النفط، الذي يمثل أكثر من 90% من الإيرادات العامة و60% من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2020 شهد الناتج المحلي الحقيقي انكماشًا بنسبة −66.7%، ثم تعافى جزئيًا في 2021 بنمو قدره +31.4%، في ظل تحسن نسبي للإنتاج النفطي. وتشـــير المؤشـــرات إلى بطالة تجاوزت 19%، واعتماد مفرط على الواردات، ما يعكس هشاشة البنية الاقتصادية وضرورة تنويعها. [3]

(1) بوسالم، ف. (2013). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر -1995) مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، العدد 23، 137–156. جامعة زيان عاشور، الجلفة.

(2) Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N (2022)،. أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في دول جنوب شرق أوروبا .مجلة نظم المعلومات الإدارية وعلوم اتخاذ القرار، 25(العدد الخاص 1)، 1–7.

(3) منصور، م. وآخرون (2015). الضرائب العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صندوق النقد الدولي.

ويعد النمو المتزايد الذي شـــهده الانفاق العام في أغلب الدول الصـــناعية بعد الحرب العالمية الثانية محور اهتمام اغلب الاقتصـــادين، لما لـه من اهمية في اقتصـــاديات تلك البلدان،اصبح الانفاق العام هو المتغير المهيمن علي النشاط الاقتصادي في مختلف الدول.[1]

ويعتبر تحقيق النمو الاقتصـــادي من بين المســـائل التي شـــغلت اهتمام الدول المتقدمة والنامية كونه هدف أي سـياسـة اقتصـادية، فهو المؤشـر المعتمد عليه في قياس رقي أو تخلف الدول والتي تسعى جل المجتمعات إلي تحقيقه، إذا لا يمكن حصول تنمية شاملة دون أن يرافقها تحقيق معدلات نمو اقتصـادية مقبولة ومسـتمرة، إذ تتصـف الدول المتقدمة بمعدلات نمو مرتفعة عكس الدول المتخلفة والتي تشـــهد معدلات نمو منخفضـــة، ما عدا بعض الدول التي ترتكز إيراداتها على مداخيل المحروقات [2]، ولذلك تحاول الدول إلي تحسـين الاداء الاقتصـادي والذي يقصـد به المؤشـرات الاقتصـادية الرئيسـية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويشكل ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية، وتناقص البعض منها نتيجة استحالة تحقيقها في اتجاه واحد المشكلة الرئيسية للسياسة الاقتصادية .[3]

و النمو الاقتصـادي في كونه معيار يشـير إلى طبيعة الحالة الاقتصـادية السـائدة والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي، ويعكس وضـعية باقي المؤشـرات الاقتصـادية فهو هدف رئيسي إلى السياسة الاقتصادية [4]، فمن خلال محاولة الرفع من معدلات النمو يؤدي ذلك بالضـرورة إلي تحسـين مسـتوى المعيشـة، توفير مناصـب شـغل والتقليل من مسـتوى البطالة وتنشيط الاداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والانتاج و تقليص التضخم و ترشيد الانفاق الحكومي و استقرار سعر الصرف.

---

(1) عبود، المصـــطفى ع. (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في ليبيا خلال الفترة 1975–2019: دراســـة قياســـية باســـتخدام نماذج أد هوك وآلمون .مجلة آفاق اقتصـــادية، 7(14)، 1–19 .مســـترجع من www.afaq.elmergib.edu.ly

(2) نصـرات، ع. ع.، مهران، ح. ح. م.، السـيد، م. ف.، والشـربيني، إ. ز. (2024). التأثير المتبادل بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تطبيقية) .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 5(1)، 67–87.جامعة دمياط، كلية التجارة. مسترجع من https://cfdj.journals.ekb.eg

(3) Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N. (2022)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـادي في دول جنوب شرق أوروبا .مجلة نظم المعلومات الإدارية وعلوم اتخاذ القرار، 25(العدد الخاص 1)، 1–7

(4) منصـــور، س. ع. أ. (2021). دور الإنفاق العام في تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي في ليبيا. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. مسترجع من http://democraticac.de

1- مشكلة الدراسة

يعد الكثير من الدراسات التي أجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك لأن الانفاق الحكومي هو أحد أدوات السياسة المالية فيكون له انعكاس على النمو الاقتصادي، حيث أن تدخل الدولة من خلال سياستها المالية يشكل حافزا لزيادة الانتاج، ودور السياسة المالية كأداة فعالة لا نجاز أهداف السياسة الاقتصادية لاسيما الجانب المتعلق بالنفقات العامة.

فقد توصلت دراسة دهب ودرز (2012) إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام منهجية التكامل المشترك، مما يدل على أن كلا المتغيرين يؤثر ويتأثر بالآخر. كما بينت دراسة الشتيوي (2023) وجود علاقة طويلة الأجل موجبة بين الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي، موضحة أن الإنفاق الجاري له الأثر الأكبر على المدى القصير.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **ما أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا؟**

2-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للاتي:

- قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا، للتحقق من وجود علاقة إيجابية بينهما خلال الفترة محل الدراسة.

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

1- يؤثر الانفاق الحكومي للدولة الليبية تأثيرا إيجابيا على نمو الاقتصاد الليبي.

2- توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي ولانفاق الحكومي

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

الأهمية العلمية:

- تســـاهم في إثراء الأدبيات الاقتصـــادية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية.
- تقدم تحليلًا قياسيًا حديثًا يغطي فترة طويلة (1980–2020) مما يعزز مصداقية النتائج.
- تركز على الاقتصـــاد الليبي كحالة دراســـية نادرة التناول في التحليل القياســـي المقارن عربيًا.

الأهمية العملية:

- تســـاعد صـــنّاع القرار في تقييم مدى فاعلية ســـياســـة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي.
- توفّر مؤشرات كمية تدعم التوجه نحو إصلاح هيكل الإنفاق العام وترشيده.
- تمكّن من تحديد الأولويات في توزيع الإنفاق بين الجاري والاستثماري لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

5- منهجية الدراسة

بقصد الوصول إلى أهداف البحث والوصول إلى نتائج محـددة، فـإن هـذا البحث سيتبع المنهج الوصـفي في مراجعة الأدب الاقتصـادي المتعلق بموضـوع البحث، إضـافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات البحث، كما سيتم استخدام المنهج الاقتصاد الكمي في قياس اتر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)

6-حدود الدراسة

الحد المكاني الاقتصاد الليبي

الحد الزمني (1980-2020)

7-مصطلحات الدراسة:

- **الإنفاق العام**:(**Public Expenditure**) يُعرّف بأنه جميع المبالغ المالية التي تنفقها الســـلطات الحكومية أو المحلية لتلبية احتياجات المجتمع، مثل تمويل التعليم، الصـــحة،

البنية التحتية، والدعم الاجتماعي، سواء داخليًا أو خارجيًا (منح، قروض، هبات)، بشرط أن يتم باسم الدولة ومن أجل تحقيق أهدافها التنموية والسياسية.[1]

– **النمو الاقتصادي:(Economic Growth)** يعرفه ماير بأنه عملية تزداد فيها كمية الدخل القومي الحقيقي على مدى فترة زمنية طويلة، بينما يعرّفه سراج وهيكل (2016) بأنه زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مصحوبة بارتفاع دخل الفرد. [2]

– **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:(Real GDP)** هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، مقاسة بأسعار ثابتة من سنة مرجعية، مما يعكس النمو الحقيقي بعيدًا عن تأثير التضخم. [3]

– **السياسة المالية:(Fiscal Policy)** هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال أدوات الإنفاق العام والضرائب بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، والنمو، والتنمية. وتتأثر السياسة المالية في ليبيا بعدم وجود استراتيجية شاملة، واعتمادها المفرط على الإيرادات النفطية. [4]

---

(1) القحطاني، عبد القادر. (2018). المالية العامة. الرياض، ص21، دار المريخ للنشر

(2) سراج، عبد الحميد، وهيكل، محمد. (2016). الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات. القاهرة، ص41، دار النهضة العربية.

(3) نفس المرجع السابق، ص41

(4) عبد السلام مسعود. (2023). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي-1999). مجلة الجامعي, عدد865,2021. https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/865

الفصل الاول:
الدراسات السابقة

- الدراسات المحلية
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- التعقيب على الدراسات السابقة
- أوجه التشابه بين الدراسات السابقة
- التعقيب الشخصي

الدراسات السابقة

الدراسات المحلية:

1: دراسة بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي علي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية (أسامة البشير الشتيوي، 2023)

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام في ليبيا، ونصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من

(1990 إلى 2020)، مع التركيز على تأثير التغيرات الســـياســـية بعد عام (2011)، اســـتخدم الباحثون نموذج الانحدار الذاتي لفترات التأخير الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار الأثر السياسي على هذه العلاقة.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق العام، ونصـــيب الفرد من الناتج المحلي على المدى الطويل، حيث يســاهم الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصــادي، وقد كان الإنفاق الجاري له التأثير الأكبر على نصـــيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بالإنفاق الاستثماري، خاصـة على المدى القصـير. كما أظهرت النتائج أن التغيرات السياسية بعد 2011 كان لها تأثير إيجابي في الأجل القصـــير، إلا أن تأثيرها في الأجل الطويل كان ســـلبيًا، كما أظهرت الدراســة أن الإنفاق الرأســمالي كان له تأثير إيجابي ولكن بحد أدنى، بينما كانت ســرعة تصــحيح الأخطاء مرتفعة (96%)، مما يشـير إلى قدرة الاقتصـاد الليبي على العودة إلى التوازن بشكل سريع.

وقد اوصـــى الباحثون بتحســين فعالية الإنفاق الرأســمالي من خلال التوســع في البنية التحتية الاقتصــادية والاجتماعية، إضــافة إلى ضــرورة الوصــول إلى اســتقرار ســياســي لضــمان استدامة النمو وتحقيق رفاهية اقتصادية مستدامة. [1]

(1) الشـتيوي، أ. ا.، والبصـير، أ. ع. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(3)، 1–19.

2- دراسة بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا) العلاقة بين الانفاق العام، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي، والاقتصاد التقليدي) ،(2022) الدكتورة مسعودة محمود واخرون

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي، وذلك في ظل التحولات المالية والتشريعية التي شهدها الاقتصاد الليبي. وقد أوضحت الدراسة أن ليبيا تمكنت من تحقيق فائض مالي بمقدار (2-) مليون دينار من خلال عدد من الإجراءات المالية التي تم تطبيقها للتخفيف من أعباء الموازنة العامة. كما تناولت الدراسة الرؤية الإسلامية للإنفاق العام، والتي تستند إلى مبدأ الوسطية في الإنفاق، ما يعكس الحرص على التوازن بين موارد الدولة ومصالح المنفقين والمستحقين، بما ينسجم مع أهداف الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل والكفاية.

أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الإنفاق العام في النظام الإسلامي تسهم في تحقيق التوازن والتضامن بين أفراد المجتمع، وتعزز من أواصر العدالة الاجتماعية. كما بيّنت النتائج أن الإنفاق الحكومي – سواء في الإطار التقليدي أو الإسلامي – يسهم في رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل على تصحيح الخلل الحاصل في الدورات الاقتصادية من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي وضبط الاختلالات.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تخفيف الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، والعمل على تنويع مصادر الدخل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ولا سيما القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري باعتباره ركيزة أساسية للنمو المستدام، ودعامة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا. [1]

(1) رندة شلوف، مسعودة محمود، (2022)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا) العلاقة بين الانفاق العام، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي، والاقتصاد التقليدي) ، مجلة أكاديمية الجبل للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد (1)، 60-86، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا (العلاقة بين الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد التقليدي)

3- دراسة بعنون: دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، (علي عطيه، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1986 إلى 2017. وتم دراسة تطور الإنفاق العام في ليبيا وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي، مع تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي، بهدف قياس مدى تأثير الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن إجمالي الإنفاق الحكومي في ليبيا له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق العام ونمو نصيب الفرد، كما تبين أن **الإنفاق الجاري** و**الاستثماري** يساهمان في زيادة نصيب الفرد، مع تأثير **سلبي** للأحداث السياسية بعد 2011 على المدى الطويل، كما وكان للإنفاق الرأسمالي تأثير إيجابي ضعيف على المدى القصير، بينما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الاقتصاد الليبي يتكيف بسرعة لاستعادة التوازن (96%) في الأجل الطويل، بالإضافة لذلك فقد سلطت الدراسة الضوء على التحديات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث لم يحقق الإنفاق العام الأهداف الاقتصادية المرجوة، بسبب الاعتماد المفرط على النفط والظروف السياسية والأمنية المضطربة.

أوصت الدراسة بتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، بما يسهم في تحقيق استدامة اقتصادية، كما شدد على ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، كشرط أساسي لتحقيق فعالية السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية في مجالات البنية التحتية والصحة والتع، .وأوضح أهمية تعزيز الرقابة والمساءلة على الإنفاق لضمان كفاءته، مع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. [1]

(1) عطية، ع. م. (2021). دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، https://democraticac.de/?p=73896&utm_source=chatgpt.com

4-دراســـة بعنوان معدل الانفاق الحكومي الامثل الى النمو الاقتصـــادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)باسم الرتيمي

هدفت هذه الدراســـة إلى التحقق من مدى كفاءة الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2020، مع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق كنســـبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على نموذج Scully المطوّر، واستخدام منهجية الاقتصاد القياسي من خلال طريقة المربعات الصـغرى العادية المعدّلة .(FMOLS) وركّزت الدراسـة على تقييم ما إذا كان حجم الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال فترة الدراســة يعكس مســتوىً فعّالًا من الإنفاق القادر على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراســـة أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في ليبيا يُقدّر بحوالي 34% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل التحليل، في حين بلغ المتوســـط الفعلي للإنفاق الحكومي نحو 69% من الناتج المحلي، ما يشـــير إلى وجود فجوة كبيرة بين المســـتوى الفعلي والمســـتوى الأمثل للإنفاق. وتدل هذه الفجوة على أن الإنفاق الحكومي في ليبيا قد تجاوز حدوده الفعالة، مما انعكس سلبًا على كفاءته في تحقيق أهداف النمو.

كما بيّنت النتائج أن الإنفاق الحكومي في ليبيا لم يُســـهم في تحســـين معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، وهو ما يعكس ضعف كفاءة توجيه الإنفاق، ويدعو إلى إعادة النظر في أوجه توزيعه وغاياته. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة واضحة لترشـيد الإنفاق العام، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على زيادة حجم الإنفاق كوسـيلة لدفع النمو، داعية إلى اعتماد سياسات اقتصـادية متعددة الأبعاد تُراعي هيكلة النفقات، ورفع كفاءتها، وربطها بمؤشرات أداء تنموية حقيقية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام..

5-دراســـة بعنوان تحليل أثر الانفاق العام على النمو الاقتصـــادي في ليبيا: دراســـة قياســـية تطبيقية، خلال الفترة (1970-2014)، عبدالمنعم امراجع ادم واخرون:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، في محاولة لاختبار الفرضـــيات النظرية المفســـرة لهذه العلاقة، والمتمثلة في كل من قانون فاجنر الذي يرى أن النمو الاقتصـــادي يدفع بالإنفاق العام إلى التوســـع، والفرضـــية الكينزية التي تفترض أن الإنفاق العام هو المحرك للنمو الاقتصـــادي. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسـة على مزيج من المنهج الوصـفي التحليلي لرصـد التطورات

الاقتصـــادية والمالية في البلاد، إلى جانب المنهج الكمي القائم على اســـتخدام أدوات القياس الاقتصـادي الحديثة، بما في ذلك اختبارات الاسـتقرارية، والتكامل المشـترك لجوهانسـن، واختبار السببية لجراجنر.

أظهرت نتائج الدراســـة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصـــادي، ما يعكس ارتباطًا مســـتقرًا بين المتغيرين على المدى البعيد، وهو ما يعزز إمكانية بناء ســـياســـات مالية قائمة على هذا التفاعل. كما بينت نتائج اختبار الســـببية أن العلاقة تتخذ اتجاهًا أحاديًا ينطلق من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصـادي، الأمر الذي يتماشـى مع الفرضـية الكينزية، ويعني أن الاقتصـاد الليبي خلال فترة الدراسـة كان يتبع نمطًا كنزيًا في تفسـير العلاقة بين المتغيرين، أي أن التوسع في الإنفاق العام من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

وفي ضوء هذه النتائج، دعت الدراسة إلى ضرورة تبني سياسات مالية توسعية مدروسة تركز على رفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر المباشـــر على النمو، مع العمل على معالجة أوجه القصـــور في هيكلة الموازنة العامة وتخفيف الاعتماد على مصادر الإيرادات النفطية، بما يساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

6. دراســـة بعنوان: العلاقة بين الانفاق العام و النمو الاقتصـــادي في ليبيا –دراســـة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، (سالم بشير دهب واخرون)، (2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2012، مع التركيز على نصـــيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي كمؤشـر رئيس للنمو الاقتصـادي، وتم اسـتخدام منهجية السـببية والتكامل المشـترك إلى جانب نموذج تصـــحيح الخطأ، وذلك بغرض تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.

وقد بيّنت نتائج الدراســـة أن هناك علاقة تكاملية مشـــتركة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بما يدل على وجود ارتباط طويل الأمد بين المتغيرين. كما أظهرت نتائج القياس في الأجلين القصير والطويل – من خلال اختبار العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ – أن هناك علاقة سـببية متبادلة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصـادي في ليبيا، ما يشـير إلى أن كل متغير

(1) آدم، ع. ا.، هارون، م. ص.، وعائض، ع. م. (2018). تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصـــادي في ليبيا: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1970–2014).

يؤثر ويتأثر بالآخر، كما وأوضحت الدراسة أن هذا التفاعل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لا يتفق مع ما خلص إليه كل من (فاجنر وكينز) من حيث اتجاه العلاقة بين المتغيرين، حيث أثبتت النتائج أن التأثير متبادل في السياق الليبي، وهو ما يفرض على صانع السياسات المالية النظر في طبيعة هذه العلاقة عند اتخاذ قرارات الإنفاق العام.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات إنفاق حكومي مرنة تعتمد على تحسين كفاءة التخصيص وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات العائد المرتفع، إلى جانب تعزيز فعالية السياسة المالية بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي واستدامته على المدى الطويل. [1]

الدراسات العربية:

1. دراسة بعنوان: تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في الدول النامية (د. عبير عبد الحفيظ، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في 85 دولة نامية باستخدام بيانات مقطعية للفترة من (2000 إلى 2019). وقد اعتمدت على نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى ((OLS، لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، إلى جانب متغيرات أخرى مؤثرة. أظهرت النتائج أن مكونات الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، والتعليم، والصحة كنسبة من الناتج المحلي، أثرت سلبًا على النمو، في حين كان لصافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية أثر إيجابي. كما تبين أن التكوين الرأسمالي، والتوظيف، والتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر، تسهم إيجابًا في دعم النمو في الدول النامية. وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بما يعزز الكفاءة ويحفز النمو الاقتصادي في هذه الدول.[2]

---

(1) ذهب، س. ب.، ودرز، ص. ع. (2019). العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (13)، 4-28، https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/89/?utm_source=chatgpt.com

(2) عبير عبد الحفيظ، (2023)، تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الإقتصادي في الدول النامية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 60()3، 115-147 ، دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية

2.دراســـة بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصـــادي في دول شـــمال افريقيا (بن سليمان يحي، 2019)

هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصـادي في دول شـــمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصـــر، الجزائر) خلال الفترة من 1980 إلى 2014، وذلك باســـتخدام بيانات البنك الدولي وتطبيق أســـلوب البيانات المقطعية ((Panel Dataمن خلال نموذج يضـم نصـيب الفرد من الناتج المحلي، رأس المال المادي، رأس المال البشـري، والإنفاق الحكومي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن نصيب الفرد من الناتج يتأثر إيجابًا بحجم الإنفاق، إضافة إلى تأثير إيجابي لحصة نصيب الفرد المؤجلة، في حين كان تأثير رأس المال المادي سالبًا

أظهرت نتائج الدراســة أن التحولات الاقتصــادية في دول شــمال إفريقيا من الاقتصــاد الموجه إلى اقتصـاد السـوق انعكسـت على سـياسـاتها المالية والنقدية. كما أوضـحت أن ارتفاع معدلات النمو لم يكن متناسـبًا مع زيادة الإنفاق العام. وبينت أن ضـعف تطور الإنفاق الحكومي قبل الإصـــلاحات يعكس محدودية موارده، مع اعتماد مفرط على البترول كمصـــدر للتمويل. وأشـارت إلى ضـعف تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصـناعة، واعتمادها على الاسـتيراد والموارد الريعية. كما تبين أن ارتفاع الإنفاق بعد الإصـــلاحات ارتبط بتحســـن أســـعار النفط، خصـوصًـا في الجزائر. وخلصـت إلى أن كفاءة سياسـات الادخار المحلي كانت ضـعيفة في دعم النمو، وأن الإنفاق الحكومي ورأس المال البشـري لهما أثر إيجابي في تحفيز النمو الاقتصـــادي عبر دعم الاستثمارات المحلية وزيادة التراكم البشري والمعرفي.[1]

الدراسات أجنبية:

1: دراســـة بعنوان: The Impact of Government Spending on Economic Growth in Southeast Europe (Jehona Shkodra, 2022):

تناولت هذه الدراسـة تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـادي في بلدان جنوب شرق أوروبا خلال الفترة 2002–2019، حيث شـملت العينة كلًّا من البوسـنة، كوسـوفو، مقدونيا الشـمالية، الجبل الأسـود، صـربيا، وألبانيا. وقد اعتُمد النمو الاقتصـادي كمتغير تابع، في حين شـــملت المتغيرات المســـتقلة: الأجور والرواتب، الإنفاق على الســـلع والخدمات، الإعانات،

(1) **بن سليمان، ي .(2019)** .أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (1980–2014): دراسة تحليلية باسـتخدام البيانات المقطعية .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

التحويلات الاجتماعية، والنفقات الرأسمالية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار واختباري DW وVIF لقياس العلاقة بين المتغيرات.

أظهرت النتائج أن معامل بيتا كان إيجابيًا لمتغيرات الأجور والتحويلات الاجتماعية والنفقات الرأسمالية، ما يشير إلى أن زيادة الإنفاق في هذه البنود تؤدي إلى تحسن في النمو الاقتصادي. كما أبرزت الدراسة أهمية فعالية الحكومة في توجيه الإنفاق، حيث تبين أن تأثير بعض مكونات الإنفاق يختلف تبعًا لجودة الحوكمة. وأكدت أن الحوكمة الجيدة ترفع من إنتاجية الإنفاق العام، في حين أن الإنفاق غير الفعال – خصوصًا في مجالات الحماية الاجتماعية – قد يكون له أثر سلبي. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيًا على النمو، بشرط كفاءة توزيعه وفعالية المؤسسات العامة.[1]

2: دراسة بعنوان The impact of government spending on economic growth in Nigeria،(موسي عبدو، 2021)

تبحث هذه الدراسة في تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970–2019، مع تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموزع للفجوات الزمنية ((ARDLوتحليل التكامل المشترك مع الأخذ في الاعتبار الفواصل الهيكلية. وتهدف إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والإنفاق المتكرر والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل.

أظهرت النتائج أن الإنفاق الرأسمالي كان له تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، في حين لم يكن للإنفاق المتكرر تأثير يُذكر. وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق الرأسمالي، خصوصًا على المشاريع التي تمس حياة المواطنين، مع تحسين جودة الإنفاق المتكرر من خلال إعادة توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية والتنموية. كما بيّنت أن الفروق في نتائج الدراسات السابقة ترجع إلى اختلاف النماذج والمنهجيات، مؤكدة أن الدراسة الحالية تميزت باستخدام بيانات محدثة وتقنيات تحليل متقدمة تأخذ في الحسبان الفواصل الهيكلية التاريخية المؤثرة في الاقتصاد النيجيري.[2]

---

(1) **شكودرا، ج .(2022)** .تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا .المجلة الدولية لنظم المعلومات واتخاذ القرار .المجلد 25، العدد الخاص 1، الصفحات 1–7.

(2) موسي عبدو ،(2021)، تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الإقتصادي في نيجيريا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد(1، 89–98)

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة:

الدراسات المحلية:

أوجه التشابه:

العلاقة الإيجابية: أجمعت جميع الدراســـات المحلية على أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصـــادي في ليبيا، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية الإنفاق الجاري والاســتثماري: أكدت جميع الدراســات على أهمية كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي.

التأثير قصير الأجل وطويل الأجل: أشارت الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بينما قد يكون له تأثير سلبي في الأجل الطويل، خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة.

أوجه الاختلاف:

قياس الإنفاق الحكومي: اختلفت الدراســـات في طريقة قياس الإنفاق الحكومي، حيث اســتخدمت بعض الدراســات الإنفاق الكلي، بينما اســتخدمت دراســات أخرى الإنفاق الجاري أو الاستثماري بشكل منفصل.

النموذج التحليلي: استخدمت كل دراسة نموذجًا تحليليًا مختلفًا لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الفترة الزمنية: شملت كل دراسة فترة زمنية مختلفة لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الدراسات العربية:

أوجه التشابه:

العلاقة الإيجابية: أجمعت جميع الدراســـات العربية على أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

أهمية الإنفاق الجاري والاســتثماري: أكدت جميع الدراســات على أهمية كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي.

أوجه الاختلاف:

دول عينة الدراسة: اختلفت الدراسات العربية في دول عينة الدراسة، حيث شملت بعض الدراسات جميع الدول العربية، بينما شملت دراسات أخرى عددًا محددًا من الدول العربية.

النموذج التحليلي: استخدمت كل دراسة نموذجًا تحليليًا مختلفًا لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

البيانات المستخدمة: اعتمدت كل دراسة على بيانات من مصادر مختلفة لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الدراسات الأجنبية:

أوجه التشابه:

العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: أظهرت كلتا الدراستين أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أهمية الإنفاق الرأسمالي: أكدت كلتا الدراستين على أهمية الإنفاق الرأس مالي في تحفيز النمو الاقتصادي.

دور جودة الحوكمة: أشارت كلتا الدراستين إلى أن جودة الحوكمة تلعب دورًا هامًا في تحديد تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

أوجه الاختلاف:

العينة: شملت الدراسة الأولى دول جنوب شرق أوروبا، بينما شملت الدراسة الثانية نيجيريا فقط.

النهج التحليلي: استخدمت الدراسة الأولى نموذج الانحدار بين المتغيرات، بينما استخدمت الدراسة الثانية نموذج ARDL مع الفواصل الهيكلية.

مكونات الإنفاق الحكومي: ركزت الدراسة الأولى على جميع مكونات الإنفاق الحكومي، بينما ميزت الدراسة الثانية بين الإنفاق الرأسمالي والإنفاق المتكرر.

النتائج: توصلت الدراسة الأولى إلى أن جميع مكونات الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما توصلت الدراسة الثانية إلى أن الإنفاق الرأسمالي فقط له تأثير إيجابي كبير، بينما لا يوجد تأثير كبير للإنفاق المتكرر.

التعقيب الشخصي: تؤكد معظم الدراسات سواء في ليبيا أو الدول العربية أو العالمية أن للإنفاق الحكومي أثرًا مباشـــراً على النمو الاقتصـــادي، وإن تباين هذا الأثر من حيث الاتجاه والحجم وفقًا لنوع الإنفاق (جاري أو رأسمالي) وفعالية المؤسسات والدولة محل الدراسة. فالدراسات الليبية (مثل دراسات الشتيوي، ذهب، الرتيمي) تشير بوضوح إلى أن الإنفاق الرأسمالي هو الأكثر تـأثيرًا على المـدى الطويـل، في حين يظـل الإنفـاق الجـاري أقل فعـاليـة وربمـا عبئًـا في بعض الحالات.

كما وتتفق الأدبيات على أن الاسـتقرار السـياسـي والحوكمة الرشـيدة يعدّان من العوامل المفصـلية التي تتحكم في مردود الإنفاق العام على النمو، فقد أوضـحت الدراسـات أن التحولات السياسية في ليبيا ما بعد 2011 ساهمت في تقويض فعالية الإنفاق رغم زيادته، وهو ما يتفق مع ما اظهرته نتائج الدراسـات النيجيرية ودول شـمال إفريقيا، حيث تلعب الظروف المؤسـسـية دورًا حاســـمًا في تحديد الأثر، كما وتبرز أهمية الترشـــيد والتخصـــيص الأمثل للموارد العامة حيث أظهرت دراسات مثل دراسـة (عبير عبد الحفيظ) أن بعض مكونات الإنفاق مثل التعليم والصـحة والاســـتهلاك الحكومي قد تؤدي إلى آثار ســـلبية على النمو إذا لم تكن مصـــحوبة بكفاءة إنفاق وارتباط مباشر بأهداف إنتاجية واضحة.

وتوضـح دراسـات دول جنوب شـرق أوروبا وشـمال إفريقيا أن النمو الاقتصـادي لا يتأثر فقط بحجم الإنفاق، بل بنوعيته واتفاقه مع بنية الاقتصـــاد الوطني، فالدور التنموي للإنفاق يرتبط بقدرته على تحفيز الاسـتثمارات، وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية، أكثر من كونه مجرد أداة لتوسيع الطلب الكلي.

وفي الختام نجد أن معظم الدراسات تشترك في التوصـية بضـرورة إعادة هيكلة سياسات الإنفـاق الحكومي لتكون أكثر كفـاءة واتســـاقًـا مع أولويـات التنميـة، مع التركيز على الإنفـاق الاستثماري، خصوصًا في الدول التي تعتمد على صادرات الموارد مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا.

إن التوجه العام للدراسـات السـابقة يعزز التوجه نحو سـياسـة مالية انتقائية ومسـتدامة، تؤمن التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، على أن يكون ذلك ضمن إطار مؤسسي فعّال قادر على إدارة الموارد بكفاءة، وهو ما سـتسـعى الدراسـة الحالية إلى تعميقه عبر فحص العلاقة بين مكونات الإنفاق والنمو الاقتصادي في ليبيا.

الفصل الثاني:
(الانفاق الحكومي)

المبحث الأول: الأهداف والأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

المبحث الثاني: النفقات العامة:

- المطلب الأول: تعريف القانون للنفقة العامة
- عناصر النفقات العامة
- المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

الفرع الأول: الفرق بين النفقة العامة ونفقة الشخص الطبيعي

الفرع الثاني: قانونية النفقة العامة في ليبيا

-آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

المطلب الاول: الاهداف والاثار الاقتصادية للأنفاق العام

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للأنفاق الحكومي

المطلب الاول: النظريات الاقتصادية وأهمية الانفاق الحكومي

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للأنفاق الحكومي

المبحث الأول:

الأهداف والأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يشير مصطلح "الإنفاق الحكومي" إلى إجمالي المبالغ التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات للوفاء بمسؤولياتها. يشمل ذلك الإنفاق على البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، والدفاع، والضمان الاجتماعي، وغيرها من المجالات. يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى فئتين: النفقات الجارية، التي تغطي تشغيل الحكومة اليومي وتقديم الخدمات، والنفقات الرأسمالية، التي تمثل الاستثمارات في البنية التحتية وغيرها من مشاريع التنمية طويلة الأجل، لذلك يعد فهم مفهوم الإنفاق الحكومي أمر ضروري لتحليل تأثيره على الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورًا كبيرًا في التأثير على النمو الاقتصادي، ومعدلات التوظيف، والتضخم. [1]

ومن خلال دراسة تخصيص واستخدام الأموال الحكومية، يمكن للاقتصاديين الحصول على رؤى حول صحة واستقرار الاقتصاد بشكل عام، وكذلك تحديد الفرص لتحسين وإصلاح إدارة المالية العامة.

ويشمل الإنفاق الحكومي الجوانب المالية، وكذلك التأثيرات التي يحدثها على المشهد الاقتصادي في البلاد. من خلال الفهم الشامل لمفهوم الإنفاق الحكومي، يمكن لصناع السياسات والاقتصاديين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات المالية، والضرائب، واستراتيجيات الاستثمار العام، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا الفهم بتقييم كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي في تلبية احتياجات السكان وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، ويعد التعمق في مفهوم الإنفاق الحكومي أساسًا لتقييم دوره في تشكيل الرفاهية الاقتصادية للأمة وتوجيه السياسات لتحقيق أقصى تأثير ممكن.[2]

مفهوم الإنفاق الحكومي:

يشير الإنفاق الحكومي، المعروف أيضًا باسم الإنفاق العام إلى التخصيصات الميزانية التي تقوم بها الحكومة لتقديم السلع والخدمات العامة، وكذلك لتنفيذ السياسات والبرامج العامة. يشمل ذلك الإنفاق في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والدفاع، والرفاهية

(1) الجزار، أحمد. "تحليل الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي." دار النشر العربي، 2019.

(2) سمول، جورج، وآخرون، السياسات المالية: النظرية والتطبيق،مطبعة جامعة أكسفورد، 2020.

الاجتماعية، وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعود بالنفع على السكان ككل، إن تأثير الإنفاق الحكومي على الاقتصـــاد الوطني كبير، حيث يؤثر على مؤشـــرات اقتصـــادية مختلفة مثل التوظيف، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومستوى المعيشة العام [1]، لذلك يعد تحليل الإنفاق الحكومي ضـــروريًا لفهم دوره في تشـكيل المشـهد الاقتصـادي ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يُعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الإقتصـادية الرئيسـية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة [2]، وتتمثل هذه الأهداف في الأتي:

1. تحفيز النمو الاقتصـادي من خلال زيادة الاسـتثمارات العامة، وذلك بأن الحكومة تقوم بزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمواصلات، مما يخلق فرص عمل ويعزز كفاءة الاقتصـــاد، كذلك الاســـتثمار في التعليم يســـهم في تحســـين المهارات والقوى العاملة، مما يزيد من الإنتاجية والقدرة التنافسـية للدولة، بالإضـافة إلى ذلك فأن الإنفاق على الصـحة يحسن من مستوى الرعاية الصـحية، مما يؤدي إلى قوة عاملة أكثر صـحة وإنتاجية، وكل هذه الاستثمارات تُعتبر محركات أساسية للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.
2. تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي من خلال الإنفاق العام يعني أن الحكومة تســـتخدم ميزانيتها لتخفيف تأثيرات التقلبات الاقتصـــادية، مثل الركود أو التضـــخم، فعندما يكون الاقتصـــاد في حالة ضـــعف، يمكن زيادة الإنفاق على مشـــاريع تنموية لدعم الطلب الكلي وتعزيز النشـــاط الاقتصـــادي، وفي المقابل يمكن تقليص الإنفاق عندما يكون الاقتصـــاد في حالة نمو قوي لتجنب التضخم المفرط وضبط النمو. ((3))
3. تحسـين توزيع الدخل عبر الإنفاق الاجتماعي من خلال اسـتثمار الحكومة في برامج الرعاية الاجتماعية، لتقليل الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة، ويشـمل ذلك تقديم الدعم المالي للأسـر

(1) الجزار، أحمد. "تحليل الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي." دار النشر العربي، 2019.

(2) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصـــادي ، دراســـة قياســـية خلال الفترة(1970)، (2016)،

(3) المرزوقي، حمد، أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية، المجلة العربية للاقتصاد، 2020.

ذات الدخل المنخفض، وتوفير خدمات الرعاية الصـــحية والتعليم المجاني، مما يســـاهم في تحســـين مســـتوى المعيشـــة للفئات الأقل حظاً، وهذه الســـياســـات تهدف إلى تحقيق عدالة اقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

4. تعزيز الإنتاجية الوطنية يتم عبر توجيه الاســـتثمارات العامة نحو الابتكار والبحث والتطوير، مما يســـهم في تحســـين كفاءة العمل وزيادة القدرة التنافســـية، ومثل هذه الاســـتثمارات تدعم تطوير تقنيات جديدة، وتحســـين عمليات الإنتاج، وخلق منتجات وخدمات مبتكرة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام وزيادة قيمة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.
5. تحقيق التوازن المالي يتطلب تنظيم الإنفاق الحكومي بحيث يتناســـب مع الإيرادات المتاحة، مما يمنع العجز المالي ويعزز الاستدامة المالية، ويشمل ذلك ضبط النفقات العامة لتتناسب مع الموارد المتوقعة، وتخطيط الميزانية بعقلانية لتحقيق توازن بين المصـــروفات والإيرادات، وهذا التوازن يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني .[1]

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

إن الإنفاق الحكومي هو أداة رئيســـية تســـتخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصـــادية واجتماعية متعددة، يمتد تأثيره إلى مختلف جوانب الاقتصـــاد، من تحفيز النمو الاقتصـــادي إلى تحســـين توزيع الدخل وتحقيق الاســـتقرار المالي، وذلك من خلال تخصـــيص الموارد الحكومية بطرق اســـتراتيجية، كما ويمكن للإنفاق الحكومي أن يعزز التنمية المســـتدامة ويحقق الرفاهية الاجتماعية، مما يشـير إلى أهمية فهم الآثار الاقتصـادية للإنفاق العام وكيفية اسـتخدامه بشـكل فعال لتحقيق الأهداف التنموية، وتتمثل أثار الإنفاق الحكومي في الاتي:

1. تحفيز النمو الاقتصـــادي، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم والصـحة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبذلك فهو يعزز النشـاط الاقتصـادي ويخلق فرص عمل جديدة، حيث تسـتفيد الشـركات والأفراد من هذه الاسـتثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام. [2]

(1) علي، محمد."دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي." مجلة البحوث الاقتصادية، 2021.

(2) عبد الرحمن أبو زيد، "الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 12، 2021

2. تحقيق الاســتقرار الاقتصــادي، حيث يســتخدم الإنفاق العام كأداة لمواجهة التقلبات الاقتصــادية، مثل الركود والتضــخم، وذلك من خلال زيادة الإنفاق خلال فترات الركود وتقليصــه خلال فترات الازدهار، كما ويمكن للحكومة المســـاهمة في اســـتقرار الاقتصـــاد وتعزيز الثقة الاقتصادية.

3. يعزز الإنفاق الحكومي الإنفاق الاجتماعي وبرامج الرعاية الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية، حيث يوفر الدعم المالي والخدمات الأساسية للفئات الأقل حظاً، وهذه السياسات تعمل على تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

4. تعزيز الإنتاجية الوطنية عبر الاســتثمارات طويلة الأجل في البحث والتطوير، يمكن للإنفاق الحكومي تحســين كفاءة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافســية، وتســهم هذه الاســتثمارات في تطوير تقنيات جديدة وتحسين الابتكار، مما يعزز الإنتاجية الوطنية ويزيد من قدرة الاقتصاد على التوسع والنمو. [2]

(1) هالة منصور، "تأثير الإنفاق الاجتماعي على توزيع الدخل في الدول العربية"، مجلة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، العدد 8، 2023.

(2) محمد عبد الله، "الإنفاق العام على البحث والتطوير وأثره على الإنتاجية الوطنية"، مجلة التنمية الاقتصـــادية، العدد 3، 2022.

المبحث الثاني:

النفقـــات العامـــة:

تتطلب دراســـة الإنفاق العام فهم أهميته ودوره في إطار نوع الدولة التي تطبقه. يختلف الإنفاق العام بين الدولة الحارســة والدولة الحديثة المتدخلة، في الدولة الحارســة يقتصـــر دور الحكومة على توفير الأمن والنظام العام، بينما في الدولة الحديثة المتدخلة، يشــمل دور الحكومة تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. [1]

المطلب الأول: تعريف القانون للنفقة العامة:

بموجب المادة الأولى من القانون الليبي المالي، تُعرَّف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تنفقها الوحدة الحكومية وفقًا للصـــلاحيات المقررة لها، وذلك لتحقيق المنفعة العامة، ويجب أن يتم هذا الإنفاق وفقًا للأطر القانونية المقررة، بما في ذلك القوانين واللوائح والقرارات الحكومية المعمول بها، بالإضـافة إلى الالتزام بالعقود المبرمة ذات الصـلة والاعتمادات المالية المدرجة في ميزانية كل وحدة حكومية .

وفقًا لهذا التعريف، تُعتبر النفقات العامة في ليبيا وســيلة أســاســية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصـادية للدولة، حيث تُصـرف من قِبَل الجهات الحكومية المفوضـة بهدف تحقيق المصـــلحة العامة، كما يعكس هذا التعريف التزام المشـــرع الليبي بتحديد مكونات النفقات العامة وتوضـيح ضـوابط صـرفها، وذلك لضـمان الشـفافية والالتزام القانوني في إدارة الموارد العامة، أسوةً بالتشريعات المالية في العديد من الدول الأخرى .

يعتقد أنصار المدرسة الكينزية، على عكس أنصار المدرسة الكلاسيكية، أن الإنفاق العام هو أداة يجب أن تســـتخدمها الدولـة للتأثير على نمو النـاتج المحلي الإجمـالي. وفقًا للنظريـة الكينزيـة، يمكن للدولـة من خلال زيـادة الإنفاق العام تحفيز الطلب الكلي، ممـا يؤدي إلى زيـادة الإنتاج والتوظيف، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.[2]

---

(1) علي منصـــور ســـعيد عطية، (2021)، دور الإنفاق العام في تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي في ليبيا، ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين، 26

(2) علي منصـــور ســـعيد عطية، (2021)، دور الإنفاق العام في تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي في ليبيا، ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين، 26

واهتم الاقتصاديون بدراسة تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدول يشمل ذلك تحليل تأثير الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، والتوزيع العادل للموارد من خلال هذه الدراسات، يمكن للحكومات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد وتحقيق التوازن بين الإنفاق الجاري والاستثماري لضمان الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

عناصر النفقات العامة:

من خلال التعريفات المختلفة يمكن اعتبار النفقات العامة مكونة من عنصرين رئيسين وهي:

1.النفقة العامة كمبلغ نقدي تأخذ النفقة العامة دائماً الشكل النقدي لتسهيل مراقبة الحكومة للإنفاق حيث تتم جميع التعاملات بواسطة النقود، على الرغم من أن الإنفاق العام كان يتم في السابق بصورة عينية مثل مصادرة الدولة جزء من ممتلكات الأفراد أو الاستيلاء على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض عادل، أو إجبار الأفراد على العمل دون أجر، وقد تغير هذا الوضع بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة وأصبحت النقود الوسيلة والأداة الوحيدة في جميع المعاملات والمبادلات النفقة العامة من شخص عام يجب أن تكون النفقة صادرة من الدولة أو أحد أشخاصها العامة، مثل الهيئات المحلية أو المؤسسات العامة التابعة لها. [1]

2.النفقة العامة لتحقيق منفعة عامة الهدف من الإنفاق هو تحقيق منفعة عامة لذلك، لكي يكون الإنفاق عاماً يجب أن يكون الهدف منه هو تحقيق مصلحة عامة وليس فردية تطور النفقات العامة بالرغم من أن الإنفاق العام كان لفترة طويلة من الزمن يتم بصورة عينية، إلا أن هذا الوضع قد تغير بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أصبحت النقود الوسيلة والأداة الوحيدة في جميع المعاملات والمبادلات، مما ساهم في تسهيل مراقبة الحكومة للإنفاق وتحقيق كفاءة أكبر في توزيع الموارد من خلال هذا التحليل، يتضح أن النفقات العامة تلعب دوراً حيوياً في تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية للدولة إن فهم عناصر وتطور النفقات العامة يساعد

(1) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصادي ، دراسة قياسية خلال الفترة(1970)، (2016)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

في تحليل تأثيرها على الاقتصـــاد الكلي وتوجيه الســـياســـة الاقتصـــادية بشـــكل يحقق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة:

لقد تعرض هذا المبحث إلى تفسير تزايد دور الإنفاق العام في الحياة الاقتصـادية وقامت الدراسة باستعراض أهم تفسيرات زيادة هذا الدور من خلال زيادة الإنفاق العام، ولضرورة استكمال دراسـة ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل القومي، يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام، فهناك الزيادة المطلقة والتي تعنى أن حجم الإنفاق العام يزداد من عام الآخر أما الزيادة النسبية فتعنى نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، وأهم هذه المتغيرات هو إجمالي الناتج المحلى والدخل القومي، ولذلك يجب الإشـارة إلى أن زيادة الإنفاق العام لا تعنى زيادة المنفعة المترتبة عليه بصـورة حتمية فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسـباب ظاهرية بمعنى الزيادة في رقم الانفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعنى زيـادة المنفعـة المترتبـة عن هـذا الإنفـاق، ويـدل ذلـك على زيـادة التـدخـل الحكومي في الحيـاة الاقتصـادية، أي أننا لا يمكن أن تقبل الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام كما هي لأنها قد لا تكشـف عن الحقيقة، وبالتالي يتوجب تحليل أســباب زيادة الإنفاق العام بين أســباب ظاهرية وأســباب حقيقية حيث تعرف الأســباب الظاهرية بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام، دون أن يقابلها زيادة في نصـيب الفرد من كمية السـلع والخدمات [2]، أما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن زيادة الإنفاق العام مصـحوبة بزيادة فعلية فيما يحصـل عليه الفرد من اسـتهلاك للخدمات العامة، وهذا النوع من الزيادة، هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام فإن الأسـباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام تتمثل في الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام في تدهور قيمة النقود التي تعد من بين أهم الأسـباب المؤدية إلى تزايد الإنفاق العام ظاهريا، ويقصـد بها انخفاض القوة الشـرائية لها مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصـول عليها بذات العدد من الوحدات

---

(1) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصـــادي ، دراســـة قياســـية خلال الفترة(1970)، (2016)، رســـالة ماجســـتير في العلوم الإقتصـــادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصـــادية والتجارية وعلوم التيسير.

(2) موفق تركي زيدان، خلدون ســلمان محمد، أنس محمود إبراهيم.، (2020)، تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة.ResearchGate Publication .(2015-2004)

النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصـــول عليه من قبل، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة الإنفاق الحكومي المواجهة هذا التدهور [1]، وبعد انخفاض قيمة النقود سـمة مشـتركة لدى كافة الاقتصـادات منذ خروجها من قاعدة الصـرف بالذهب، ويرتبط انخفاض قيمة النقود بظاهرة التضـخم والتي تتمثل في الارتفاع في المسـتوى العام للأسـعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصـول على كمية من السلع والخدمات، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار، ومقارنة الإنفاق الحكومي في فترات مختلفة، وخاصـة إذا كانت هذه الفترات متباعدة يجب تعديل هذه الأرقام بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشـرائية للنقود، وذلك من خلال اسـتخدام الأرقام القياسـية المسـتوى الأسـعار، وذلك من خلال الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام – الإنفاق العام بالأسـعار الجارية المسـتوى العام للأسـعار والسبب الثاني الذي يؤدي إلى ازدياد الإنفاق العام ظاهريا هو تغير الطرق المحاسبية العامة التي يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام، والأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تشير الدراسـات المختصـة في المالية العامة إلى أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام ترجع إلى أسـباب عديدة تختلف الأهمية النسـبية لكل منها بحسـب الظروف التي تكون عليها ودرجة التقدم في كل دولـة من الأسـباب الحقيقة التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الحروب، وما يتبعها من إزالـة آثارها، وتطور دور الدولة من دور محايد في ظل الدولة الحارسـة إلى دولة متدخلة التحقيق أغراض اقتصـادية واجتماعية وزيادة متوسط نصـيب الفرد من الخدمات العامة، وتقديم المزيد من الدعم للسلع والخدمات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع لرفع مستوى المعيشة[2] .

ومن جانب آخر فإن وجود تقلبات اقتصـادية، وخصـوصـا في حالة الركود الاقتصـادي الذي له انعكاسـاته السـلبية تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل، ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وكما سـبق وأن لوحظ ان فشـل نظام السـوق، وعدم تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي في الأنظمة الرأس مالية أدى إلى ضـرورة تدخل الدولة في النشـاط الاقتصـادي من أجل تحقيق تلك

(1) عبود، ع. إ. (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في ليبيا خلال الفترة 1975–2019: دراســـة قياسية باستخدام نماذج أد هوك وآلمون .مجلة آفاق اقتصادية، 7(14)، 1–19.

(2) علي منصـــور ســـعيد عطية، (2021)، دور الإنفاق العام في تحقيق الاســـتقرار الاقتصـــادي في ليبيا، ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – ألمانيا – برلين، 26، ص(29– 30– 31).

الأهداف، فزيادة الإنفاق العام تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نستخلص مما سبق أن ازدياد الإنفاق العام أدى إلى احتلاله مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية مما أدى إلى زيادة أثره على الاستقرار الاقتصادي الكلى، ويبرز في هذه المرحلة من الدراسة مجموعة من الأسئلة التي تتجاوز الإطار المالي للإنفاق العام وتتعداه إلى الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية[1]، وتم توضيح مفهوم الإنفاق العام وأنواعه وأسباب تزايد الانفاق العام، وتبقى معرفة طرق التمويل التي تحكم فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي فإن هذا الفرع يعتبر بمثابة حلقة الوصل بين الجانب المالي للإنفاق العام ومقدمة للاطلاع على طرق التمويل المؤثرة على فعالية الإنفاق العام.

تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم النفقة العامة(Public Expenditure) ، ولتقديم فهم شامل لهذا المفهوم، يمكن تعريف النفقة العامة بأنها جميع المبالغ المالية التي تنفقها السلطات المحلية، سواء كانت حكومية أو بلدية بهدف تلبية احتياجات الأفراد في الدولة وخدمة مصالحها يشمل هذا الإنفاق مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل تمويل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والبنية التحتية داخل الدولة، وكذلك الإنفاق الخارجي الموجه إلى بلدان أخرى من خلال المنح والهبات والقروض لخدمة مصالح الدولة السياسية من المهم التمييز بين الإنفاق العام الذي يتم من قبل المؤسسات الحكومية أو الأشخاص ذوي السلطة في الحكومة باسم الحكومة، وبين الإنفاق الشخصي الذي قد يقوم به أصحاب السلطة طوعًا يُعتبر الإنفاق عامًا فقط إذا تم إنفاقه بواسطة الهيئات الحكومية لتحقيق أهداف ومصالح جماعية وتكتسب النفقات العامة أهمية كبيرة على مستوى الفرد والدولة فهي تساهم في زيادة دخل الأفراد ونقل أدوات الإنتاج، وتُخصص لتحقيق أهداف واضحة في التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي . من خلال ضخ الأموال في الأسواق عبر الدعم الحكومي المباشر للأفراد أو دعم السلع والخدمات، يمكن للدولة تعزيز الطلب السريع، ما يسهم في تجنب الكساد الاقتصادي خلال فترات الركود الطويلة كما تلعب النفقات العامة دورًا محوريًا في تنمية التجارة، من خلال دعم السلع المحلية لتخفيض أسعارها وزيادة الطلب عليها، وفي تعزيز التنمية الريفية عبر بناء البنية التحتية وإطلاق مشاريع استثمارية تفيد سكان الريف. إضافةً إلى ذلك، تُساهم هذه النفقات في تطوير القطاعات الزراعية

(1) نفس المرجع السابق ص33-35

والصناعية من خلال تقديم القروض الاستثمارية، أو المنح، أو الإعفاءات الضريبية للمستثمرين، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الدولة وتحديث بنيتها التحتية من خلال بناء الموانئ والمطارات والشوارع وغيرها.

الفرع الأول: الفرق بين النفقة العامة ونفقة الشخص الطبيعي:

يتضح من تعريف النفقة العامة أنها تُشير إلى المبالغ التي تُصرف من خزينة الدولة عبر الجهات الحكومية المخولة بذلك، بهدف تحقيق مصلحة عامة، وهذه النفقات تكون موجهة لتحقيق منافع مجتمعية شاملة، سواء كانت في صورة مشاريع بنية تحتية أو خدمات صحية، تعليمية أو غيرها من الجوانب التي تعزز من رفاهية المجتمع وتطويره وفي المقابل، نفقة الشخص الطبيعي، سواء كان فرداً عادياً أو كياناً اعتبارياً غير حكومي، تتم بناءً على رغباته وميوله الشخصية، وقد تتعلق بأهداف ذاتية تسعى إلى تحقيق منفعة خاصة. الشخص الطبيعي ينفق وفقاً لرغباته الشخصية أو احتياجاته دون الالتزام بتحقيق مصلحة عامة، وإن ترتب على إنفاقه نفع عام، فإن ذلك لا يكون بالضرورة الهدف الأساسي لهذا الإنفاق كما أن نفقة الشخص الطبيعي يمكن أن تكون في صورة مبلغ نقدي أو عيني، ولا يخضع إنفاقه لرقابة طالما كان مشروعاً ولم يتعارض مع القانون أو لم يصدر عن شخص فاقد للأهلية القانونية بهذا، يتضح الفرق الجوهري بين النفقة العامة، التي تخضع لتخطيط ورقابة تهدف إلى تحقيق الصالح العام، وبين نفقة الشخص الطبيعي، التي تركز على تحقيق المصالح الشخصية.

قانونية النفقة العامة في ليبيا :

يُعد تنظيم النفقات العامة جزءًا أساسيًا من الإطار القانوني الذي يحدد كيفية إنفاق الأموال العامة في ليبيا، حيث لا تُعتبر أي نفقة عامة قانونية ما لم تكن مصرحًا بها بموجب تشريع أو قانون، حيث يجب أن تُنفَّذ جميع النفقات ضمن الإطار المحدد في الموازنات السنوية المعتمدة، مما يعني أن الجهات الحكومية لا يحق لها إبرام عقود أو إنفاق أموال خارج حدود الاعتمادات المالية المقررة في ميزانياتها، وبذلك تُنظَّم النفقات العامة وفق إطار قانوني صارم لضمان الانضباط المالي وعدم السماح بصرف الأموال بناءً على اجتهادات شخصية.

وقد تم تحديد هذا الإطار القانوني في القانون المالي الليبي واللوائح التنفيذية المرتبطة به، التي توضح بوضوح صلاحيات ومسؤوليات الجهات والأفراد المخوَّلين بعملية الإنفاق، كما

يحدد القانون قواعد الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة، ويبين ما يُعتبر مخالفات مالية تستوجب المساءلة، حيث ينص القانون المالي الليبي على مسؤوليات الأفراد في حال حدوث تجاوزات مالية أو مخالفات، ويُحدد أيضًا مفهوم الأموال العامة والأطراف المسؤولة عن حمايتها.

وتُعد الأموال العامة ملكًا للدولة الليبية أو وحدات الجهاز الإداري التابعة لها، وكذلك الشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها الدولة بنسبة تتجاوز 40%. كما يعاقب القانون على التجاوزات التي تتضمن الاختلاس والإضرار بالمال العام، موفرًا حماية جزائية بجانب الرقابة الإدارية لضمان حماية الأموال العامة.

ويؤكد النظام الأساسي للدولة الليبية على المبادئ الاقتصادية للمالية العامة، ويشدد على أهمية الحفاظ على المال العام وحمايته من أي تجاوزات، مما يشكل أساسًا قانونيًا يضمن الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العامة تساهم هذه القوانين واللوائح في تعزيز الالتزام بالقوانين المالية وتدعيم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

بعد استعراض مفهوم النفقات العامة في الاقتصاد الليبي، وقانونيتها، ومكوناتها الأساسية، ننتقل إلى الجزء الثاني من هذا البحث، والذي يركز على دراسة تأثير النفقات العامة على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. سنبدأ أولاً بمناقشة العوامل التي تساهم في زيادة وتضخم النفقات العامة في المطلب الأول، ثم سننتقل إلى المطلب الثاني لتحليل ودراسة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق الحكومي على استقرار الاقتصاد الليبي .

وفي المطلب الثالث، سيتم تحليل حجم الإنفاق العام في ليبيا من خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016–2020) كنموذج للدراسة التحليلية التطبيقية، بهدف تقييم أثر النفقات العامة على الاستقرار المالي والاقتصادي خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: العوامل التي تساهم في زيادة وتضخم النفقات العامة في ليبيا:

إن النفقات العامة تمثل أحد المرتكزات الأساسية للسياسة المالية، إلا أن التوسع غير المدروس فيها قد يقود إلى اختلالات اقتصادية خطيرة، لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية مثل ليبيا. وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، شهدت ليبيا خلال العقود الأخيرة ارتفاعًا مستمرًا في حجم الإنفاق العام، سواء الجاري أو الاستثماري، ما

أفرز مجموعة من التحديات على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتتمثل هذه العوامل التي تؤدي إلى تضخم النفقات العامة في ليبيا، وهي موزعة كما يلي:

1. الأسباب الاقتصادية مثل تزايد الالتزامات المالية نتيجة الدين العام، ارتفاع الأسعار العالمية، ضعف المدخرات، وانخفاض قيمة الدينار.
2. الأسباب الاجتماعية وتشمل ارتفاع معدلات البطالة، ودعم الدولة للمواطنين عبر التوظيف الحكومي والخدمات المجانية، ما يؤدي إلى إنفاق مرتفع.
3. الأسباب السياسية كالصراعات الداخلية وتعدد الحكومات والسلطات، مما يؤدي إلى تضارب السياسات المالية وارتفاع المصروفات غير المنتجة.
4. الأسباب الأمنية كزيادة الإنفاق على الجيش والأجهزة الأمنية بعد عام 2011، وتنامي مخصصات الطوارئ والاستجابة للأزمات.
5. ضعف الرقابة والفساد المالي ويُعد أحد أكبر مسببات تضخم النفقات نتيجة غياب الشفافية والمحاسبة، وعدم التوجيه الفعّال للإنفاق العام. [1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

إن النفقات العامة تمثل أحد المرتكزات الأساسية للسياسة المالية، إلا أن التوسع غير المدروس فيها قد يقود إلى اختلالات اقتصادية خطيرة، لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية مثل ليبيا. وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، شهدت ليبيا خلال العقود الأخيرة ارتفاعًا مستمرًا في حجم الإنفاق العام، سواء الجاري أو الاستثماري، ما أفرز مجموعة من التحديات على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، يتم تحليل **أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي** من خلال عدّة زوايا:

- عجز الموازنة وينتج عن الإنفاق غير المخطط له أو الموجه بشكل غير فعّال، مما يؤدي إلى اختلال في التوازن المالي العام.
- **التضخم:** يؤدي الإنفاق المفرط دون مقابل إنتاجي إلى زيادة عرض النقود، ومن ثم التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

(1) International Monetary Fund (2021). **Libya: Selected Issues.** IMF Country Report No. 21/01. Washington, D.C.

- **تقلب أســعار الصــرف:** الاعتماد الكبير على النفط والإنفاق الحكومي المرتبط به يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات في سعر صرف الدينار.
- **ضــعف الثقة في النظام المالي:**ينتج عن الاســتمرار في الإنفاق غير الرشــيد، وغياب سياسات استباقية لضبط الإنفاق، مما يؤثر على الاستقرار المالي الكلي. [1]

(1)

المبحث الثالث:

تعريف الإنفاق العام:

يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه مجموع المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة، عبر هيئاتها المختلفة، بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع يتمثل هذا الإنفاق في الموارد المالية التي تنفقها الدولة لتحقيق المنفعة العامة وتوفير الخدمات التي تلبي احتياجات المواطنين الإنفاق العام يشمل النفقات التي تصرفها الدولة في مختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، الدفاع، والبنية التحتية، ويهدف إلى تعزيز الرفاهية العامة، وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الأول: أركان الإنفاق العام:

الإنفاق العام كمبلغ نقدي يتخذ الإنفاق العام شكل مبالغ نقدية تصرفها الدولة بهدف إشباع الحاجات العامة. يشمل ذلك الحصول على السلع والخدمات، وتقديم الإعانات الاقتصادية والاجتماعية مصدر الإنفاق العام يصدر الإنفاق العام من جهة عامة، أي أن النفقات يجب أن تكون صادرة من الدولة أو إحدى مؤسساتها يشمل هذا الدولة بكياناتها المختلفة، مثل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة التابعة لها هدف الإنفاق العام يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة لكي يصنف الإنفاق على أنه عام، يجب أن يكون الهدف من وراءه هو إشباع حاجات المجتمع وتحقيق الفائدة العامة. [2]

المطلب الثاني: تصنيفات الإنفاق العام:

التمييز بين أنواع الإنفاق العام: لتحديد الاختلافات بين أنواع الإنفاق العام، يمكن استخدام معيارين الأول يشبه المالية الخاصة، حيث يفرق بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري؛

---

(1) الشتيوي، أ. ب. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. المجلة العربية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(2)، 215–233.عبود، ع. إ. (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1975–2019: دراسة قياسية باستخدام نماذج أد هوك وآلمون .مجلة آفاق اقتصادية، 7(14)،1–19

(2)– Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N. ،(2022). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا .مجلة نظم المعلومات الإدارية وعلوم اتخاذ القرار، 25(العدد الخاص 1)، 9.

والثاني يتميز به المالية العامة فقط، ويفرق بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي وفي إطار اقتصاد السوق، يمكن التمييز بين الإنفاق الذي لا علاقة له بالسوق، مثل الأمن والدفاع، والإنفاق الذي يمثل شروط وجود السوق، مثل الإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام والخدمات الإدارية كما يوجد إنفاق يكمل اقتصاد السوق ويهدف إلى إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص، مثل التعليم والصحة [1]، وإنفاق يمثل تدخلاً في الاقتصاد، مثل إنتاج الدولة للسلع المادية والإنفاق الجاري (الاستهلاكي) والإنفاق الاستثماري يشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات اللازمة للأفراد، مثل نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين وسداد فوائد الديون العامة. يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى الحفاظ على الثروة القومية دون زيادتها الإنفاق الاستثماري يشمل النفقات اللازمة لإنشاء وصيانة المشروعات العامة، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات والسدود ومشروعات الري يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الثروة القومية وتحسين البنية التحتية للبلاد تعتمد الدول عادة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الجاري، وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري وللتصدي للأزمات الاقتصادية، تلجأ الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والحد من الإنفاق الجاري. [2]

الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي الإنفاق الحقيقي يتمثل في الإنفاق الذي له مقابل مباشر تدفعه الدولة، مثل دفع ثمن السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة يمثل هذا النوع من الإنفاق النفقة التقليدية في المالية الإنفاق التحويلي لا يكون له مقابل مباشر ويشمل الإعانات الاجتماعية المختلفة، مثل إعانات البطالة والإعانات في حالات الكوارث كالسيول والزلازل يساهم هذا النوع من الإنفاق في إعادة توزيع الدخل وهو من الأدوات المميزة للمالية الحديثة.[3]

---

(1) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصادي ، دراسة قياسية خلال الفترة(1970)، (2016)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

(2) Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N. ،(2022). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا .مجلة نظم المعلومات الإدارية وعلوم اتخاذ القرار، 25(العدد الخاص 1)، 23

(3) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصادي ، دراسة قياسية خلال الفترة(1970)، (2016)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

فالتأثير على الاستقرار الاقتصادي يؤثر علي كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل معدل النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل.[1]

(1) نصرات، ع. ع.، مهران، ح. ح. م.، السيد، م. ف.، والشربيني، إ. ز. (2024). التأثير المتبادل بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تطبيقية) .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 5(1)، 67 .87–جامعة دمياط، كلية التجارة.

المبحث الرابع:
النظريات الاقتصادية للأنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية التي تُستخدم في إطار السياسة المالية لتحقيق أهدافها، وخاصة زيادة معدل النمو الاقتصادي تتحدد هذه الأهداف بناءً على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة تطور الاقتصاد، وظروفه، وموارده، واحتياجاته سيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، سواء كانت الحكومة أو الجماعات المحلية، بهدف تحقيق منفعة عامة يُعرفها بعض الاقتصاديين، مثل طارق الحاج، بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة عبر هيئاتها المختلفة (مثل الإدارات والمؤسسات التربوية والصحية والوزارات) لإشباع حاجيات عامة.[1]

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومع ذلك، يختلف الاقتصاديون حول تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

النظرية الكلاسيكية: يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن الناتج الاقتصادي يتحدد بعوامل جانب العرض، وأن الطلب الكلي يؤثر فقط على الأسعار يعتقدون أن الأسواق تسودها المنافسة الكاملة، وأن مرونة الأسعار والأجور تضمن تعديل الاقتصاد تلقائياً ليتوازن عند مستوى التوظف الكامل بناءً على ذلك، يعتبرون السياسات الاقتصادية حيادية، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي فقط إلى زيادة الأسعار دون تأثير على الناتج ووفقاً للكلاسيك [2]، يجب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية التي تمكن الأسواق الحرة من العمل بكفاءة، مثل حماية حقوق الملكية، وتحقيق الأمن، وتوفير التعليم العام. تغيير الإنفاق العام في إطار السياسة المالية لا يؤثر على الناتج وإنما يؤثر فقط على الأسعار.

---

(1) **عبدو، عبير شعبان .(2023)** .دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2000-2019).مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد 3 .الصفحات 115-135.

(2) عبير عبد الحفيظ، (2023)، تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الإقتصادي في الدول النامية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 60(3)، 115

نظرية الدورة التجارية الحقيقية والنيوكلاســـيكية: تتفق نظرية الدورة التجارية الحقيقية والنيوكلاســيكية مع أفكار الكلاســيك غير أن النيوكلاســيك يرون أن الإجراءات غير المتوقعة للسياسة الاقتصادية يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير على سبيل المثال، الزيادة غير المتوقعـة في الإنفـاق الحكومي يمكن أن ترفع النـاتج في الأجـل القصـــير ومع ذلـك، يعتقـد النيوكلاسيك أن السياسات الاقتصادية عادة ما تكون متوقعة، حيث تأخذ الوحدات الاقتصادية في الاعتبار توقعاتهم بشـــأن التغيرات في الإنفاق الحكومي والضـــرائب، وبالتالي لا تؤدي هذه السياسات إلى آثار حقيقية على الاقتصاد. [1]

النظرية الكينزية: يعتقد الكينزيون أن الطلب الكلي هو المحدد الأساسي للناتج في الأجل القصـير، وأنه يتحدد بشكل رئيسـي من خلال الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، والضـرائب على الرغم من ذلك، يمكن أن تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى آثار ســـلبية لأنها عادة ما تمول إما من خلال زيادة الضـرائب، أو الاقتراض من الجمهور، أو الاقتراض من البنك المركزي يعتقد معظم الاقتصاديين أن هذه البدائل للتمويل لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي:

زيادة الضـرائب: تؤدي إلى تشويه الأسعار في الأسواق، وتخصـيص الموارد بشكل غير فعال، وتقليل عوائد العمل ورأس المال، مما يخفض الحافز للاســـتثمار في رأس المال البشـــري والمادي.

الاقتراض من الجمهور: يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يخفض الاستثمار الخاص، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة (Crowding Out Effect).

الاقتراض من البنك المركزي: يزيد من العرض النقدي، مما يرفع معدل التضـــخم ويؤدي إلى زيادة عدم التأكد في الاقتصـاد وزيادة معدلات الفائدة، مما يخفض الاسـتثمار في رأس المال المادي والبشري.

تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي عبر الاقتراض يؤدي إلى رفع الدين العام، مما يزيد من العبء المالي على الدولة.[2]

---

(1) **عبدو، عبير شـعبان .(2023)** .دراســة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصــادي في الدول النامية خلال الفترة (2000-2019).مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد 3 .الصفحات 115-135.

(2) عبير شـعبان عبده عبد الحفيظ ، (2023)، دراســة تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصــادي في الدول النامية، كلية الدراسات السياسية والعلوم الاقتصادية جامعة الإسكندرية ، ص (119- 120) .

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يلعب الإنفاق الحكومي دورًا محوريًا في الاقتصـاد، حيث يُعتبر أداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية. تختلف آثار هذا الإنفاق بناءً على عدة عوامل، مثل حجم الإنفاق، مجالات توجيهه، وطريقة تمويله. بشكل عام، يمكن تقسيم الآثار الاقتصـادية للإنفاق الحكومي إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

1. تحفيز النمو الاقتصادي: فالإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. عندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق في مشاريع البنية التحتية، التعليم، والصـحة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السـلع والخدمات، وهذا الطلب المتزايد يمكن أن يشجع الشركات على زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمارات الخاصة.
2. تأثير المضاعف المالي: يُشير مفهوم المضاعف المالي إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. على سـبيل المثال، إذا اسـتثمرت الحكومة في مشروع بنية تحتية، فإن العمال والموظفين الذين يحصلون على أجورهم من هذا المشروع سيزيدون من إنفاقهم الشخصي، مما يزيد من الطلب الكلي في الاقتصاد.
3. التأثير على توزيع الدخل: أن الإنفاق الحكومي يؤثر على توزيع الدخل داخل المجتمع من خلال توجيه الإنفاق نحو الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، يمكن للحكومة تحسين فرص الأفراد ذوي الدخل المنخفض، مما يقلل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء. على النقيض من ذلك، إذا تركز الإنفاق الحكومي على قطاعات معينة دون أخرى، فقد يؤدي ذلك إلى تفاوت أكبر في توزيع الدخل.

كما إن الإعانات والبرامج الاجتماعية: يُعتبر الإنفاق على البرامج الاجتماعية والإعانات المالية وسيلة لتوزيع الدخل بشكل أكثر عدالة. على سبيل المثال، تقديم الدعم المالي للفقراء أو تحسين خدمات التعليم والصحة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفًا. [1]

(1) طارق الحاج،(2020) ،مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 23-28

4.التأثير على الأسعار ومستوى التضخم: فقد يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الأسعار ومستوى التضخم في الاقتصاد، خاصة إذا تم تمويله من خلال الاقتراض أو طباعة النقود، فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق في ظل اقتصاد يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي، مما يرفع الأسعار.

وبالإضافة إلى الاقتراض الحكومي وتضخمه فعندما تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها من خلال الاقتراض من البنك المركزي، يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، وهذه الزيادة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد من خلال تقليل القدرة الشرائية للعملة وزيادة تكاليف الاقتراض.

5.الآثار على الاستثمار الخاص: فقد يؤثر الإنفاق الحكومي على مستوى الاستثمار الخاص في الاقتصاد. في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى "أثر المزاحمة" (Crowding Out Effect)، حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى رفع أسعار الفائدة، مما يجعل الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة للشركات والأفراد. هذا قد يؤدي إلى تقليل الاستثمارات الخاصة، كما ان لأسعار الفائدة تأثير فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق من خلال الاقتراض من الجمهور، يرتفع الطلب على القروض، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة. ثم إن ارتفاع أسعار الفائدة يجعل التمويل أكثر تكلفة للشركات، مما قد يؤدي إلى تقليل استثماراتها في مشاريع جديدة.[1]

(1) عبير النجار،(2023)، تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي، بيروت: مركز الأبحاث الاقتصادية، 41-45

الفصل الثالث:

مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظريات النمو الاقتصادي

المبحث الاول: النمو الاقتصادي وطرق تقديره.

- المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي
- المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي
- المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي وتقديرات الناتج الحقيقي

-المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي

-المطلب الثاني: تقديرات الناتج الحقيقي

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي:

- المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
- المطلب الثاني: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول

النمو الاقتصادي وطرق تقديره:

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

تتعدد تعريفات النمو الاقتصادي، وتختلف باختلاف وجهات النظر الاقتصادية والمفكرين قام مارتن بتجميع عدد من التعريفات الهامة التي تعكس هذه التعددية في الفهم:

تعريف Bonnet: يرى أن النمو الاقتصادي هو عملية التوسع الاقتصادي التلقائي في إطار منظمات اجتماعية محددة، يقودها تغييرات كمية.

تعريف Asolahcix: يعتبر أن النمو الاقتصادي ينطبق بشكل رئيسي على البلدان المتقدمة اقتصادياً، التي تستغل مواردها المعروفة بشكل شبه كامل.

تعريف شومبيتر: يحدد النمو الاقتصادي كتغيير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد.

تعريف كيندلبيرج: يصف النمو الاقتصادي كمزيد من الإنتاج من خلال زيادة استخدام المدخلات وتغيير التركيبات الإنتاجية لتحقيق زيادة الإنتاج.

تعريف ماير: يعرف النمو الاقتصادي باعتباره عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي على مدى فترة زمنية طويلة .[1]

تعريف عباس (2011): يعرف النمو الاقتصادي بأنه قدرة الاقتصاد على الإنتاج بمرور الوقت.

تعريف المسعودي (2010): يعرف النمو الاقتصادي بأنه أثر زيادة مستمرة في إنتاج الثروة المادية

تعريف سراج وهيكل (2016): يصف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. [2]

---

(1) خيكاني وموسوي،(2013)، السياسات الكلية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص. 87.

(2) نصرات، ع. ع.، مهران، ح. ح. م.، السيد، م. ف.، والشربيني، إ. ز. (2024). التأثير المتبادل بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة تطبيقية) .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، (1) جامعة دمياط، كلية التجارة.

تعريف عبد القادر (2015): يحدد النمو الاقتصـــادي على أنه الزيادة في كمية الســـلع والخدمات التي ينتجها اقتصـاد معين باسـتخدام عناصـر الإنتاج الرئيسـة: الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم .

تعريف أبو أحمد (2015): يعرف النمو الاقتصـــادي بأنه الزيادة في إجمالي الدخل والإنتاج في بلد ما، مصـــحوبة بزيادة مســتمرة في متوســط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة .[1]

يميل الباحث إلى تعريف النمو الاقتصـادي بأنه نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نسبة الزيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي، مع التركيز على الزيادة الحقيقية في دخل الفرد الحقيقي من خلال استعراض هذه التعريفات، يتضـح أن النمو الاقتصـادي يمكن فهمه على أنه العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مســتمرة في الإنتاج والدخل القومي، مما يؤدي إلى تحسـين مسـتوى المعيشـة وزيادة دخل الفرد بمرور الوقت يتم تحقيق ذلك من خلال اسـتخدام أكثر فعالية وكفاءة لعناصـــر الإنتاج وتحقيق تغييرات تنظيمية وتقنية تعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي:

تُعتبر العملية الاقتصـادية توسـعًا يتم في إطار تنظيمات اجتماعية محددة، مما يعزز من تطور التكنولوجيا واسـتثمار رأس المال البشـري وتؤدي هذه العمليات إلى ظهور أنواع متعددة من النمو الاقتصادي، والتي يتم تناولها على النحو التالي:

النمو التلقائي: يشـــير إلى النمو الذي يحدث بفعل قوى الســـوق الذاتية ودون تدخل التخطيط العلمي المسـبق في هذا السـياق، تلعب الدولة دورًا مسـاعدًا ومكملًا للسـوق، وليس دورًا أساسيًا يتسم النمو التلقائي بالاستمرارية، ويتميز بكونه بطيئًا وتدريجيًا

ومترابطًا، على الرغم من أنـه قد يمر في بعض الأحيان بهزات قصـــيرة المدى نتيجة الدورات الاقتصادية. هذا النمط هو السائد في معظم البلدان المتقدمة. [2]

(1) نفس المرجع السابق/ ص 54، 57

(2) موفق تركي زيدان، خلدون سـلمان محمد، أنس محمود إبراهيم.، (2020)، تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة.ResearchGate Publication .(2015-2004)

النمو العابر: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، وغالبًا ما تكون هذه العوامل خارجية عندما تزول هذه العوامل، يزول معها النمو يتميز النمو العابر بعدم الثبات والاستمرارية، وهو النمط السائد في معظم البلدان النامية.

النمو المخطط: يحدث نتيجة لعملية تخطيط شامل للاقتصاد القومي. ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتعلق هذا النوع من النمو بقدرة المخططين على وضع خطط واقعية وفعالة والمتابعة الجيدة لتنفيذها يعتبر هذا النمو أيضًا ذاتي الحركة ويتميز بالاستمرارية كان هذا النمط سائدًا في معظم البلدان الاشتراكية السابقة، حيث يتسم بسيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل. [1]

في ضوء هذه الأنواع المختلفة من النمو الاقتصادي، يتضح أن كل نمط ينشأ بناءً على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ويعتمد على مدى فاعلية التخطيط والسياسات الاقتصادية المتبعة في كل بلد.[2].

المطلب الثالث: تقدير وقياس النمو الاقتصادي:

إن تقدير وقياس النمو الاقتصادي هو جانب حيوي في فهم وتقييم الأداء الاقتصادي يُعبر عنه عادة من خلال تحديد معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product - GNP)، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة، ويتطلب استخدام مؤشرات مختلفة، ولكن الأساس يكمن في قياس التغيرات في حجم الإنتاج أو الدخل الوطني بمرور الوقت، ويتم تقدير وقياس النمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الاتية: [3]

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP):

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد خلال فترة زمنية معينة، وغالبًا ما تكون سنة لحساب النمو الاقتصادي بشكل دقيق، يُفضل

---

(1) موفق تركي زيدان، خلدون سلمان محمد، أنس محمود إبراهيم.، (2020)، تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة..(2004-2015)

(2) كتاب الأثر التبادلي بين الانفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تطبيقية ، المؤلفون عامر عبدالله احمد وآخرون ، كلية التجارة– جامعة دمياط ، سنة (2024) ، ص (73–74).

(3) فضل الله، (2016)، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

اســـتخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يأخذ في الاعتبار التضـــخم ويعكس القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، مما يســـمح بقياس النمو في الإنتاج الفعلي وليس فقط نتيجة لزيادة الأسعار. [1]

- كيفية القياس:

- الناتج المحلي الإجمالي الإسـمي (Nominal GDP): يُقاس بقيمة السـلع والخدمات عند أسعار السوق الحالية.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): يُقاس بقيمة الســـلع والخدمات بأسعار ثابتة من سنة مرجعية معينة، مما يلغي تأثير التضخم. [2]

إن النمو الاقتصادي يُقاس غالبًا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامين متتاليين، معبراً عنه كنسبة مئوية.[3]

2. الناتج القومي الإجمالي (GNP):

يشـــمل الناتج القومي الإجمالي قيمة جميع الســـلع والخدمات التي يُنتجها مواطنون البلد والشـركات المملوكة لهم، سـواء داخل البلد أو خارجه، (GNP) يمكن أن يكون أكثر ملاءمة في بعض الأحيان لقياس النمو الاقتصادي لأنه يشمل الدخل المتولد من الاستثمارات الأجنبية.

- كيفية القياس:

- الناتج القومي الإجمالي الإسمي (Nominal GNP): يُقاس بالقيمة السوقية الحالية.

- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (Real GNP): يُعدل بالنظر إلى التضخم، مثل (GDP).

3. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per Capita):

يُعد ناتج الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا مهمًا لتقدير وقياس النمو الاقتصـادي، حيث يُقاس بمتوســـط حصـــة كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشـــر يُعتبر معيارًا أفضل لقياس مستوى الرفاهية والقدرة الشرائية للفرد.

---

(1) فضل الله، (2016)، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

(2)أحمد، سراج وهيكل،النمو الاقتصادي: المفهوم، المصادر والقياس، القاهرة، دار النهضة العربية، 2016

(3)

بالإضـافة للمؤشـرات السـابقة فأنه يوجد هناك مؤشـرات إضـافية تُسـتخدم لقياس النمو الاقتصادي مثل:

- نسبة نمو الإنتاج الصناعي الذي يقيس التغيرات في إنتاج الصناعات التحويلية.
- معدل التوظيف والبطالة ويُعبر عن عدد الأشخاص العاملين مقارنة بالعاطلين. [1]
- مسـتوى الدخل القومي الإجمالي والذي يُقيس إجمالي الدخل المكتسـب من قبل المواطنين والكيانات الاقتصادية في البلد.

ومما سـبق نجد أن تقدير وقياس النمو الاقتصـادي يُعتبر عملية معقدة تتطلب اسـتخدام مؤشـرات متعددة تعكس التغيرات الحقيقية في الإنتاج والدخل الوطني يتمثلان في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج القومي الإجمالي الحقيقي فهما الأدوات الأكثر اسـتخدامًا لتحقيق هذا الهدف، ويعد الناتج المحلي الإجمالي للفرد مؤشـرًا حيويًا لقياس مسـتوى المعيشـة والرفاهية الاقتصادية. [2]

(1) – المسعودي، عبد القادر، مقدمة في الاقتصاد الكلي، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

(2) Mankiw, N. Gregory (2019)، مبادئ الاقتصاد." الطبعة التاسعة، Cengage Learning، الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني:
العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي وتقديرات الناتج الحقيقي:

المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يُعتبر نتيجة لتفاعل عدة عوامل اقتصادية، حيث يُحدد مقدار النمو من خلال مدى فعالية هذه العوامل في تعزيز الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة، وتشمل العوامل الاقتصادية المحددة للنمو العوامل الاتية:

- **رأس المال البشري:** يلعب رأس المال البشري دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا العامل في مستوى التعليم، التدريب، والصحة التي تؤثر على إنتاجية العاملين، لذلك فإن البلدان التي تستثمر بكثافة في رأس المال البشري غالباً ما تحقق معدلات نمو أعلى، حيث إن تحسين المهارات وزيادة التعليم يؤديان إلى زيادة في الكفاءة والإنتاجية. (1)
- **رأس المال المادي:** إن الاستثمارات في رأس المال المادي، مثل البنية التحتية والمعدات والتكنولوجيا، تُعد ضرورية لدعم النمو الاقتصادي، فزيادة رأس المال المادي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فالبنية التحتية الجيدة، مثل الطرق والمطارات والموانئ، تُسهِّل حركة السلع والخدمات، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية. (2)
- **التقدم التكنولوجي:** التقدم التكنولوجي يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. من خلال الابتكار والتقدم التقني، يمكن للاقتصادات زيادة إنتاجية العمالة وتحسين الكفاءة، مما يؤدي إلى إنتاجية أعلى بموارد أقل. التكنولوجيا تعمل على تحسين العمليات الإنتاجية وتقليل التكاليف، مما يزيد من الناتج الحقيقي ويعزز النمو الاقتصادي.(3)

---

(1) – عبد القادر، خالد. ،الاقتصاد الكلي: تحليل وتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، ص 123، 2015

(2) – صبيح، عباس،التنمية الاقتصادية والنمو، دراسة تحليلية، بغداد، الجامعة العراقية، ص89، 2008

(3) أبو أحمد، محمد عبد الفتاح. (2015)، التقدم التكنولوجي وأثره على النمو الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.

– **السياسات الاقتصادية:** تلعب السياسات الاقتصادية الحكومية دوراً كبيراً في توجيه النمو الاقتصادي، فالسياسات المالية والنقدية الفعالة وكذلك السياسات التجارية يمكن أن تعزز الاستقرار الاقتصادي وتشجع على الاستثمار والنمو، والسياسات المالية تشمل الإنفاق الحكومي والضرائب، بينما السياسات النقدية تتعلق بإدارة العرض النقدي وأسعار الفائدة، فعلى سبيل المثال السياسات التحفيزية مثل تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تعزز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي. (1)

– المؤسسات: تعتبر المؤسسات الفعالة بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي، هي العامل الحاسم في تحقيق النمو الاقتصادي، فالمؤسسات القوية تحمي حقوق الملكية وتعزز الشفافية والمساءلة، وتوفر بيئة مستقرة للاستثمار، ونجد البلدان التي تتمتع بمؤسسات قوية تميل إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى لأنها توفر بيئة ملائمة لتطوير الأعمال وزيادة الاستثمار. (2)

المطلب الثاني: تقديرات الناتج الحقيقي:

تقدير الناتج الحقيقي، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتمد على مدى دقة العوامل المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يُقاس بقيمة السلع والخدمات بأسعار ثابتة من سنة مرجعية معينة. إن العوامل الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي، والتقدم التكنولوجي، والسياسات الاقتصادية، تُساهم في تحديد حجم الناتج الحقيقي.

أهمية التقديرات الدقيقة:

التقديرات الدقيقة للناتج الحقيقي ضرورية لوضع السياسات الاقتصادية الفعالة من خلال فهم الحجم الحقيقي للإنتاج، ويمكن للحكومات أن تخطط بشكل أفضل للتدخلات الاقتصادية، مثل التحفيز المالي أو السياسات النقدية، ويساعد تقدير الناتج الحقيقي أيضًا في مقارنة الأداء الاقتصادي بين فترات زمنية مختلفة أو بين دول مختلفة مما يوفر رؤى حول نجاح السياسات الاقتصادية المطبقة. (3)

---

(1) المسعودي، عبد القادر، مقدمة في الاقتصاد الكلي، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 66، 2010

(2) – أحمد، سراج وهيكل،النمو الاقتصادي: المفهوم، المصادر والقياس، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 29، 2016

(3) أبو أحمد، علي النجار،(2015) الاقتصاد والتنمية في العالم العربي، بيروت، دار المعرفة الجامعية، ص 21.

التحديات في تقدير الناتج الحقيقي:

علي الرغم من أهمية تقديرات الناتج الحقيقي فإنه يوجد هناك تحديات متعددة تواجه هذا التقدير، منها التغيرات في جودة السلع والخدمات، والتضخم وعدم دقة البيانات المتاحة، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تجعل من الصعب حساب القيمة الحقيقية للإنتاج، مما يستدعي استخدام مؤشرات تصحيحية وتحديث الأساليب المتبعة في الحساب.

مما سبق نجد العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري، رأس المال المادي، التقدم التكنولوجي، السياسات الاقتصادية، والمؤسسات، تلعب دورًا جوهريًا في تحقيق النمو وتقدير الناتج الحقيقي. تقدير الناتج الحقيقي بشكل دقيق يُعزز من فهم الأداء الاقتصادي ويساهم في توجيه السياسات الاقتصادية الفعالة.

المبحث الثالث:

نظريات النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

في نظريات النمو الاقتصـــادي: منذ منتصـــف القرن العشـــرين، أي بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي تحولًا كبيرًا. أصبح الاهتمام بنمو الاقتصاد والتراكم الرأســمالي أكثر بروزًا، خصــوصًــا من قِبَل الحكومات والاقتصــاديين في الدول النامية، وقد برز مفهوم التنمية الاقتصادية كمجال أوسع من الاقتصاديات التقليدية، حيث يشمل مجموعة متنوعة من المتطلبات الاقتصــادية والســياســية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤســســية والهيكلية السريعة في هذه الدول، وتُعتبر دراسة التنمية الاقتصادية فرعًا حديثًا نسبيًا في علم الاقتصاد، وقد أثرت بشــكل ملحوظ على فهمنا لآليات النمو والتطوير في هذا الســياق، يهدف هذا المبحث إلى اســـتعراض المدارس الفكرية الحديثة التي تناولت النظريات الرائدة للنمو والتنمية الاقتصـــادية[1] وتشمل هذه النظريات:

نموذج هارود – دومار: يركز على العلاقة بين الاســتثمار والنمو الاقتصـــادي، ويعتمد على افتراضات تتعلق بالادخار والاستثمار وتأثيرها على النمو.

نظريـة النمو المتوازن وغير المتوازن: تميز بين اســـتراتيجيات النمو التي تركز على التوازن بين القطاعات الاقتصـــادية المختلفة، وتلك التي تركز على تعزيز بعض القطاعات دون الأخرى.

نموذج سـولو النيوكلاسـيكي للنمو: يعرض كيف يمكن أن تؤدي التغيرات في رأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي إلى تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

نظرية المراحل الخطية: تقترح أن التنمية الاقتصادية تمر عبر مراحل محددة يمكن التنبؤ بها، بدءًا من مرحلة النمو الأولية حتى تحقيق التنمية المتقدمة.

نظريات التغيير الهيكلي: تركز على كيفية تأثير التحولات الهيكلية في الاقتصـــاد على النمو والتطور، مثل التغيرات في هياكل الإنتاج والتوظيف.

---

(1) Simon Kuznets، (1970)، النمو الاقتصـــادي والتنمية الاقتصـــادية، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج، ماساتشوستس.، الطبعة الأولى، ص 123

نماذج الثورة على التبعية الدولية: تتناول كيفية تجاوز الاقتصـــادات النامية لاعتمادها على القوى الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية الذاتية.

نماذج الثورة النيوكلاسـيكية المضــادة: تنقد الفرضــيات التقليدية وتســتعرض بدائلها من خلال نظريات جديدة تدعو إلى تغييرات جوهرية في فهم النمو الاقتصادي.

نظرية النمو الحديثة: تقدم رؤى جديدة حول العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصـــادي وتحدد الاتجاهات الرئيسية في التنمية.

نظرية فشـل التنسـيق: تبحث في حالات عدم الكفاءة التي يمكن أن تنشـأ نتيجة لفشـل التنسيق بين مختلف عناصر الاقتصاد، وكيفية تأثير ذلك على النمو الاقتصادي.[1]

أولاً: نموذج هارود – دومار:

نُشر نموذج هارود – دومار لأول مرة بواسطة الاقتصادي البريطاني روى هارود في عام (1939) تحت عنوان "مقال في النظرية الديناميكية". بعد ذلك، طور الاقتصادي الأمريكي إيفسي دومار نموذجًا مشابهًا بشكل مستقل في عام (1947) تحت عنوان "التوسع والتوظيف". لذا يُعرف النموذج عادةً باسـم "نموذج هارود–دومار"، تكريماً لإسـهام كل من هارود ودومار ويقدم نموذج هارود–دومار تصوراً حول دور الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز أن الاستثمار يؤثر على النمو من خلال جانبين:

تأثير الطلب: الاستثمار يولد دخلاً جديداً من خلال زيادة الطلب.

تأثير العرض: الاســتثمار يعزز القدرة الإنتاجية عبر زيادة رأس المال يســلط النموذج الضـوء على أهمية الادخار في دعم الاسـتثمار، حيث يعتبر الادخار عنصـرًا أسـاسـيًا في تعزيز النمو الاقتصــادي من خلال هذا النموذج، يُفترض أن النمو يتطلب تخصــيص نســبة من الناتج القومي الإجمالي للادخار والاســتثمار كان نموذج هارود–دومار من بين النماذج الرئيســية المستخدمة في الأربعينيات من القرن العشرين في أوروبا لمساعدة الدول في تعزيز معدلات النمو الاقتصـادي، خاصـةً في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شكل هذا النموذج أسـاسًـا لعديد من النقاشـات حول النمو الاقتصـادي خلال منتصـف القرن العشـرين ومع ذلك تعرض النموذج

(1) Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). " النمو الاقتصـــادي". الطبعة الثانية. دار النشـــر: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا(MIT Press)

لانتقادات رئيسية، لاسيما في سياق تطبيقه على الدول النامية. فقد افترض النموذج بعض الافتراضات التي قد تكون غير مناسبة لهذه الدول، مثل افتراض التوظف الكامل وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، وعدم تفاعل الاقتصاد مع العالم الخارجي كما لم يأخذ النموذج في اعتباره تأثير السياسات الحكومية على النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الادخار في الدول النامية، نتيجة لانخفاض دخلها القومي، تجعل من تطبيق هذا النموذج صعبًا في سياقات مختلفة.[1]

ثانيا: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

1- **النمو المتوازن:**ترتبط نظرية النمو المتوازن بالاقتصاديين روزنشتين – رودان ونيركس، حيث قدمت هذه النظرية أولاً بواسطة روزنشتين–رودان في عام (1943) ونيركس في عام (1953). تستند النظرية إلى مفهوم "الدفعة الكبيرة"

(Big Push) الذي ينص على الحاجة إلى دفع شامل وقوي إلى جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، وكذلك الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، الهدف من هذا التوجه هو تجاوز عقبات ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر "الدوائر المفرغة" للفقر التي تعيق التنمية، وتعتبر نظرية النمو المتوازن شاملة لأنها تسعى لتحقيق التوازن في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز جميع قطاعات الاقتصاد في وقت واحد، ومع ذلك تعرضت هذه النظرية لانتقادات، خاصة فيما يتعلق بملاءمتها للدول النامية حيث تفترض النظرية بعض الافتراضات التي قد لا تكون متوفرة في هذه الدول، مثل ارتفاع الطلب على المنتجات نتيجة لزيادة الدخول ومرونة عرض الموارد الإنتاجية في الواقع، تعاني الدول النامية من انخفاض في الطلب بسبب انخفاض مستويات الدخل، بالإضافة إلى مرونة محدودة في عرض الموارد الإنتاجية نتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي "الدفعة الكبيرة" إلى زيادة التكاليف بشكل يتجاوز معدل زيادة الطلب، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح. لذا، قد لا تكون النظرية فعالة كما يُفترض في تحقيق النمو المتوازن في سياق الدول النامية.[2]

---

(1) Domar, E. D. (1946). "Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment". Econometrica, 14(2), 137-147.

(2) نفس المرجع السابق ، Domar, E. D. (1946)، 155-158.

2- النمو غير المتوازن:ترتبط نظرية النمو غير المتوازن بالاقتصادي ألبرت هيرشمان، الذي قدمها في عام (1958). وفقًا لهذه النظرية، يُفضل تركيز الاستثمارات الكبيرة على عدد محدود من الصناعات الرائدة بدلاً من محاولة تحقيق التوازن في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت نفسه. يهدف هذا الأسلوب إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دفع الصناعات الرئيسية التي يمكن أن تقود النمو في الاقتصاد القومي بشكل عام، وهذا ما يجعله يُعرف أيضًا بالأسلوب الانتقائي وتعتبر نظرية النمو غير المتوازن تحسنًا مقارنةً بنظرية النمو المتوازن من حيث أنها تتجنب بعض الانتقادات التي وُجهت إلى الأخيرة ومع ذلك، تفترض هذه النظرية بعض الافتراضات التي قد لا تكون مناسبة للدول النامية، من بين هذه الافتراضات أن الدول النامية قادرة على تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية بشكل فعّال إلى القطاعات الرائدة، وهو ما قد يكون صعبًا بسبب تشوهات أسعار السوق وضعف القدرات الإدارية في هذه الدول بالإضافة إلى ذلك، قد تتجاهل النظرية بعض الأخطاء التخطيطية المرتبطة بدراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تطور القطاعات المستهدفة أو القطاعات التابعة لها بناءً على ذلك، يرى بعض الاقتصاديين أن الحل الأنسب للدول النامية هو تحقيق توازن بين الأسلوبين المذكورين الاستثمار في مجموعة من المجالات الاقتصادية بشكل تدريجي مع التركيز على قطاعات مختارة بعناية لتحقيق تأثيرات أكبر في النمو الاقتصادي.[1]

ثالثا: نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو:

يُعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو، الذي قدمه روبرت سولو في عام (1956)، أحد النماذج الرائدة في النظرية الاقتصادية للنمو، وهو من أشهر النماذج في هذا المجال بشكل عام،حيث يُعد هذا النموذج نقطة انطلاق أساسية للعديد من التحليلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ويعتبر امتداداً مباشراً لنموذج هارود–دومار، مع إدخال تعديلات جوهرية في صميم التحليل يتميز نموذج سولو بإدخال عنصر إضافي في معادلة النمو الاقتصادي، وهو العمل، بالإضافة إلى عنصر التقدم التكنولوجي كمستقل ثالث على عكس نموذج هارود–دومار، الذي يفترض ثبات في مزج عناصر الإنتاج، يتيح نموذج سولو إمكانية الإحلال بين العمل ورأس

(1)Hirschman, Albert O. (1958). "The Strategy of Economic Development, https://www.research.unipd.it/bitstream/11577/3185812/4/GualChapter2.pdf

المال كما يوضح النموذج كيفية تأثير معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني على الدخل والاستهلاك ويُظهر نموذج سولو كيف يتغير رصيد رأس المال بين فترتين زمنيتين بناءً على الفارق بين الاستثمار الإجمالي واستهلاك رأس المال يُعتمد في هذا النموذج على دالة الإنتاج كوب–دوغلاس، التي تُستخدم على نطاق واسع في النموذج النيوكلاسيكي علي الرغم من نجاح نموذج سولو في تسليط الضوء على أهمية التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي، فإنه يعاني من بعض القصور يتمثل أحد الانتقادات الرئيسية في اعتبار التقدم التكنولوجي متغيرًا خارجيًا يتغير بشكل تلقائي وبمعدل ثابت، مما يحد من قدرة النموذج على تفسير التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول. في غياب التغيرات التكنولوجية أو الصدمات الخارجية، يتنبأ النموذج بأن الاقتصاديات ستشهد نمواً صفرياً هذا القصور أصبح أكثر وضوحًا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، خاصة مع تفاقم أزمة ديون الدول النامية وعدم قدرة النموذج على تفسير الفروقات في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة ونتيجة لذلك، برزت الحاجة إلى نماذج نمو داخلي لتقديم تفسير أكثر شمولاً ودقة للتفاوت في النمو الاقتصادي.[1]

رابعا: نظرية المراحل الخطية:

منذ فترة ما بعد عام 1950 وحتى أواخر الستينيات، برز العديد من الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة عمليات التغير الاقتصادي على أساس أنها تمر بعدد من المراحل المتعاقبة. يُعد الاقتصادي الأمريكي وليام روستو (1916–2003) من أبرز هؤلاء الاقتصاديين، حيث قدم تصوره المعروف حول التنمية الاقتصادية في كتابه اقترح روستو أن عملية التنمية تُعتبر عملية تدريجية لا تحدث بشكل تلقائي، بل تمر عبر سلسلة من المراحل التي تجهز كل منها المرحلة التالية ووفقا لنموذج روستو، يمكن وصف الانتقال من التخلف إلى التنمية من خلال المراحل التالية:

مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional Society): تمثل هذه المرحلة المجتمع البدائي البسيط الذي يعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي كمصدر رئيسي للدخل في هذه المرحلة، تلعب الأسرة دوراً أساسياً في التنظيم الاجتماعي، ويتميز المجتمع بإنتاج منخفض جداً

(1) عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الطبعة (73)، 44–49.

للفرد نتيجة لتخلف التكنولوجيا السائدة، غالباً ما تكون هذه المرحلة طويلة، وتمتاز بالبطء الشديد في التغيير.

مرحلة التمهيد للانطلاق (Preconditions for Take-off): خلال هذه المرحلة، تبدأ تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث يظهر أفراد جدد يقومون بالادخار وتحمل مخاطر الابتكارات، ويزداد معدل التكوين الرأسمالي كما تزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي ومع ذلك، تتم هذه التغييرات على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب الاعتماد على الوسائل التقليدية للإنتاج والقيم الاجتماعية التقليدية.[1]

مرحلة الانطلاق (Take-off): تُعتبر هذه المرحلة حاسمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث تشهد حدوث ثورة صناعية وسياسية مصحوبة بتغيرات جذرية في وسائل الإنتاج مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة تُظهر هذه المرحلة تطور صناعات كبيرة الحجم ذات وفورات الحجم، ويزداد معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي، وتستمر هذه المرحلة عادةً من عقدين إلى ثلاثة عقود.

مرحلة الاندفاع نحو النضوج (Drive to Maturity): في هذه المرحلة، تنتشر القطاعات الرائدة في مختلف المجالات الرئيسية للاقتصاد مثل صناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية كما يزداد مستوى رأس المال البشري ويُحسن الأداء في المجتمع، ويترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتستمر هذه المرحلة حوالي أربعة عقود.[2]

مرحلة الاستهلاك الوفير (High Mass Consumption): تمثل هذه المرحلة المرحلة النهائية والأرقى من النمو الاقتصادي، حيث تبدأ القطاعات الرائدة في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية ترتفع مستويات الدخل بشكل كبير، ويزيد الرفاه الاجتماعي والأمن الاجتماعي، وتقل ساعات العمل المتوسطة، مما يعزز الاستفادة من أوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

---

(1) Rostow, W. W. (1960). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge University Press.

(2) عبد الحليم شاهين، (2021)، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الطبعة (73)، 77.

الانتقادات الموجهة لنموذج روستو:

علي الرغم من أهمية نموذج روســـتو، فقد تعرض لعدد من الانتقادات من أبرزها عدم القدرة على إثبات صـــحة المراحل التاريخية التي اقترحها، حيث ينطوي تقســـيمه على تعميمات واســـعة قد تكون مبنية على مشـــاهدات تاريخية محدودة. كما قد يُفهم من تحليله أن المجتمعات يجب أن تمر بهذا التتابع الزمني، وهو ما قد يكون صعب التحقيق في الواقع بالإضافة إلى ذلك، تشير الشواهد التاريخية إلى أن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تتطلب بالضرورة مرور الدول بمرحلة النضـوج الكامل، كما في حالة أسـتراليا وكندا التي دخلت هذه المرحلة قبل بلوغ مرحلة النضـوج الكامل.[1]

خامسا: نظريات التغيير الهيكلي:

تسـعى نظريات التغيير الهيكلي إلى فهم كيفية انتقال الاقتصـاديات المتخلفة من التركيز الشـــديد على القطاعات التقليدية مثل القطاع الزراعي، إلى التركيز المتزايد على القطاعات الصـــناعية والخدمية، أي القطاعات الحضـــريّة تعكس هذه النظريات كيفية تحول الهياكل الاقتصادية في الدول النامية عبر المراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية.

نموذج لويس: يُعد نموذج أرثر لويس (1954) أحد أهم المسـاهمات في فهم اقتصـاديات التنمية من خلال التركيز على تحول العمالة من القطاعات الريفية إلى القطاعات الصـناعية وفقًا لهذا النموذج، تشـــهد الدول المتخلفة مرحلة انتقالية عندما يتوفر فائض من العمالة الريفية غير المستغلة، والتي يمكن نقلها إلى القطاع الصـناعي القائم على اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة يُعتبر هذا النموذج بمثابة إطار تحليلي لفهم كيفية اسـتفادة الاقتصـاد من العمالة الرخيصـة في القطاع الزراعي لتعزيز النمو في القطاع الصناعي.

سادسا: نظرية المراحل الخطية:

اقترحها الاقتصادي الألماني فريدريك ليست، حيث قسم النمو الاقتصادي إلى عدة مراحل تاريخية تبدأ من المرحلة البدائية وتنتهي بالمرحلة التجارية الصناعية.

(1) نفس المرجع السابق، – عبد الحليم شاهين، (2021)، 81-83

ماركس: نظر إلى التاريخ كدورة تشـــمل الثورة والتطور والنمو المتعاظم، تليها مقاومة للتغيرات الهيكلية، ثم التفسخ والانحطاط، ليبدأ دورة جديدة من الثورة. اعتبر ماركس التنمية ظاهرة حتمية، تمر بها الدول بشكل تدريجي، مشيرًا إلى ما يعرف بالاقتصاديات الثنائية.[1]

انتقادات لنظريات التغيير الهيكلي:

تواجه نظريات التغيير الهيكلي بعض الانتقادات المتعلقة بتطبيقها على الدول النامية:

نموذج لويس: يفترض وجود فائض مستمر من العمالة في القطاع الريفي يمكن نقله إلى المناطق الحضـــرية، وهو افتراض غير دقيق حيث تعاني الدول النامية من بطالة شـــديدة في القطاعات الحضـــرية أكثر من الريفية كما يواجه تحويل العمال من الريف إلى المدن تحديات تتعلق بتوفير المساكن والخدمات الأساسية، إلى جانب اختلاف مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الحضري.

نموذج تشـــينري: قدم هوليس تشـــينري نماذج مهمة للتغيير الهيكلي من خلال دراســـة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وتغير أنماط الطلب من السلع الأساسية إلى السلع الصناعية والخدمات المتنوعة ورغم أهميته، إلا أن التغيرات التي يصفها تشينري قد لا تنطبق دائمًا على الواقع العملي للدول النامية نظرًا للاختلافات في مســـتويات الدخل والموارد المتاحة بشـــكل عام، تســـاهم هذه النظريات في فهم كيفية تطور الاقتصـــاديات عبر المراحل المختلفة، لكنها تحتاج إلى التكيف مع الظروف الخاصة للدول النامية لتحقيق نتائج فعّالة.[2]

سابعا: نماذج الثورة على التبعية الدولية:

في السبعينيات من القرن العشرين، ظهرت نماذج الثورة على التبعية الدولية كاستجابة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية هذه النماذج تعتقد أن مشكلات الفقر في الدول النامية تتجذر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة مع الدول المتقدمة تنبثق من هذه النماذج ثلاثة تيارات فكرية رئيسية:

نموذج التبعية الاســتعمارية الجديدة: ينتمي هذا النموذج إلى الفكر الماركســي الجديد، حيث يرى أن التخلف الاقتصــادي في الدول النامية هو نتيجة لهيمنة الدول المتقدمة والشــركات

(1) Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School, 22(2), 139-191.

(2) Chenery, H. B., & Taylor, L. (1968). Development Patterns: Among Countries and Over Time. The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391-416.

متعددة الجنسيات عليها يُفترض أن هذه الهيمنة تؤدي إلى تبعية اقتصادية تجعل الدول النامية أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والتجارية كما يشير هذا النموذج إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية بدلاً من حلها وهذا يتناقض مع النظريات السابقة التي اعتبرت أن التخلف يعود إلى مشكلات داخلية مثل ضعف الاستثمار والادخار.[1]

نموذج المدخل الزائف: يفترض هذا النموذج أن النصائح التي تقدمها الخبراء من الدول المتقدمة للدول النامية غالبًا ما تكون غير ملائمة وسطحية يعزو ذلك إلى أن هؤلاء الخبراء قد يتجاهلون الخصوصيات المحلية في الدول النامية ويقدمون حلولاً تستند إلى نماذج اقتصادية متقدمة لا تتناسب مع الواقع المحلي نتيجة لذلك، تفشل هذه النصائح في تحقيق التنمية المستدامة وتفاقم مشاكل الفقر والتخلف.

فرضية التنمية الثنائية: تصف هذه الفرضية الفجوة الواضحة بين القطاعين المتقدم والمتخلف داخل الدول النامية يُلاحظ أن الثروة تتركز في أيدي فئة قليلة، بينما يعاني القطاع الواسع من الفقر والتخلف هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد يعزز عدم الاستقرار الاقتصادي ويعرقل جهود التنمية.

النقد: على الرغم من أن هذه النماذج قد نجحت في توضيح بعض الأسباب التي لم تستطع النماذج السابقة تفسيرها، فإنها تواجه انتقادات لعدم تقديمها حلولاً كافية أو عملية لتحقيق التنمية في الدول النامية إن فهم التبعية الدولية والعوامل الهيكلية التي تؤدي إلى التخلف هو خطوة مهمة، ولكنها لا تعالج بشكل كامل كيفية تحقيق التنمية المستدامة في سياقات محلية محددة.[2]

ثامنا: نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة

ظهرت النماذج النيوكلاسيكية المضادة، المعروفة أيضًا بالنيوليبرالية، بشكل بارز خلال الثمانينيات من القرن العشرين كاستجابة نقدية لنماذج التبعية السابقة انتقدت هذه النماذج التفسيرات التي قدمتها نماذج التبعية حول أسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية، مشيرة

(1) Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2010**).** Economic Development (11th ed.). Pearson Addison-Wesley.

(2) Hein, S. (1992). The False Paradigm Model of Development. Journal of Development Studies, 28(1), 1-10.

إلى أن المشكلات الاقتصادية تنبع بشكل رئيسي من السياسات المحلية المطبقة في هذه الدول، والتي تشمل تدخلات الدولة المفرطة في النشاط الاقتصادي.[1]

تتمحور النماذج النيوكلاسيكية المضادة حول ثلاثة مداخل رئيسية:

مدخل السوق الحر (Free Market Approach): يدعو إلى تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كبير، مما يُفترض أن يحسن تخصيص الموارد ويعزز الكفاءة الاقتصادية. يتمثل الهدف من هذا المدخل في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تحرير الأسواق وتقليص التنظيمات الحكومية التي يُعتقد أنها تخلق تشوهات سعرية.

مدخل الاقتصاد الصديق للسوق (Market-friendly Approach): يركز على تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليل العقبات التي تفرضها السياسات الحكومية على القطاع الخاص. يعتقد هذا المدخل أن الدول النامية يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي من خلال تحسين السياسات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمارات والابتكار.

مدخل الاقتصاد السياسي الجديد (New Political Economy Approach): يتناول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنتائج السياسية، مشددًا على أهمية إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية لتقليل الفساد وتعزيز الشفافية. يرى هذا المدخل أن الفساد وسوء تخصيص الموارد، الذي يحدث نتيجة التدخل المفرط للدولة، هو أحد الأسباب الرئيسية للتخلف الاقتصادي.[2]

تسعى النماذج النيوكلاسيكية المضادة إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبني سياسات تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز السوق، مستشهدة بنجاحات تجريبية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة كمثال على فعالية تحرير الأسواق.

تاسعا: نظرية النمو الحديثة:

ظهرت نظرية النمو الحديثة، المعروفة أيضًا بنموذج النمو الداخلي، في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، كرد فعل على فشل النظريات النيوكلاسيكية، مثل نموذج سولو، في تقديم تفسير كافٍ للنمو الاقتصادي طويل الأجل كانت هذه النظريات

---

(1) عبد الحليم شاهين .(2021) .التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي .المعهد العربي للتخطيط، الكويت. العدد 73، سلسلة دراسات تنموية.

(2) **العيسوي، إبراهيم** .(2000) .التنمية الاقتصادية: مفاهيم ونماذج .القاهرة: دار الشروق، 32-35

النيوكلاسيكية قد أخفقت في تفسير النمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم، ولم تتمكن من توضيح الأسباب الكامنة وراء الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية تركز نظرية النمو الحديثة على العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، والتي لم يفسرها نموذج سولو بشكل كافٍ تعتمد هذه النظرية على أن معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل ليس متغيرًا خارجيًا، بل يتحدد من خلال معلمات أساسية مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وكذلك معدل النمو السكاني تُبرز النظرية أهمية السياسات الحكومية التي تهدف إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الحاسوب والاتصالات تشابه نماذج النمو الداخلي إلى حد كبير مع النماذج النيوكلاسيكية في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو، لكنها تختلف في الافتراضات والاستنتاجات على سبيل المثال، يتجاوز نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي، حيث يعتقد أن هناك تزايدًا في الغلة للعمل ورأس المال. بناءً على ذلك، يمكن أن يؤدي الاستثمار المتزايد في رأس المال المادي والبشري إلى تحقيق الوفورات الخارجية وتحسينات إنتاجية ملحوظة تشير النظرية إلى أن زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والغنية لا تعود إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية[1]، بل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشري، مثل التعليم والبحث والتطوير، والخدمات الصحية، وحماية الحقوق الفكرية من بين أبرز نماذج النمو الداخلي، نموذج بول رومر (1986) وروبرت لوكاس (1988)، اللذان أوضحا دور قناتين رئيسيتين: رأس المال البشري (التعليم والتدريب) والبحث والتطوير (R&D) كما قدمت دراسة روبرت بارو (1996) إضافات مهمة تتعلق بالسياسة التجارية، ومدى الانفتاح على العالم الخارجي (الصادرات والواردات)، والاستثمار الأجنبي، والاستقرار السياسي، ونظم الشفافية والمساءلة القانونية ومع ذلك، تواجه هذه النظرية انتقادات بأنها لا تزال تعتمد على بعض الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي قد لا تكون ملائمة تمامًا لاقتصادات الدول النامية بالإضافة إلى ذلك، تركز النظرية بشكل رئيسي على محددات

(1) Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102. https://doi.org/10.1086/261725

معدلات النمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل، متجاهلة الأثر على النمو في الأجلين القصـــير والمتوسط.[1]

عاشرا: نظرية فشل التنسيق:

ظهرت نظرية فشـل التنسـيق في التسـعينيات لتقديم تفسـير بديل لأسـباب تأخر الدول النامية عن نظيراتها المتقدمة، مع التركيز على أن التنمية ليست مجرد عملية تراكم رأسمالي، بل هي عملية تغيير تنظيمي فحســـب هذه النظرية، يمكن أن يكون لرأس المال المادي والبشـــري تأثيرات إيجابية على التنمية الاقتصادية، ولكنها قد لا تكون كافية إذا لم يتم استخدام هذه الموارد بشكل فعّال تسعى نظرية فشل التنسيق، التي تعرف أيضًا بنظرية "الفشل التنسيقي" (Theory of Coordination Failure)، إلى تفسير كيف يمكن أن يفشل السوق في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية. بمعنى آخر، يواجه الأفراد والشركات صعوبة في تحقيق التنسيق بين التوازنات المتعددة للآخرين، مما يؤدي إلى عوائق في عملية التنمية. على ســـبيل المثال، قد تؤدي المؤسسات غير الكفء وضعف الاستثمار في البحث والتطوير إلى تعميق مشكلات الفشل التنسيقي لإصلاح هذه المشكلة، أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بين عامي (2005 و2015) بضـــرورة تعزيز الاســـتثمارات في رأس المال البشـــري والبنية التحتية والإدارة العامة [2]. تهدف هذه التوصيات إلى كسر "مصيدة الفقر" وتحقيق التنمية المستدامة وتعتبر نظرية فشل التنسيق من النظريات غير التقليدية التي تركز على التكامل الاستراتيجي في قرارات الاستثمار وقد أثيرت هذه القضية لأول مرة على يد الاقتصاديين روزنشتين–رودان (1943) ونيركس (1953)، حيث أكدا على أهمية التكامل بين القطاعات الاقتصـــادية لتحقيق النمو كما قدم نيكولاس كالدور (1957) نموذجًا للنمو الداخلي الذي يشير إلى أن التقدم التكنولوجي يتطلب تراكمًا رأسماليًا وتشير النظرية إلى أن التدخل الحكومي يمكن أن يكون ضروريًا لحل مشكلة الفشل التنسيقي، من خلال تحقيق تنسيق مثالي عبر "الدفعة القوية" (Big Push) التي تقودها الدولة، وتعزز الاستثمارات الضخمة لتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة بشكل عام[3]، لا

(1) Chandra, R. (2022). Endogenous growth in historical perspective: From Adam Smith to Paul Romer. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-83761-7

(2) شاهين، ع. م **.(2000)** .نظرية فشل التنسيق: التدخل الحكومي والتنمية الاقتصادية .دار المعرفة ببنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الخامسة، 23–25

(3) نفس المرجع السابق، شاهين، ع. م **.(2000)** .، 27–29

تقتصر نظرية فشل التنسيق على اعتبار التنمية كعملية تراكم رأسمالي، بل تعتبرها أيضًا عملية تغيير تنظيمي تشدد النظرية على أن التراكم الرأسمالي، علي الرغم من أهميته، غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا، يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية كلًا من النمو الاقتصادي والتغيير المؤسسي، مع ضرورة التدخل الحكومي لضمان تنسيق فعّال في الاقتصاد ومع ذلك، تُنتقد هذه النظرية بسبب اعتمادها المفرط على التدخل الحكومي، الذي قد يكون غير فعال أو قد يؤدي إلى سياسات سيئة تدفع الاقتصاد إلى توازن غير مثالي كما أن النظرية لا تقدم تفاصيل كافية حول السياسات الفعّالة التي يجب أن تتبعها الحكومات لتحقيق التنسيق الاقتصادي المطلوب.

الخلاصة: ركزت مختلف نظريات النمو والتنمية، بدءًا من الفكر الاقتصادي التقليدي وصولًا إلى الفكر الحديث، على أهمية التراكم الرأسمالي. وعلي الرغم من اعتراف بعض هذه النظريات بوجود عوامل إضافية تؤثر على التنمية، فإن التراكم الرأسمالي ظل محورًا رئيسيًا في عملية التنمية الاقتصادية ومع ذلك، أثبتت نظرية فشل التنسيق أن التراكم الرأسمالي، سواء كان ماديًا أو بشريًا، لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة. بدلاً من ذلك، يجب التركيز على كيفية استخدام رأس المال بشكل فعّال وتغيير النظام المؤسسي لضمان تحقيق التنمية المستدامة، التي تتطلب تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي من خلال تأثيره على مجموعة متنوعة من القطاعات، وسوف نركز على قطاع الخدمات الصحية بما في ذلك الرعاية الصحية حيت أن الزيادة في الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما يظهر في الدراسات مثل تلك التي أجراها مكيد ومعوشي.[1]

يعتبر الإنفاق الصحي عنصرًا أساسيًا في بناء رأس المال البشري وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية في ليبيا تتسم خصائص الإنفاق الصحي بالتأثيرات الإيجابية على

(1) **مكيد، علي، وفرقاني، سومية .**(2014) .العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000–2014. مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 2، المجلد 5، جامعة المدية، الجزائر، 114.

التقدم الاقتصـادي والاجتماعي، مما يعزز رفاهية الدولة ويعكس حقوق الإنسـان الأسـاسـية من خلال تقديم رعاية صـحية فعالة وكفؤة. تسـاهم الرعاية الصـحية الشـاملة في تحقيق أهداف النمو الاقتصـادي من خلال تحسين إنتاجية الموارد البشرية، وهو ما يشكل محورًا رئيسيًا في الاقتصـاد الليبي الذي يتميز بطبيعته الريعية.[1]

مع التغيرات الاقتصـادية والاجتماعية العالمية، مثل زيادة النمو السـكاني وتغير أنماط الاستهلاك وظهور الأمراض المستعصية، شهدت ليبيا زيادة ملحوظة في الإنفاق الحكومي على قطاع الصـحة هذه الزيادة في الطلب على الخدمات الصـحية تؤثر بشـكل كبير على النمو الاقتصـادي من خلال تحسـين إنتاجية الموارد البشـرية، مما يسـهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الصـحي الحكومي يمثل عنصرًا أساسيًا لتوفير الخدمات الصـحية، مما يساهم في تحسـين الإنتاجية الفردية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما يعتبر الإنفاق الصـحي من الركائز الأسـاسـية للتنمية الاقتصـادية وفقًا لمفاهيم الأمم المتحدة، حيث ينعكس إيجابيًا على المتغيرات الاجتماعية والاقتصـادية، فالفرد الذي يتمتع بصـحة جيدة يكون أكثر قدرة على العمل وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر فعالية الإنفاق الصحي أيضًـا بالعوامل النفسـية والاجتماعية، مثل غياب العدالة الاجتماعية والافتقار للتعاون العالمي تشـير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها لعام (1989) إلى أن تلبية الاحتياجات الصـحية للأفراد، بغض النظر عن مسـتوى تطور الدول، تتطلب تحقيق توازن بين الموارد والاحتياجات لتعزيز الرفاهية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن المهم أن نفهم أن الإنفاق على الصـحة لا يقتصـر فقط على توفير خدمات صـحية مباشـرة، بل يمتد تأثيره إلى زيادة القوة البدنية للفرد، مما يحسن قدرته على العمل ويعزز من قدرته الإنتاجية. وكلما زادت النفقات العامة التي تقدم خدمات صـحية بالمجان أو بأسـعار منخفضـة، زادت القدرة الشـرائية للأفراد وبالتالي يمكنهم شـراء سـلع وخدمات أخرى تعزز من طاقتهم الإنتاجية، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. [2]

أنواع الإنفاق:

---

(1) Dinawi, A. A., and Zrouat, F. Z (2017)، أثر الإنفاق الحكومي الصـحي على النمو الاقتصـادي. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 2، الصفحة 79. الجزائر: جامعة المدية

(2) علياوي، أ .(2020) .أثر الإنفاق الصحي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الدراسات المستدامة، العدد 3، الصفحات 1-15

1. الإنفاق الاستهلاكي (C): يشمل جميع النفقات التي يقوم بها الأفراد لشراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات.
2. الإنفاق الحكومي (G): يتضمن كل ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات ودفع الرواتب والأجور، باستثناء المعاشات التقاعدية والهبات والإعانات.
3. الإنفاق الاستثماري (I): يشمل جميع النفقات المتعلقة بشراء السلع والخدمات الرأسمالية، مثل الآلات والمعدات وبناء المصانع الجديدة.
4. صافي الصادرات والواردات (X-M): يعبر عن صافي التدفق التجاري لدولة مع بقية دول العالم، حيث يتم خصم الواردات من الصادرات، ويضاف الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.[1]

(1) المحيميد، أ .(2010) .أنواع الإنفاق وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي. مقتبس من الملفات الاقتصادية. جامعة طرابلس، ليبيا.

الفصل الرابع:
واقع الاقتصاد الليبي

المبحث الأول: أداء الاقتصاد الليبي

المطلب الأول: النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الليبي

المبحث الثاني: الاداء المالي للاقتصاد الليبي

- **الايرادات العامة**

المبحث الأول:

أداء الاقتصاد الليبي:

المطلب الأول: النشاط الفعلي للاقتصاد المحلي الليبي ومؤشرات الأداء

1- معدلات التضخم

تعرض الإقتصـــاد الليبي لعدة أزمات بالنظر إلى أنه أحد الإقتصـــاديات المســـاهمة في الإقتصـــاد العالمي، لتمتعة بخصـــائص والتي من أهمها مورد النفط في دخله شـبه إعتماد كامل، ولملاحظة لكثرة مصـادر التضـخم فإن لا يمكن أن ننسب إرتفاع معدلات التضـخم في الإقتصـاد الليبي إلى عامل معين بل أتت بمجموعة من الأسباب على جانبي الطلب والعرض سوا كان في سوق السلعه أو سوق النقدية كما في الجدول رقم 1.

جدول رقم 1 تطور معدلات التضخم خلال فترة 2000 – 2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	-2.9	8.9	9.8	-1.9	1	3	1.4	6.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	10.4	2.4	2.4	15.9	6.1	2.6	2.4	9.4
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	25.9	25.8	13.6	-2.2	1.4	2.8	4.6	2.4

المصدر: من اعداد الباحث استناداً على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الأقتصادية أعداد مختلفة.

ومن خلال الجدول شـهدت معدلات التضـخم في ليبيا إضـرابات خلال سـنوات الدراسـة فخلال سنة 2000سجل معدل التضخم إنخفاض ملحوظ بنسبة 2.9-% ثم ارتفع بنسبة 8.9 سنة 2001 وزاد وحده واحده في سنة 2002.

وفي سـنة 2003 كان هناك تراجع واضـح في معدلات التضـخم حيث وصـل إلى 1.9- سـالباً بسـبب التعديلات التي طرأت على سـعر الصـرف الدينار الليبي في هده السـنة وتحديد عمليات الحسابات الجارية وما قبل هده الفترة وهي سنة 2002

وقد ضل مؤشر التضخم محسوباً على أساس التغير السنوي بشكل عام في مؤشر أسعار المستهلك سنة 2003 عند مستويات قريبة من بعضـها في الفترة 2004،2005،2006 ثم ارتفع معدل التضـخم مجدداً سـنة 2007 حيث بلغت 6.2% ثم أخدث في الإرتفاع حيث بلغ 10.5%

ســـنة 2008 ودلك بســـبب أزمة الغداء العالمية وفي الفترة ما بين 2009و 2010 لوحظ معدل التضـخم خلال هده الفترة انخفاضـاً واضـحاً فكان في 2009 معدل التضـخم 2.4% وفي 2010 نفس المعدل وفي ســنة 2011 ارتفع معدل التضـــخم إلى 15.9% عندما كان 2.4% في ســنة 2010،وســبب دلك إرتفاع في الأســعار نتيجة حرب فبراير مما أدت إلى تدخل المجتمع المدني بسبب مواجهة مسلحة وصـدر قانون حماية المدنيين،مما أدى في هده الفترة إلى تدهور الوضـع الأمني والإقتصادي بشكل كبير نتج عنه توقف الإنتاج المحلي وايضاً توقف التجارة الخارجية .

ثم أخد معدل التضـــخم في الإنخفاض في ســنة 2012،2013،2014 حتى وصـــل إلى سنة 2015 حيث قفز من 9.8% إلى 25.9% سنة 2016 ويليها 2017 بنسبة 25.8% فكان هدا المسـتوى غير مسـبوق له بسـبب سـلسـلة التوريد وضـعف العملة المحلية والدعم الحكومي للمحروقات والسلع الأساسية التى تأثرت بشكل مباشر إنخفاض على إنتاج النفط .

ثم جاء إنخفاضه في سنة 2018وسجل إنخفاض كبير في سنة 2019 حيث بلغ 2.2− % ودلك بسبب التراجع إلى فرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي في اَواخرسنة 2018، ولكن هدا الأنخفاض لم يســتمر طويلاًفي معدلات التضـــخم حيث عاد بالإرتفاع مره أخرى في ســنة 2022 بنسبة 4.8% وبسبب دلك ارتفعة أسعار المواد الغدائية والسلع الأساسية .

وخلاصـة القول مما سبق فرغم الإستقرار النسبي في معدلات التضـخم باستثناء السنوات والأسباب المشار إليها فإن دلك لم يكن متصـلاً بتطورات في أداء السياسـة النقدية بل كان نتيجة التطورات في أسـواق الشـركاء التجاريين وهو ما يعني وجود إمكانية التأثير على المسـتوى العام للأســعار،ويعزى دلك إلى الصــدمات الإقتصــادية المحلية والخارجية التي تعرض لها الإقتصــاد والتى تتمثل في تدبدب أســعار النفط العالمية وفرض العقوبات على الأقتصــاد وعدم الإســتقرار الأمني والإقتصادي في السنوات التي بعد 2011 .

2- معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة البطالة في الإقتصاد الليبي هي من الظواهر الحديثة، ولم تكن ملحوظة قبل فترة الثمانيات في الأقتصـاد الليبي مقارنتاً بنسـبة ارتفاعها خلال السـنوات اللاحقة لتلك الفترة وإن هده الظاهرة أصـبحت واحدة من أخطر مشـاكل الدول المتقدمة وهي من المشـاكل الأقتصـادية الكلية.

جدول رقم 2 تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفنرة من 2023_2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	14.68	15.57	19.23	19.23	19.14	19.02	18.68	18.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	16.53	18.95	19.03	19.02	19.03	19.05	18.94	18.87
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	18.77	18.61	18.46	18.34	19.39	19.71	19.30	18.50

المصدر: من اعداد الباحث استناداًعلى بيانات مصرف ليبيا المركزي التقارير السنوية،أعداد مختلفة .

ويوضـــح الجدول (2) تغيرفي معدلات البطالة خلال فترة الدراســـة،ويلاحظ أن معدل البطالة بين 2000و2003،مسـتقرة نسـبياًبين 19.23%ولكن بعد سـنة 2004،لوحظ أن معدلات البطالة بدأت بالإنخفاض،حيث بلغ معدل البطالة في نفس الســنة 19.14%،وفي ســنة 2009 تعود معدلات البطالة في الارتفاع بشكل مستمر وتصـاعدي بمقدار ثلاثة أضـعاف السنوات التي قبلها بمعدل 18.95 %،ولتستمر بنفس النمط في السنوات 2010 –2011 –2012 –2013.

ويرجع الإنخفاض في سنة 2009في معدل البطالة إلى استبعاد عدد كبير من المشـغلين خارج الملاك الوظيفي للدولة مع اسـتمرار مرتباتهم وتعيين أعداد أخرى من المشـغلين،الأمر الدي أدى إلى تخفيض معدلات البطالة من الناحية الشـــكلية واســـتمرار البطالة المقنعة من الناحية الجوهريـة، ونظرا إلى وجود علاقة توازنيـة في المدى الطويل بين النفقات العامـة ومعدل البطـالـة أي كلما زادت النفقات تنخفض البطالة بنسبة ضعيفة .

ويشـار إلى ان الأقتصـاد يبدل جهوداً ضـخمة لتخفيض معدل البطالة من المسـتوى الدي ســـيبلغة عام 2012من خلال تخصـــيص مبلغ 147 مليار دينار للإنفاق على البرنامج التنموي (2008 –2012) ومن جهة أخرى ازداد عدد الليبيين،

وبلغ معدل البطالة لســنة 2013، إلى 19.05% ولعل ســنة 2006و2013،هما الأكثر ارتفاعاً مقارنة بالسـنوات التي بينهما،وصـار يرتفع من سـنة لاخر حتى وصـل ارتفاعة 19.71% في ســنة 2021 وســبب ارتفاعه مهارات عديدة منها،إن مهارات ســوق العمل لا تتناســب مع المعروض من الوظائف وزيادة نســبة الالتحاق بالتعليم مع قدرتة المحدودة في توفير فرص عمل للأعداد الكبيرة من الخرجين وبين عجز الوزارة عن إيجاد سـوق عمل مناسـب للخرجين –حسـب الدراســات العلمية . بينما ســجل انخفاض في معدل البطالة في ليبيا ســنة 2022،انخفاضــاً

واضحاًعن سنة 2021 الدي سجل بمعدل 19.30%وأما في سنة 2023قد تراجع معدل البطالة في ليبيا إلى معدل منخفض بلغ 18.50%.

3- معدلات النمو الإقتصادي

إن النمو الاقتصـــادي في ليبيا يرتبط بتقلبات أســـعار النفط العالمية لأن ليبيا تعتبر من الدول المصـدرة للنفط، أي أن انخفاض في أسـعار النفط سـوف يؤثر بالسـالب على معدل النمو لديها والعكس،عندما يتحسـن سـعر النفط فإن معدلات النمو الإقتصـادي في ليبيا تسـير في نفس الأتجاه .

جدول رقم 3 معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 2023 – 2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الإقتصادي	1.5	0.5	-0.4	12.8	6.0	11.1	5.7	5.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الإقتصادي	2.75	-0.7	4.3	-61.3	125.1	-13.6	-24.0	-8.86
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو الإقتصادي	-2.80	26.68	15.13	2.54	-31.30	3.1	8.3	12.1

المصدر:- وزارة التخطيط: الإدارة العامة للتخطيط الإقتصادي والأجتماعي –المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة 2012-2000 ميلادي من اعداد الباحث اســـتناداً على بيانات مصـــرف ليبيا المركزي،النشـــرات الإقتصادية أعداد متفرقة –2023-2013

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ إن معدل نمو إقتصادي في ليبيا في سنة 2000 بلغ 1.5 وزاد انخفاضـــه في عامي 2001و 2002 وقد بلغ المعدل 0.5و 0.4- وثم ارتفع بشـــكل ملحوظ إلى 12.8 في ســـنة 2003،حيث قامت الحكومات الليبية إلى تفعيل الإصـــلاحات الإقتصـــادية بعد رفع العقوبات الدولية ســـنة 2003 والأمريكية ســـنة 2004 عن ليبيا حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي سنة 2004 إلى6.0 حيث أجريت الحكومة الليبية عدة أعمال لتقوية دور القطاع الخاص، فخفضـت أسـعار الفائدة لتشـجيع الطلب على القروض و،عملت على تشـجيع الأستثمار الخاص المحلي والأجنبي و،عملت على إلغاء الإمتيازات الجمركية للمؤسسات العامة و،عملت على تخفيض الضـــرائب على الواردات . وما بين الســـنوات 2005 إلى ســـنة2010 فضلت معدلات النمو تزيد وتنقص حتى وصلت لسنة 2011بمعدل نمو إقتصادي 61.3-، فهدا

الإنخفاض يوضـــح إن النمو الإقتصـــادي في ليبيا يعتمد بشـــكل كبير على تحقيق الإســـتقرار السـياسـي واسـتمرار زيادة إنتاج النفط . ونتيجة لما سـبق فإن ليبيا تحتاج إلى تنويع اقتصـادها وليس الإعتماد على مورد واحد وهو النفط كمصـدر رئيسـي للدخل خصـوصـاً أنها تمتلك الكثير من الموارد الطبيعة غير النفط والغاز والتي لها القوة على دفع عجلة التنمية ولكن لم تســـتغلها بالشكل الأفضل .

حيث ثم ارتفاع معدلات النموالإقتصـادي سـنة 2012 إلى 125.1 ثم تراجع بشـكل كبير سـنة 2013 حيث بلغ 13.60- وسـبب هدا الإنخفاض هو إيقاف تصـدير النفط من قبل رئيس حرس المنشأت النفطية بالمنطقة الشرقية والتي تسبب في إنخفاض الإنتاج إلى مستويات قياسية تقدر بحوالي 190 ألف برميل فقط بعدما وصـل إلى 1.5مليون برميل يومياً في 2010، وضـل النو الإقتصادي في مستويات الإنخفاض في أربع سنوات متتالية .

وفي سـنة 2016 شـهد الإقتصـاد الليبي ركوداً في المسـتويات الأقتصـادية ضـل أربعة سنوات متتالية،وفي سنة 2017شهد تسن كبير في الأوضاع السياسية والأمنية مما أدى إلى زيادة الإنتاج النفطي بأكثر من الضعف فبلغت معدلات النمو إلى 26.68 .

ولكن عاد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للإنخفاض بشكل حاد إلى حد سنة 2020 والدي بلغ 31.30- وكان نتيجة الحصار المفروض عل الصادرات وأيضاً نتيجة إنخفاض أسعار النفط عالمياً ونظراً لتداعيات جائحة كورونا .

وفي سـنة 2021 شـهدت ليبيا إنتعاشـاً كبيراً في النمو الإقتصـادي حيث بلغ معدل النمو 3.1، وفي سنة 2022 رغم إن الإقتصـاد الليبي مر بعدت تقلبات، ولكن كان المعدل مرتفع أكثر من السنة التي تقبلها والدي بلغ 8.3، وقد زاد المعدل 12.1 سنة 2023.

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد لليبي

من العناصـــر الأســـاســـية التي تســـاهم في دفع نمو الاقتصـــاد الليبي، هي الأنشـــطة الاقتصـــادية المرتبطة بالإنتاج الفعلي للســـلع والخدمات. يمكن تقســـيم القطاع الحقيقي إلى عدة مجالات رئيسية تسهم بشكل مباشر في تطور الاقتصاد الوطني، كما في الجدول رقم 4.

جدول (4) يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (1990 – 2022)

السنة	القطاع النفطي(%)	القطاع الصناعي(%)	القطاع الزراعي (%)	قطاع الخدمات(%)	إجمالي الناتج المحلي(%)
1990	60	10	4	26	100
1995	63	9	4.5	23.5	100
2000	67	8	4	20	100
2005	65	10	5	19	100
2010	70	8	5	16	100
2015	65	10	6	18	100
2020	55	12	6	25	100
2022	58	14	5	23	100

المصـــدر: إعداد الباحث بناء على بيانات جهاز الإحصـــاء المركزي، البنك الدولي، البنك المركزي الليبي، صندوق النقد الدولي لتقارير مختلفة.

يوضـح الجدول السـابق مسـاهمة القطاعات الاقتصـادية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من عام 1990 إلى 2022. هذا الجدول يعكس التوزيع النسـبي لعدة قطاعات رئيسـية من الاقتصاد الليبي على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) حيث ان (فاطمة الاحرش، رسالة ماجستير غير منشورة،2025)

1. القطاع النفطي

- النسبة المرتفعة للقطاع النفطي (بين 55% و70%) تعكس مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط والغاز .من المعروف أن ليبيا تعتمد بشـكل كبير على صـادرات النفط كأهم مصدر للإيرادات الحكومية.
- في بداية التســعينات (1990)، كان القطاع النفطي يشــكل **60%** من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس هيمنة هذا القطاع على الاقتصاد.
- مع مرور الوقت، بدأت النسـبة تقل تدريجياً، فبحلول عام 2020 أصـبحت 55% وفي 2022 .58%هذا يظهر أنه رغم وجود بعض التنوع الاقتصـادي، يظل النفط المصـدر الأساسي للإيرادات.

2. القطاع الصناعي

- يشمل هذا القطاع الصناعات التحويلية مثل البتروكيماويات، الإسمنت، والصناعات الأخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

- في التسعينات، كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (حوالي 10%)، مما يعكس ضعف التنوع الصناعي في الاقتصاد الليبي في تلك الفترة.
- مع بداية الألفية، بدأ القطاع الصناعي في تحقيق نمو ملحوظ، حيث ارتفعت النسبة إلى 12%في 2020 و 14%في 2022 .هذا يشير إلى الجهود التي تبذلها الدولة لتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في الصناعات غير النفطية، رغم أن النمو لا يزال محدودًا.

3. القطاع الزراعي

- هذا القطاع يشمل الزراعة، تربية الحيوانات، والصيد .بالرغم من وجود إمكانات زراعية كبيرة في ليبيا، إلا أن هذا القطاع يمثل جزءًا صغيرًا جدًا من الناتج المحلي الإجمالي.
- النسبة تتراوح بين 4%و6 %طوال الفترة المدروسة، مما يشير إلى أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من قيود في الإنتاج مثل تحديات المياه، التكنولوجيا القديمة، والبنية التحتية الضعيفة.
- في 2020 و2022، سجل القطاع الزراعي حوالي 6%، مما يدل على أهمية القطاع ولكنه يظل داعمًا فقط للاقتصاد المحلي.

4. قطاع الخدمات

- يشمل قطاع الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة، التعليم، الصحة، السياحة، والمالية.
- هذا القطاع شهد نموًا ملحوظًا في ليبيا مع مرور الوقت، إذ ارتفعت نسبته من 26%في 1990 إلى 25% في 2020 و23 %في 2022، هذا النمو يدل على أن الاقتصاد الليبي بدأ يتحول تدريجيًا نحو التنوع، وأن القطاع الخدمي بدأ يلعب دورًا أكبر في توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.
- يمكن أن يكون هذا التحول مرتبطًا بتغيرات في السوق المحلية، وزيادة الطلب على الخدمات الحكومية والصحية والتعليمية، وإصلاحات في القطاع المالي.

الملامح الرئيسية للاقتصاد الليبي

الاقتصاد الليبي يتميز بعدد من الملامح الرئيسية التي تحدد هويته وخصائصه. هذه الملامح تتنوع بين التحديات الكبيرة والفرص الكبيرة، ويمكن تلخيصها كما يلي: (فاطمة الاحرش، رسالة ماجستير غير منشورة،2025)

1. **الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي**

- يعتبر النفط والغاز المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا، حيث يشكلان أكثر من 90% من إجمالي الصادرات و60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- هذا الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية جعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. عندما تتراجع أسعار النفط، تتأثر الإيرادات الحكومية، مما يؤثر بدوره على استقرار الاقتصاد الوطني ((1)).

2. **القطاع الحكومي**

- يعد القطاع العام من أكبر مصادر العمل في ليبيا، حيث توظف الحكومة نسبة كبيرة من القوى العاملة، خاصة في المجالات مثل الصحة والتعليم والأمن.
- كما أن القطاع الحكومي يتحكم في معظم الأنشطة الاقتصادية المهمة مثل النفط، والإنتاج الصناعي، والإنشاءات.

3. **التحديات السياسية والأمنية**

- الاقتصاد الليبي تأثر بشكل كبير بالصراعات السياسية والأمنية الداخلية التي بدأت بعد عام 2011، هذه الصراعات أدت إلى تدهور البنية التحتية، وانخفاض مستويات الإنتاج، وصعوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- كما أثرت الحروب على الإنتاج النفطي وعطلت المرافق الحيوية.

4-البنية التحتية المتدهورة

بسبب الحروب والصراعات التي مر بها البلد، عانت البنية التحتية في ليبيا من تدهور كبير في السنوات الأخيرة، شمل ذلك تدمير المرافق الأساسية مثل الطرق، والموانئ، والمطارات، وأدى إلى صعوبة في النقل والتجارة الداخلية والخارجية. القطاع الكهربائي يعاني أيضًا من انقطاعات متكررة بسبب قلة الاستثمار في صيانة المحطات.

(1) . World Bank. (2025, June 30). Libya Economic Monitor, Spring 2025: Leveling the playing field towards private sector growth. World Bank.

5-التنويع الاقتصادي والتوجه نحو التنمية المستدامة

- في السنوات الأخيرة، بدأت السلطات الليبية تبذل جهودًا لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، تم التركيز على تطوير القطاعات الزراعية، والصناعية، والخدمية، على أمل تحسين تنوع مصادر الدخل الوطني.
- هناك اهتمام متزايد بتنمية القطاع السياحي، وذلك لاستغلال الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية في البلاد.

6-التحديات الاجتماعية والاقتصادية

- يعاني الاقتصاد الليبي أيضًا من فقر وتفاوت اجتماعي، حيث يعيش العديد من السكان في ظروف اقتصادية صعبة نتيجة للأزمات السياسية وعدم الاستقرار.
- نقص التعليم الفني والمهني وضعف البحث العلمي يشكلان أيضًا تحديًا كبيرًا أمام تطوير الاقتصاد وتنميته.

7-الدور الكبير للقطاع المالي والمصرفي

- يوجد في ليبيا عدد كبير من البنوك الحكومية والخاصة، ومع ذلك، تعاني البنوك من مشاكل في السيولة نتيجة لعدم الاستقرار المالي. كما أن القطاع المصرفي يواجه صعوبات في تحويل الأموال بسبب العقوبات الدولية السابقة.
- هناك أيضًا توجه نحو تحسين النظام المالي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ((1)).

8-التجارة الخارجية والعلاقات الدولية

- ليبيا تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية، كما أن القطاع النفطي يشكل الجزء الأكبر من صادراتها، ومع التحديات السياسية، كان هناك تذبذب في العلاقات التجارية مع بعض الدول الكبرى.
- بعد تراجع العقوبات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة، بدأت ليبيا في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول مختلفة بهدف استعادة الاستثمارات الأجنبية.

(1) . African Development Bank Group. (2024). Country Focus Report 2024 – Libya. AfDB.

المبحث الثاني

الأداء المالي للاقتصاد الليبي:

المطلب الاول: الإيرادات العامة:

1-الإيرادات العامة

تشكل السياسة المالية أداة حيوية وضرورية لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في مختلف دول العالم، ففي ليبيا ارتبطت توجهات السياسة المالية في الفترة من 1980 إلى 2018 بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، حيث واجهت الدولة تحديات متزايدة بسبب التباين المستمر بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، مما أدى إلى عجز مالي طويل الأمد.

وبما ان الإيرادات العامة والنفقات العامة تعدان أساسيات حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، إلا أن ليبيا مرت بعجز مالي مستمر كان ناتجاً عن زيادة النفقات العامة بشكل كبير مقارنة بالإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على عائدات النفط التي تمثل حوالي 95% من الإيرادات العامة،. الامر الذي جعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات أسعار النفط، والتي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة، مما ينعكس بدوره على قدرة الدولة على تمويل النفقات العامة.[1]

إن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية ما يشير إلى أن التغيرات في أسعار النفط قد ادت إلى تغيرات مباشرة في الإيرادات العامة، فكلما ارتفعت أسعار النفط تزداد إيرادات الدولة، مما يتيح لها زيادة النفقات العامة ودعم النمو الاقتصادي، أما في حال انخفاض الأسعار فإن الحكومة تواجه صعوبات في الحفاظ على مستوى الإنفاق، مما يؤدي إلى عجز مالي وتراجع في النمو، إن التغيرات في السياسة المالية تعتمد إلى حد كبير على مستويات العائدات النفطية، مما يخلق حالة من الهشاشة الاقتصادية أمام تقلبات الأسواق العالمية. أما من الناحية العملية يظهر الاقتصاد الليبي اتجاهاً يجعل النفقات العامة تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، أي أن النفقات لا تساهم بشكل فعّال في خلق مصادر دخل جديدة ومستدامة، بل تتركز في الغالب على الإنفاق الاستهلاكي وليس الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الواردات بشكل ملحوظ على حساب الصادرات المحلية، ويفاقم من حالة الاعتماد على الواردات. [2]

---

(1) **الشريف، محمد أحمد** .(2015) **.الاقتصاد الليبي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل: دراسة تحليلية** .طرابلس: المركز الوطني للبحوث الاقتصادية.

(2) **علي، سعيد، ومنصور، أحمد .(**2017**) .تأثير العقوبات الدولية والتضخم على الاقتصاد الليبي** .برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

2 – الموازنة العامة

تتسم الميزانية العامة في ليبيا بتأثرها القوي بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبطبيعة الحال كلما كانت الأسعار مرتفعة اعتدلت مؤشرات هده الميزانية وإدا انخفضت حدث العكس وهدا ما يؤثر على التوازن الميزاني في المستقبل في حالة انخفاض أسعار النفط فمشكلة عجز الموازنة من أهم المشاكل التى تعاني منها ليبيا كما في الجدول رقم 5

جدول رقم 5 تطور رصيد الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة 2000–2023

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	4662.2	5250.2	-588
2001	5998.8	5631.6	367.2
2002	8574.1	8487.0	87.1
2003	8040.2	6866.2	1174
2004	23087.0	17230.0	5857
2005	37106.0	21343.0	15763
2006	47088.0	21378.0	25710
2007	53366.3	30883.0	22483.3
2008	72741.0	44115.5	28625.5
2009	41785.0	35677.2	6107.8
2010	61503.1	54498.8	7004.3
2011	16813.3	23366.5	-6553.2
2012	70131.5	53941.6	16189.9
2013	54763.6	65283.5	-10519.9
2014	21543.3	43814.2	-22270.9
2015	16843.4	43178.9	-26335.5
2016	8595.2	28788.4	-20193.2
2017	22337.6	32692.0	-10354.4
2018	49143.6	39286.4	9857.2
2019	57365.2	45813.0	11552.2
2020	22818.0	37310.0	-14492
2021	105620.0	85775.9	19844.1
2022	134376.2	127874.4	6501.8
2023	125917.7	125726.4	191.3

المصدر: من إعداد الباحث استناداًعلى بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الإقتصادية أعداد مختلفة و، وزارة التخطيط

نلاحظ من الجدول إن الإيرادات العامة تعد أهم بنود الميزانية العامة فقد بلغت الإيرادات العامة في ليبيا 4662.2 مليون دينار سنة 2000 وقد تجاوز سعر النفط 115 دولار أمريكي للبرميل، وقد زادت الإيرادات بقيمة 5998.8مليون دينار سنة2001 وزادت السنة التي يليها

وبعدها انخفضت الإيرادات 8040.2 مليون دينار في سنة2003 ثم بدأت الإيرادات في الإرتفاع من سنة2004 حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها 61503.1 مليون دينار سنة 2010 .

وفي سنة 2011 انخفضت الإيرادات بقيمة 16813.3 بسبب أحداث حرب 17فبراير نتج عنها توقف كل المشاريع التنموية المتعاقدة عليها وتعطل الإقتصاد الغير نفطي وإنخفاض إنتاج النفط إلى مستويات متدنية وبعدها وفي أعقاب هده الأحداث اتخدت إجراءات لتحسين الوضع الأمني والإقتصادي للبلاد حيث بدأ قطاع النفط في التعافي حتى وصلت الإيرادات إلى 70131.5 مليون دينار في سنة 2012 وفي هده السنة رفعت معظم العقوبات المفروضة على ليبيا وتحققت فوائض مالية كبيرة وزادت النفقات الحكومية للدولة .

وفي سنة2013 بدأت أسعار النفط العالمية في التراجع حتى وصلت نسبة الإنخفاض إلى أكثر من 50%، وخلال سنة 2015 بلغت الإيرادات نسبة 16843.4% مليون دينار وزاد إنخفاضها إلى نسبة 8595.2 مليون دينار سنة 2016 ودلك بسبب إنخفاض كميات النفط المنتجة بشكل كبير على معظم المتغيرات الإقتصادية وخاصة الإيرادات الحكومية النفطية كل هدا أدى إلى ظهور عجز واضح في الموازنة العامة للدولة .

وبعد دلك زادت الإيرادات فوصل ارتفاعها إلى 22337.6 مليون دينار في سنة 2017 وزادت وكانت الزيادة كبيرة في حدود سنوات الدراسة وهي سنة 2021 والتى بلغت 105620.0 مليون دينار رغم ارتفاع الإيرادات في سنة 2022، 2023التى بلغت إيراداتهم إلى 134376.2، 12517.7.

إما النفقات فا في السنوات 2000 إلى 2001 فقد وصل الفرق بين الإيرادات والنفقات إلى 40.1 مليون دولار عجز (أي ان الايرادات لدعم البرامج والإدارة كانت أقل من المصروفات)ودليل على دلك ان الفوائد والعوائد المتولدة جزءاً منها استخدم لسد هدا العجز وقد بلغ ارتفاع النفقات 8487.0 في سنة 2002 وكان رصيد الموازنة 87.1 وقد زاد إرتفاع رصيد الموازنة حتى بلغ 7004 في سنة 2010 وكانت النفقات تتدبدب بين الإرتفاع والإنخفاض حتى وصل إرتفاع النفقات إلى 544498.8 في سنة 2010،وفي سنة 2011 كان هناك عجز في الموازنة العامة قد بلغ 6553.2 – ويقابلها إنخفاض في النفقات العامة الدي بلغ 23366.5 في سنة 2011 حيث رجعت النفقات في الإرتفاع من سنة 2012،و2013 وانخفضت في سنتين متتاليين 2014،و2015وكانت بنسبة 43814.2،و43178.9 وزادت في الإنخفاض حتى بلغت

28788.4 ســـنة 2016 ثم ارتفعت النفقات تدريجياً من 2017حتى ســـنة 2021 وقد بلغت النفقات في هده السـنة 85775.9 وقد شـهدت سـنوات الدراسـة أكبر زيادة نفقات كانت في هده السنة 2021 من غير السنوات الإيضافية وهي 2022،و2023 الأنها كانت أكبر

وكانت أقل النفقات في فترة سنوات الدراسة هي سنة2000 والتي بلغت 5250.2 ،ونجم عن اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عجز في الموازنة العامة نتيجة لتزايد حجم الإنفاق العام، وهدا العجز إزداد بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة وكان في سنة 2013 عجز بلغ 10519.9– وزاد العجز في 2014 بلغ 22270.9– حتى ســـنة 2017 الدي بلغ العجز في رصـــيد الموازنة 10354.4– وكانت ســنتين اســتقرار أو فائض هي 2018،و2019 والدي بلغ رصـــيد الموازنة 9857.2،و11552.2 ثم رجع العجز في ســنة 2020 وكان بنســبة 14492– وكان هناك فائض في رصيد الموازنة الدي بلغ 19844.1في سنة 2021.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الاقتصـــاد الليبي

تُعد العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة من المؤشـرات الأســاســية التي تُظهر فعالية السـياسـة المالية في أي اقتصـاد، وفي الاقتصـاد الليبي فإن هذه العلاقة قد شـهدت تذبذبًا كبيرًا عبر العقود الأخيرة، حيث تأثرت بشـــكل واضـــح بالتقلبات الحادة في الإيرادات النفطية وتغييرات السـياسـات المالية.، ويبرز هذا التذبذب في ضـعف التوازن المالي، نتيجة اعتماد ليبيا الكبير على العوائد النفطية لتغطية الإنفاق الحكومي وهو ما يُعرّض المالية العامة للمخاطر عند انخفاض أسعار النفط. [1]

مفهوم الإنفاق العام والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي:

يُشـــير الإنفاق العام إلى جميع النفقات التي تتحملها الحكومة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل ذلك الصرف على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأجور، ويُمثل الإنفاق العام الأداة الرئيســية التي تعتمدها الحكومة لتحقيق الاســتقرار

(1) دلعاب، واخرون. (2020). الإيرادات العامة والنفقات العامة للاقتصـاد الليبي: دراسـة تطبيقية لتحليل طبيعة العلاقة بينهما وتحديد اتجاهها .المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية .57-33 ,(1)3 ,

الاجتماعي والنمو الاقتصادي حيث تسعى لتلبية احتياجات المواطنين وتطوير الخدمات الأساسية والبنية التحتية. [1]

الإيرادات العامة: وتشمل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من مصادر متعددة، مثل الضرائب والرسوم والعوائد النفطية، ويشكل النفط العمود الفقري للإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي، حيث يُساهم بأكثر من 90% من الدخل الحكومي، مما يجعل الميزانية العامة للدولة تعتمد اعتمادًا شبه كلي على العوائد النفطية، ويزيد من حساسية الاقتصاد الليبي للتغيرات في أسعار النفط العالمية. [2]

التباين بين الإيرادات والنفقات العامة في ليبيا:

يعود التباين بين الايرادات والنفقات العامة في ليبيا إلى الاتي:

-الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة حيث غالبًا ما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى عجز مزمن في الميزانية، إن هذه الفجوة تعكس التحديات التي تواجهها الحكومة في تحقيق توازن مالي مستدام، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي للدخل، فيما تتزايد الاحتياجات المالية لتلبية الأعباء الاجتماعية والنفقات الاستهلاكية، مما يزيد من الضغوط على الميزانية العامة.

-أثر الإيرادات النفطية فنظرًا لأن النفط يُمثل المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا، فإن أي تقلب في أسعار النفط العالمية يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإيرادات العامة، ففي حالات ارتفاع أسعار النفط تزداد الإيرادات بشكل كبير مما يمكن الحكومة من توسيع الإنفاق العام، أما في فترات انخفاض الأسعار فتنخفض الإيرادات بدرجة كبيرة، مما يضع الحكومة في مواجهة عجز مالي حاد إذا لم يتم تخفيض الإنفاق، فالاعتماد الكبير على النفط كإيراد رئيسي يجعل

(1) الجبو، س. ع. (2024). تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (1990-2022).المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية .3(2) ,

(2) محمد، واخرون. (2021). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة ليبيا .(1999-2021) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإداريةRetrieved from .35-12 (1)8

الاقتصـــاد الليبي عرضـــة لصـــدمات خارجية تؤثر على القدرة المالية للدولة في تلبية احتياجاتها الأساسية وتزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.[1]

مما ســـبق نجد أن العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في ليبيا تمثل تحديًا مزدوجًا، حيث يعتمد الاقتصـــاد الليبي بشـــكل مفرط على العائدات النفطية، ما يضـــعف مرونة المالية العامة ويزيد من المخاطر المالية عند تغير أســـعار النفط.، الامر الذي يتطلب وضـــع سياسات مالية أكثر استدامة وتنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط، مما قد يُعزز من استقرار الاقتصاد الليبي على المدى البعيد.

في هذا المطلب، سـنناقش خمسـة أسـباب رئيسـية تؤدي إلى تضـخم النفقات العامة في ليبيا، وسـيتم تقسـيمها إلى خمسـة فروع لشـرحها بالتفصـيل، بهدف فهم العوامل الأسـاسـية التي تساهم في زيادة حجم النفقات العامة وتأثيراتها على الاقتصاد الليبي.

أولا: الأسباب الاقتصادية

تمثل الرغبة في تعزيز الاقتصاد الليبي ومواكبة الاقتصادات العالمية أحد الدوافع الرئيسية لزيادة النفقات العامة في ليبيا، وتشمل العوامل الاقتصـادية المؤثرة ارتفاع أسعار السلع الأساسية المســـتوردة، وتزايد التزامات الدين العام المحلي والدولي، وانخفاض قيمة العملة، وضـــرورة دعم وتطوير البنية التحتية، كما يعود جزء كبير من الزيادة في النفقات إلى ضـــعف المدخرات المحلية مقارنة باحتياجات الاســـتثمار، ما يُعرف بتوســـيع الفجوة التمويلية، مما يفرض على الدولة زيادة الإنفاق العام.

وعادة ما ينتج عن تدخل الدولة في توجيه الاقتصـــاد الليبي من خلال تخصـــيص موارد مالية لدعم قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والعقارات وغيرها، عبء مالي كبير، يشمل ذلك تقديم الدعم والإعانات والحوافز للقطاعات الاقتصـادية، وإنشاء صـناعات جديدة تساهم في تنويع الاقتصـــاد، وكذلك العمل على فتح أســـواق عالمية للمنتجات الليبية، وعلى الدولة الليبية تحمل مســـؤولية تنفيذ برامج التنمية الشـــاملة، والتي تتضـــمن وضـــع خطط اقتصـــادية طموحة وتنفيذ مشـــروعات تنموية في القطاعات الصـــناعية والزراعية واســـتغلال الموارد الطبيعية. الامر الذي

(1) حامي كريمة ، (2018)، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الإقتصـــادي ، دراســـة قياســـية خلال الفترة(1970)، (2016)، رســـالة ماجســـتير في العلوم الإقتصـــادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصـــادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الإقتصادية.

يتطلب ذلك تخصيص نفقات كبيرة لضمان تحقيق هذه الأهداف، ما يؤدي إلى زيادة واضحة في الإنفاق العام.[1]

إن تزايد نفقات الدولة عندما تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الآثار السلبية للدورات الاقتصادية، حيث تنفق مبالغ كبيرة لمكافحة الركود والكساد عبر تعزيز الطلب على السلع والخدمات، وتشجيع الاستثمارات، وإعادة التوازن إلى السوق.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

يعد المواطنون محور التنمية في ليبيا، ولا يمكن تحقيق التقدم والاستقرار بدون مشاركة فعّالة من الشعب. ولهذا، ترتبط الحكومة الليبية بالعديد من الالتزامات الاجتماعية التي تفرض عليها زيادة النفقات العامة لتلبية احتياجات مواطنيها. من أبرز الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام هو التطور في مفهوم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛ حيث كان دور الدولة سابقًا مقتصرًا على توفير الأمن الداخلي، الدفاع، والعدالة. أما الآن، فقد توسع دور الحكومة ليشمل توفير خدمات أساسية مثل التعليم، الصحة، الكهرباء، النقل، المياه، والصرف الصحي، بالإضافة إلى إدارة الثروات الطبيعية. [2]

كما ساهم الوعي الاجتماعي المتزايد وارتفاع تطلعات المواطنين في جعل العديد من الأمور التي كانت تُعتبر كمالية سابقًا اليوم من الأساسيات، ومع انتشار التعليم والثقافة أصبح الأفراد أكثر مطالبة بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك تحسين مستويات الدخل، والتأمين ضد البطالة، والضمانات الصحية والاجتماعية، ما دفع الدولة إلى زيادة نفقاتها لضمان استقرار المجتمع وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

ومن بين العوامل الاجتماعية الأخرى التي تؤدي إلى تضخم النفقات العامة سنويًا، نجد أن الزيادة السكانية المستمرة والجهود المبذولة للحفاظ على التوازن الاجتماعي، ودعم الفئات ذات الدخل المحدود مثل الموظفين، المتقاعدين والفقراء، كما تزداد الحاجة إلى التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية، ما يُبرز دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية المستدامة في ليبيا.

(1) Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from

(2) Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from

ثالثا: اسباب إدارية:

بعد بناء دولة المؤسسات والقانون في ليبيا برزت ضرورة إنشاء وحدات حكومية ووزارات وهيئات متعددة لتحقيق أهداف الدولة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ويتطلب تأسيس هذه الوحدات الحكومية تخصيص موازنات واعتمادات مالية كبيرة لضمان كفاءتها وفعاليتها في أداء مهامها، وتشمل هذه المتطلبات توفير مقرات دائمة أو مستأجرة، وتجهيز المعدات والموارد اللازمة لتسيير الأعمال، بالإضافة إلى توظيف الكوادر المتخصصة لإدارة وتشغيل هذه الوحدات، بالإضافة إلى ذلك فأنه عند استحداث أي وحدة إدارية جديدة يُخصص لها اعتمادات مالية تتناسب مع حجم الوحدة وطبيعة عملها وعدد العاملين فيها، بما في ذلك تغطية الرواتب والمكافآت، وصيانة المباني والآليات المستخدمة، ونتيجة لهذه المتطلبات الإدارية تشهد النفقات العامة زيادة مستمرة، خاصة مع توسع دور الدولة وتزايد تدخلها في مجالات مختلفة لتلبية متطلبات التنمية والتطور المستمر. (1)

وكلما ازدادت مسؤوليات الدولة وتعددت وحداتها التنظيمية تزداد النفقات العامة المرتبطة بها، مما يعكس التأثير المباشر للمتطلبات الإدارية والتنظيمية على حجم النفقات العامة في الاقتصاد الليبي.

رابعا: الأسباب المالية

يعد المال عنصراً أساسياً في دعم التنمية والازدهار الاقتصادي، ولكنه يشكل أيضًا عاملًا رئيسيًا في زيادة النفقات العامة يُعتبر الاقتراض أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى تضخم الإنفاق العام، حيث تلجأ الحكومة الليبية إلى تغطية العجز في الموازنة أو لتمويل المشاريع الخدمية والتنموية من خلال الاستدانة عبر القروض الداخلية، ما يزيد من حجم النفقات العامة ويؤدي إلى تزايد أعباء خدمة الدين.

عندما يتوفر فائض في الإيرادات العامة، يكون هناك دافع قوي للحكومة لتوسيع الإنفاق، سواء عبر تحسين الخدمات المقدمة أو توسيعها. إلا أن هذا التوسع في الإنفاق يترافق مع تكاليف مالية كبيرة، خاصة عند سداد فوائد القروض وأقساطها، والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على

(1) Qamh, A. R. M. (2021). Evaluation of the applications of the financial, environmental, and social accounting system on the costs of beet sugar production: A field study. Journal of Economic and Social Research. Retrieved from https://jesr.journals.ekb.eg/article_243690.html

الموازنة العامة، حيث تُدرج فوائد القروض ضمن النفقات الجارية، ويؤدي تزايد أعباء خدمة الدين العام إلى تضـــخم النفقات العامة، حيث يظهر تأثير الدين في الموازنة من خلال ارتفاع الفوائد المســتحقة على القروض، إضــافة إلى ســداد أقســاط الديون، مما يزيد من الأعباء المالية على الدولة، كما أن ســياســة التمويل بالعجز والتي تشــمل إصــدار نقود جديدة لتمويل الإنفاق العام، تساهم في رفع معدلات التضخم وزيادة الأسعار، ما يفاقم العجز في الموازنة العامة ويؤدي إلى **تحديات اقتصادية إضافية.** [1]

خامسا: الأسباب السياسية

يُعد التأثير السياسي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة النفقات العامة في ليبيا، ومع انتشـار المبادئ الديمقراطية يتطلب إنشـاء المجالس النيابية والهيئات التشـريعية لتخصـيص موازنات مالية تشمل رواتب وامتيازات الأعضاء المنتخبين، إضافة إلى تلبية المطالب التي يقدمها هؤلاء الأعضاء سعياً لتحقيق متطلبات واحتياجات ناخبيهم، ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.[2]

كما تلعب النفقات الأمنية والعسـكرية دوراً بارزاً في تضـخم الإنفاق، حيث يتطلب التقدم التكنولوجي مواكبة أحدث الأنظمة الدفاعية والمعدات العسكرية، مما يستلزم استثمارات كبيرة في قطاعي الأمن والدفاع.

لقد أصـبحت النفقات العامة في ليبيا أداة أسـاسـية تخدم أهداف الدولة على الصـعيدين الداخلي والخارجي، حيث تشمل التزامات مالية تجاه المجتمع الدولي والإنساني، مثل المساهمات المالية لدعم ضـحايا الحروب والكوارث، إلى جانب الاسـتثمارات في الدفاع والأمن، ومشـروعات العدالة الاجتماعية، وقد توسـع دور القوات المسـلحة ليشـمل المسـاهمة في مشـروعات التنمية وتجديد البنية التحتية، مما يرفع من حجم الإنفاق العام.

بناءً على ذلك، يُعد الإنفاق العام في ليبيا عنصـراً جوهرياً لتحقيق الأهداف الاقتصـادية والسياسية، حيث يختلف تأثيره على النمو الاقتصادي تبعًا لنوعية الإنفاق والقطاعات المستهدفة.

(1) Sayed, H. S., Hawaiti, M. A., & Qamh, A. R. M. (2021). Evaluation of the applications of financial, environmental, and social accounting systems on the costs of beet sugar production: A field study. Journal of Environmental Studies and Researches, 11(1), 1–12. University of Sadat

(2) Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=4600

المطلب الثالث: آثار الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي:

إن للإنفاق العام أثر على الاستقرار الاقتصادي من عدة جوانب لاسيما عندما يصل الأمر إلى عجز في الموازنات العامة نظراً لعدم التخطيط السليم للإنفاق العام وما يتبعه من نفقات غير موجهة بطريقة سليمة أو الفساد المفوضين بالإنفاق وبالتالي فإن الدول تعرض نفسها لمخاطر عدم استقرارها اقتصادياً وقد يصل الأمر لأبعد من ذلك في تهديد وجودها وسنبحث تلك الآثار في الآتي:

اولا: أثر ازدياد الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي:

للإنفاق العام تأثيرات متعددة على الاستقرار الاقتصادي، والتي يمكن أن تتباين بشكل كبير بناءً على كيفية إدارة هذا الإنفاق خاصةً عندما يتجاوز الإنفاق مستوى التخطيط السليم، أو عندما تكون هناك نفقات غير موجهة بشكل فعال أو انتشار قضايا فساد بين المسؤولين عن الإنفاق في هذه الحالة، قد تواجه الدول مخاطر تهدد استقرارها الاقتصادي وقد تصل إلى حد تهديد وجودها الاقتصادي سنستعرض هذه الآثار في الفروع التالية:

الفرع الأول: أثر زيادة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي قد يكون للإنفاق العام تأثيرات متباينة على الاستقرار الاقتصادي، اعتماداً على مدى تخطيطه وتنفيذه. في حالات معينة، ويمكن أن يؤدي الإنفاق الضخم الذي يتم وفق خطط مدروسة إلى تحقيق نتائج إيجابية، مثل تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة ومع ذلك، يمكن أن ينجم عن الإنفاق غير المدروس أو المفرط آثار سلبية كبيرة على الاستقرار الاقتصادي تشير التجارب في الدول النامية إلى أن الزيادة في الإنفاق العام قد تتسبب في بعض الأحيان في مشاكل مالية قد يحدث هذا عندما يكون الإنفاق غير موجه بشكل صحيح، كما في حالة بناء مباني حكومية فاخرة، إقامة مشاريع ضخمة مثل المهرجانات التي لا تعود بفوائد ملموسة، أو حدوث حالات فساد حكومي[1]، مثل هذه التصرفات تؤدي إلى إهدار الموارد المالية وتقلل من كفاءة تنفيذ المشاريع، مما يرفع تكاليف الاستثمار العام.

(1) ناويس، أ .(2013) .أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990–2011 .المركز الوطني للوثائق العلمية .(CCDZ) مسترجع من

الآثار السلبية لزيادة النفقات العامة تشمل:

العجز المالي: عندما لا تتناسب النفقات العامة مع الإيرادات العادية، تضطر الدول للجوء إلى الاقتراض لتغطية الفجوة. إذا استمرت هذه الزيادة في النفقات دون تحقيق زيادة مماثلة في الإيرادات، فإن ذلك يمكن أن يضر بالاستقرار الاقتصادي، خاصةً إذا لم يتم توجيه القروض بشكل استثماري يضمن الفائدة المستقبلية.

الضغوط التضخمية: الاقتراض الزائد قد يؤدي إلى تضخم اقتصادي نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يزيد من تكلفة المعيشة ويقلل من القدرة الشرائية

الاعتماد على القروض: إذا كانت النفقات تُمول بالقروض ولا تُستثمر بشكل إيجابي، فإن الدولة تصبح رهينة للديون وما يترتب عليها من ضغوط مالية. [1]

من ناحية أخرى، قد تتضمن الآثار الإيجابية للإنفاق العام:

– تحسين البنية التحتية حيث يمكن أن يؤدي الإنفاق على مشاريع البنية التحتية إلى إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة، مما يسهم في النمو الاقتصادي.

– تحسين الخدمات العامة فبزيادة الإنفاق يمكن أن تحسن جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل.

– تعزيز الدفاع والأمن حيث يمكن أن يعزز الإنفاق على القوات المسلحة من كفاءة الأمن الوطني ويزيد من قدرة الدولة على حماية مصالحها. [2]

لذلك يجب أن يظل الإنفاق العام ضمن حدود الدخل القومي ويجب أن يُوجه لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية بفعالية تجاوز هذه الحدود قد يؤدي إلى آثار سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

ثانيا: مخاطر اللجوء إلى الاقتراض على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا

يشكل الاقتراض عبئًا كبيرًا على الدول، حيث يتعين عليها سداد أقساط الديون وفوائدها سواء كانت محلية أو خارجية. هذا العبء المالي يمكن أن يكون خطرًا حقيقيًا على استقرار

(1) حجاج، الشيماء .(2020) .أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 21(4)، 39–76.

(2) برسوم، م. و .(2022) .دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من 2007/2006–2018/2017 .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(3)، 135–156. مسترجع من

الاقتصاد، خصوصًا إذا تعذر السداد في الأوقات المحددة، مما قد يؤدي إلى تدهور سمعة الدولة في الأسواق المالية العالمية وبين مؤسسات التمويل الدولية. مثل هذا التدهور يؤثر سلبًا على الثقة في الاقتصاد المحلي، ويمكن أن يؤدي إلى خسائر فادحة، خاصةً إذا لم يتم توجيه الأموال المقترضة نحو استثمارات تعود بفائدة ملموسة على الاقتصاد. [1]

تحتاج الدول إلى توخي الحذر في اللجوء إلى الاقتراض، والحد منه إلى الظروف الاستثنائية التي تستدعي ذلك. وعند الاقتراض، ينبغي توجيه هذه القروض نحو مشروعات استثمارية مستدامة تُسهم في توليد عوائد بعد سداد الدين، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

(1) الدارويش، م. أ.، الغيث، ن.، بيهار، م. أ.، و كالين، م. ت .(2015) .المملكة العربية السعودية: مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على نمو قوي .صندوق النقد الدولي .(IMF)

الفصل الخامس:
الجانب العملي للبحث

المقدمة

يشير الفكر الاقتصادي بنماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الباحثين وخبراء الاقتصاد عبر العقود الماضية، حيث إن هناك جدلاً شديداً وقوياً قائماً حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. يستند هذا الجدل القائم على الأفكار الاقتصادية التابعة لمدرستين رئيسيتين، فقد قدمت أفكار المدرسة الأولى (الكلاسيكية) من قبل الاقتصادي الألماني فاجنر (Wagner) عام 1892، وقدمت أفكار المدرسة الثانية (الكينزية) من قبل الاقتصادي الانجليزي كينز (Keynes) في أعقاب الكساد العظيم الذي ساد خلال الفترة (1929–1933)، وفيما يأتي تحليل نظري مختصر لهذين الاتجاهين الفكريين.

قانون فاجنر (Wagner's law): الاقتصادي الألماني فاجنر أول من شخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد عرفت هذه العلاقة بقانون فاجنر حيث ان هذا القانون يوضح بأن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع، وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة للدولة يعود إلى ثلاثة أسباب حددها فاجنر نفسه وهي: (Bird,1971)

الأول: زيادة معدلات التصنيع والتحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

الثاني: يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

الثالث: التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

إن قانون فاجنر القائم على دعم فرضية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي يدعم نظرية اقتصاد جانب الطلب، حيث يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار. ويعبر قانون فاجئر عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، ولقد تم تبني هذه الفكرة من قبل ريتشارد بيرد (Bird) عام 1971، حيث أكد أن

قانون فاجنر يعمل في ظل شـروط ارتفاع نصـيب الفرد من الدخل، والتغير التكنولوجي، والتحول الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية. (Henrekson ،1993)

كما يشـير القانون إلى أن السـببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسـبة أكبر من نسـبة زيادة متوسـط نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصـادي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى مضـاعفة الإنفاق الحكومي، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، إن نهج الكلاسيكية فسرت ان نمو الإنفاق الحكومي هو فرضـية فاجنر، الذي يسـتند على علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ يعد الإنفاق العام متغيراً داخلياً ودالة في النمو الاقتصادي

الفرضـية الكينزية: شـكلت مسـاهمات كينز التي جاءت في أعقاب الأزمة الاقتصـادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي منحى جديداً ومنعطفاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، لقد اعتقد كينز أن المشـكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السـابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية، قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيس هو زيادة الطلب الفعال(Nelson & Plosser. 1984) فقد وجدوا في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية لخلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل، وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضـاعف الذي يوضـح أثر الإنفاق الاسـتثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يسـتند على الميزة الخاصـة للإنفاق العام، لذا فإن الإنفاق العام في أدب النمو وفقاً لهذه الفرضـية يعامل كمتغير خارجي يسـبب النمو في الدخل القومي، ويعد من أكثر نماذج الاقتصـاد الكلي الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية. وعليه فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصـادي لاسـيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام، لذا فإنه يفترض أن سـببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصـادي كما تقترحه سـياسـات التوجه

الكينزي، أن الدراسة الحالية سوف تعتمد على النموذج الكينزي في اختبار أثر الإنفاق الحكومي بأنواعه على النمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

النموذج القياسي

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة التطبيقية التي تناولت علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في دول مختلفة فقد صمم نموذج قياسي يتألف من ثلاثة أقسام رئيسية وهي.

1- اختبار استقرار البيانات وسكونها من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة **(Unit Root Test)**

2- اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق اختبار سببية جراجنر Granger Causality Test

3- اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق تقنية الانحدار المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

من خلال اختبار جذر الوحدة يختبر استقرار السلاسل الزمنية الخاصة متغيرات البحث وبالرغم من تعدد الاختبارات القياسية التي يمكن من خلالها التأكد من سكون البيانات واستقرارها فسيطبق اختبار ديكي- فولر المطور(Dickey and fuller)

ويمكن إجراء هذا الاختبار من خلال تطبيق المعادلة الاتية (Gujarati,1995,p 718)

$$\Delta Y\ t = \beta 1 + \partial Yt-1 + Ut \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية (yt) تختبر فرضية العدم (Ho) أي أن المعلمة (&=0) أي ان تكون السلسلة تتميز بوجود جذر الوحدة، وبالتالي تعاني البيانات من عدم الاستقرار والسكون وفي المقابل يمكن اختبار الفرضية البديلة

(H1)عندما تكون المعلمة (0 ≠&) أي تكون السلسلة ساكنة، وبالتالي يمكن التأكد بأن البيانات مستقرة وساكنة ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار

اختبار سببية جراجنر:(Causality Granger Test)

يقوم هذا الاختبار على تطبيق العلاقة الاتية((Gujarati 1995 pp620

$$GDP\ t=\sum_{i=I}^{\eta} \sigma i GDPt - i + \sum_{t-I}^{n} \beta i GEXt - i + \upsilon I\tau \ldots\ldots 2$$

$$\mathrm{GEX}\tau = \sum_{i=\mathrm{I}}^{\eta} \lambda i \mathrm{GEX}t - i + \sum_{\tau-\mathrm{I}}^{\eta} \delta i \mathrm{GDPt} - i + \upsilon 2\tau \ldots\ldots\ldots 3$$

حيث $\mathrm{GDP}t$ تمثل الناتج المحلي الإجمالي $\mathrm{GEX}\tau$ الانفاق الحكومي

الانحدار المتعدد :(Multi Regression)

يمكن تحديد المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي GPT ()، وعليه فإن مستوى النمو الاقتصادي يمكن أن يعرف على أنه دالة في الإنفاق الحكومي (GEX)كما هو مبني من المعادلة رقم

GDP = F(GEX……(4)

وبتحويل الدالة رقم (4) إلى صيغة خطية فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو اقتصادي سوف نختبر من خلال دالة الانحدار الخطي التي تأخذ الشكل الآتي :

$$\mathrm{GDP}\tau = \beta o + \beta \mathrm{IGEX}\tau + \varepsilon\tau \ldots\ldots\ldots 5$$

$\beta 0, \beta 1$ معلمات النموذج $\varepsilon\tau$:حد الخطأ

ويتوقع من هذا النموذج أن تكون علاقة الإنفاق الحكومي مع الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي طردية، كما يتوقع أن تكون معلمات النموذج غير مساوية للصفر أي:

$$\beta 1 \neq 0 \qquad \beta 0 \neq 0$$

اختيار الصيغة الرياضية المناسبة

يعد الاسلوب الكمي الوسيلة مهمة في تفسير أبعاد النظرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ويتم ذلك من خلال تحويل متغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة إلى صيغة رياضية تأخذ شكل الدالة، وبعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(ols) باستخدام الصيغة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة ونصف لوغاريتمية، تم اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لأنها تعطي مؤشرات إحصائية أفضل من غيرها، على الرغم من أنها إذ تمتلك اقل قيمة $\mathrm{F}, \mathrm{R}^2, \overline{\mathrm{R}}^2$ مقارنة بالصيغة الخطية، الا أنها تمتلك اقل قيمة Se ومعايير فترات الابطاء AIC ,HQ,SC كما موضح في الجدول، وسهولة معالجة هذه الصيغة حسابياً، ومعالجتها لمشكلة عدم تجانس التباين من جهة فضلاً على مدلولات الاقتصادية لمعالمها التي تمثل المورنات من جهة اخرى.

الجدول (6) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات من سنة (1970-2023)

المؤشرات الاحصائية	الخطية	اللوغارتمية	نصف لوغارتمية من اليمين	نصف لوغارتمية من اليسار
R^2	0.732311	0.697418	0.412523	0.529907
$\overline{R}^2$	0.727163	0.691600	0.401226	0.520867
F	142.255	119.8545	36.51414	58.61643
S.e	35853.75	0.755878	53114.67	0.942155
Aic	23.84862	2.31446	24,63463	2.755041
H.Q	23.87703	2.342871	24.66304	2.783451
SC	23.87703	2.388127	24.70829	2.828707

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews12)

نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة

يوضح الشكل (1،2) الأشكال البيانية لمتغيرات محل الدراسة في مرحلتها الأولى، إذ يمثل المحور العمودي القيم اللوغارتمية للمتغيرات، في حين يمثل المحور الأفقي الفترة الزمنية للمتغيرات (1970-2023) للتعرف على خصائصها الأولية.

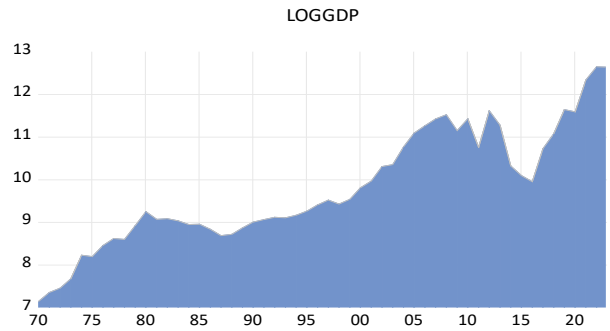

الشكل (1) الرسم البياني للسلاسل الزمنية

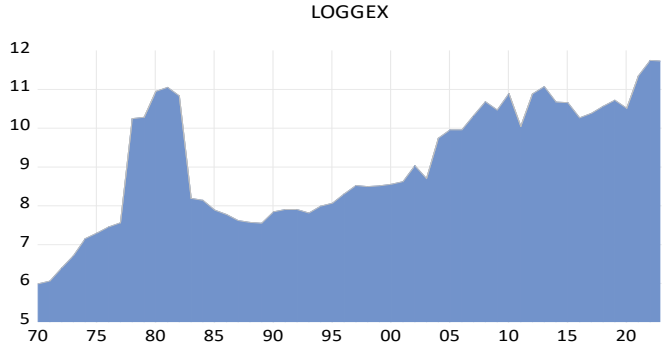

الشكل (2)

يلاحظ من الشكل أعلاه وجود اتجاها عاما في البيانات وإن السلاسل الزمنية للمتغيرات لم تكن مستقرة عند مستواها الاصلي وإنها استقرت عند أخذ الفرق الأول. ولغرض التحقق من مدى استقراريه المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وبشكل أدق لابد من إجراء اختبارات أخرى منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة.

دالة الارتباط الذاتي (ACF) والارتباط الجزئي(PACF)

توضح الاشكال (3 – 4) معاملات الارتباط الذاتي للمتغيرات محل الدراسة، وتشير معاملات الارتباط إلى عدم استقراريه السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الاقتصادية عند مستواها الأصلي عند أخذ الفرق الأول لها

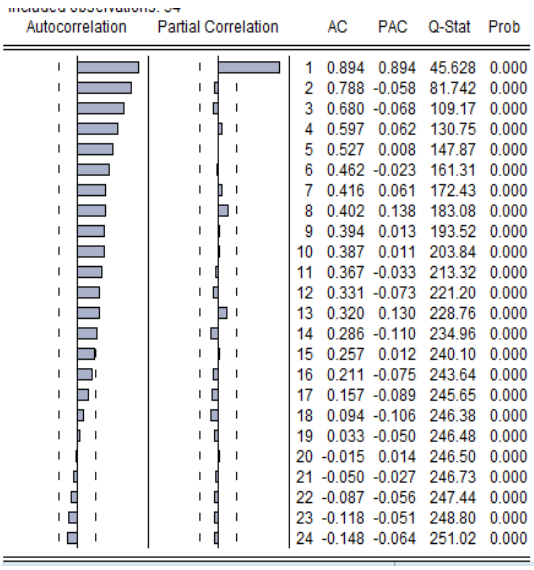

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.894	0.894	45.628	0.000
		2	0.788	-0.058	81.742	0.000
		3	0.680	-0.068	109.17	0.000
		4	0.597	0.062	130.75	0.000
		5	0.527	0.008	147.87	0.000
		6	0.462	-0.023	161.31	0.000
		7	0.416	0.061	172.43	0.000
		8	0.402	0.138	183.08	0.000
		9	0.394	0.013	193.52	0.000
		10	0.387	0.011	203.84	0.000
		11	0.367	-0.033	213.32	0.000
		12	0.331	-0.073	221.20	0.000
		13	0.320	0.130	228.76	0.000
		14	0.286	-0.110	234.96	0.000
		15	0.257	0.012	240.10	0.000
		16	0.211	-0.075	243.64	0.000
		17	0.157	-0.089	245.65	0.000
		18	0.094	-0.106	246.38	0.000
		19	0.033	-0.050	246.48	0.000
		20	-0.015	0.014	246.50	0.000
		21	-0.050	-0.027	246.73	0.000
		22	-0.087	-0.056	247.44	0.000
		23	-0.118	-0.051	248.80	0.000
		24	-0.148	-0.064	251.02	0.000

الشكل (3)

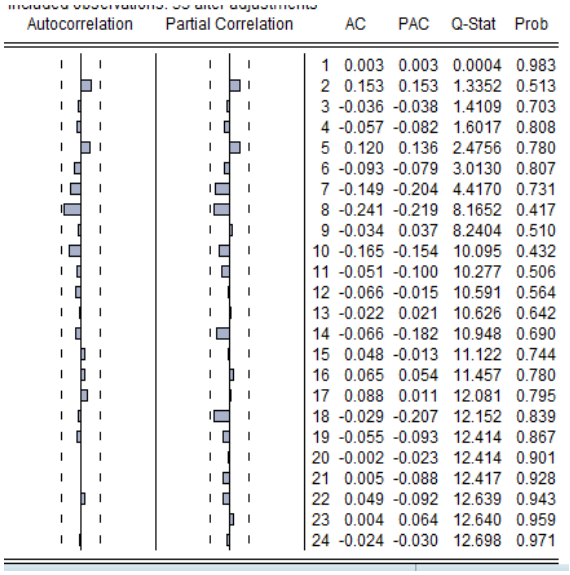

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.003	0.003	0.0004	0.983
		2	0.153	0.153	1.3352	0.513
		3	-0.036	-0.038	1.4109	0.703
		4	-0.057	-0.082	1.6017	0.808
		5	0.120	0.136	2.4756	0.780
		6	-0.093	-0.079	3.0130	0.807
		7	-0.149	-0.204	4.4170	0.731
		8	-0.241	-0.219	8.1652	0.417
		9	-0.034	0.037	8.2404	0.510
		10	-0.165	-0.154	10.095	0.432
		11	-0.051	-0.100	10.277	0.506
		12	-0.066	-0.015	10.591	0.564
		13	-0.022	0.021	10.626	0.642
		14	-0.066	-0.182	10.948	0.690
		15	0.048	-0.013	11.122	0.744
		16	0.065	0.054	11.457	0.780
		17	0.088	0.011	12.081	0.795
		18	-0.029	-0.207	12.152	0.839
		19	-0.055	-0.093	12.414	0.867
		20	-0.002	-0.023	12.414	0.901
		21	0.005	-0.088	12.417	0.928
		22	0.049	-0.092	12.639	0.943
		23	0.004	0.064	12.640	0.959
		24	-0.024	-0.030	12.698	0.971

الشكل (4)

تبين أن معاملات دالة الارتباط الذاتي للناتج المحلي الاجمالي عند المستوى الاصلي تختلف معنويا عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5% وهذا يعني عدم استقرارها في حين أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها، وهذا ما تشير إليه قيم AC إذ تكون منخفضة(0.003) عند الفجوة الأولى K=1، كذلك قيم AC تكون عند الفجوة K= 4 منخفضة ايضا (- 0.057) وهي ضمن حدود الثقة وعدم معنوية معاملات الارتباط الذاتية والجزئية وهذا يعني استقراريه السلسلة الزمنية لناتج المحلي الاجمالي عند أخذ الفرق الأول لها، أي أنها متكاملة من الرتبة **I(1)**

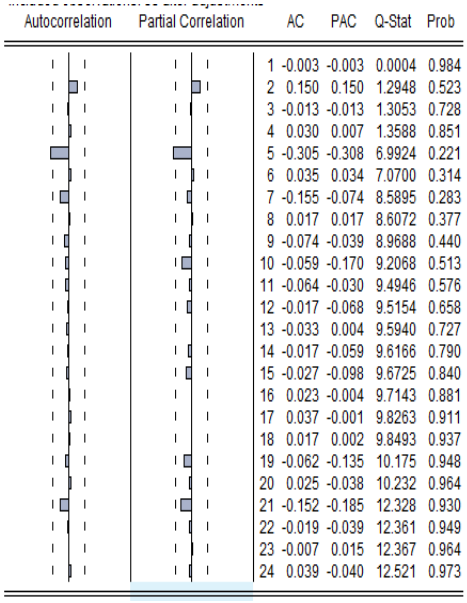

الشكل (6)

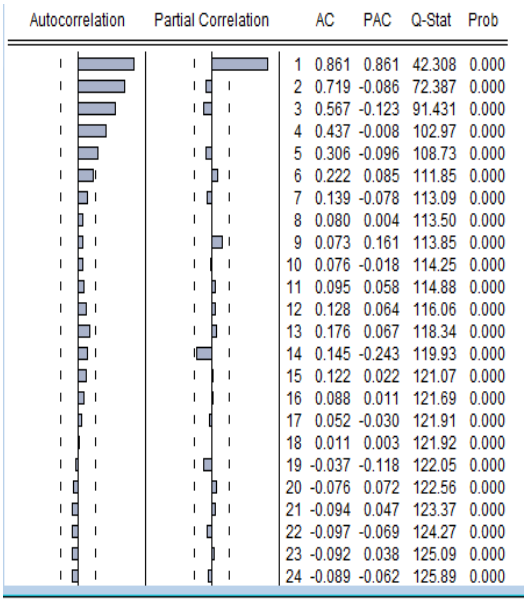

الشكل (5)

- تبين من الشكل (6،5) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي للأنفاق العام عند المستوى الاصلي تختلف معنويا عن الصـــفر وهي خارج حدود الثقة 5% وهذا يعني عدم اســـتقرارها في حين أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها، وهذا ما تشير إليه قيم AC إذ تكون منخفضة (-0.003) عند الفجوة الأولى K=1، كذلك قيم AC تكون عند الفجوة K=4 منخفضـــة ايضـــا (0.003) وهي ضـمن حدود الثقة وعدم معنوية معاملات الارتباط الذاتية والجزئية وهذا يعني استقراريه السلسلة الزمنية للإنفاق العام عند أخذ الفرق الأول لها، أي أنها متكاملة من الرتبة I(1)

نتائج اختبارات جذر الوحدة

اختبار ديكي فوللر (ADF)

يوضـــح الجدول (7) اختبار جدر الوحدة لســـلاســـل الزمنية للمتغيرين(الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق العام)، إذ تشير إلي أن جميع متغيرات موضوع الدراسة لم تستقر عند مستواها الاصلي إذ كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% مما يعني قبول فرضـــية العدم القائلة بوجود جدر وحدة في بيانات الســـلاســـل الزمنية للمتغيرين، وإنها اســـتقرت عند الفرق الأول لها، إذ أن قيمة (t) المحســـوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند مســتوى معنوية 1% و5% مما يعني قبول فرضـــية البديلة القائلة بعدم وجود جدر وحدة أي أنها متكاملة من الرتبة I(1) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت، وحد ثابت واتجاه عام، أو بدونهما.

الجدول (7) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر ADF)

		ADF			
		في المستوى		في الفرق	
	المتغيرات	GDP	GEX	GDP	GEX
With constant	T-Statistic	-0.654866	−1.659737	-7.049842	-7.O87298
	Prop	0.8488	0.4455	0.0000	0.0000
With constant&Trend	T-Statistic	-2.55313	-2.233967	-6.987462	-7.02217
	Prop	0.5038	0.4615	0.0000	0.0000
Without constant& Trend	T-Statistic	2.288527	0.990152	-6.477567	-6.940827
	Prop	0.9941	0.9129	0.0000	0.0000
		في المستوى		**في الفرق**	
	With constant	**With constant&Trend**	**Without constant& Trend**	**With constant**	**With constant&Trend**	**Without constant& Trend**
%1	-3.560019	-4.140858	-2.609324	-3.562669	-4.144584	-2.610192
%5	-2.917650	-3.496960	-1.947119	-2.918778	-3.498692	-1.947248
%10	-2.596689	-3.177579	-1.612867	-2.597285	-3.178578	-1.612797

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews12)

اختبار فيلبس (PP)

يلاحظ من خلال الجدول (8) ان النتائج وفق اختبار فيلبس (PP) لم تختلف كثيراً عما كانت عليه في اختبار (ADF) مما يعطينا مصداقية أكبر، إذ إن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى للمتغيرين(GDP, GEX)، لذا تم أخذ الفروق الأولى وتبين إنها استقرت عند مستوى معنوية 1% و 5%

إذ أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الحرجة عند مستوى معنوية 1% و5% مما يعني قبول فرضية البديلة القائلة بعدم وجود جدر وحدة أي أنها متكاملة من الرتبة I(1) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت، وحد ثابت واتجاه عام، أو بدنوهما. وإن ما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرجة الأقل من 0.05.

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار فيلبس (PP)

		PP			
		في المستوى		في الفرق	
	المتغيرات	GDP	GEX	GDP	GEX
With constant	T-Statistic	-0.722728	-1.745816	-7.049810	-7.101743
	Prop	0.8319	0.4029	0.0000	0.0000
With constant&Trend	T-Statistic	-2.485580	-2.486413	-6.987389	-7.039520
	Prop	0.3338	0.3334	0.0000	0.0000
Without constant& Trend	T-Statistic	2.167865	0.919011	-6.520694	-6.963167
	Prop	0.9921	0.9022	0.0000	0.0000

	في المستوى			في الفرق		
	With constant	With constant&Trend	Without constant& Trend	With constant	With constant&Trend	Without constant& Trend
%1	-3.560019	-4.140858	-2.609324	-3.562669	-4.144584	-2.610192
%5	-2.917650	-3.496960	-1.947119	-2.918778	-3.498692	-1.947248
%10	-2.596689	-3.177579	-1.612867	-2.597285	-3.178578	-1.612797

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews12)

التكامل المشترك

على ضـــوء اختبار جذر الوحدة الســـابق، اتضـــح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ســاكنة في المســتوى ولكنها ســاكنة في الفرق الأول، وتركز نظرية التكامل المشــترك على تحليل الســلاســل الزمنية غير الســاكنة، حيث يشــير أنحل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة. إذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الســاكن، فإن هذه الســلاســل غير الســكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار زائفاً

$$\varepsilon\tau = \mathrm{GDPt} - \beta o - \beta \mathrm{IGEX}\tau$$

وعليه نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج والمتولد من متغيرات النموذج متكامل من الدرجة الصفرية I(0) أي أنه سلسلة زمنية ساكنة، فإذا كان هذا المزيج متكاملا من الدرجة صفر، فإن

متغيرات النموذج(GDP) و (GEX) تحقق التكامل المشـــترك، أي أنهما متكاملين من نفس الدرجة.

نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بتطبيق طريق المربعات الصغرى الاعتيادية واجراء الانحدار بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي، تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية:

$$\text{Log GDP} = 3.235728 + 0.719952\ \text{LogGDP}$$
$$(10.9478) \qquad (5.318734)$$

وبعد الحصـــول على بواقي الانحدار تم اســـتخدام اختبار ديكي فوللر (ADF) وفيليب بيرون (PP)لاختبار ســـكون البواقي، نتائج الاختبارين موضـــحة في الجدول (9) وتبين نتائج اختبار(ADF) بدون حد ثابت أو أتجاه للبواقي والتي تســـاوي (1.998512-) عند مقارنتها مع قيمة t الجدولية وذلك عند مســـتوى معنوية 5% كما أن قيمة الاحتمال الحرج (0.0446) تؤدي بنا إلى رفض فرضـــــية العدم القائلة بوجود جدر الوحدة . كما يعزز هذه النتيجة اختبار فيلب بيرون وذلك عند مقارنة قيمة t الجدولية (1.947119-) مع قيمة اختبار pp بدون حد ثابت أو اتجاه للبواقي والتي تساوي (2.139351-) وذلك عند مستوى معنوية 5% كما أن قيمة الاحتمال الحرج (0.0323) تؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جدر وحدة وبالتي فإن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى أي متكاملة من رتبة I(0)

الجدول (9) نتائج الاختبارين (ديكي فوللر– فيلبس)

الاختبار	T-stat	Prob	الجدولية	النتيجة
ADF	-1.998512	0.0446	-2.609324	I(0)
PP	-2.139351	0.0323	-1.947119	I(0)

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews12)

اختيار فترة الابطاء المثلى

قبل إجراء اختبار السببية يستلزم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرين محل الدراسة، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (10)

الجدول (10) يبين نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

Lag	Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-141.7464	NA	1.211015	5.867202	5.944419	5.896498
1	-52.48942*	*167.5846	*0.037324	*2.387323	*2.618975	*2.475211
2	-52.10368	0.692746	0.043305	2.534844	2.920930	2.681325

يلاحظ أن فترة الأبطاء بحســـب اختبار,SCHQ LR, FPE, AIC مدة زمنية واحدة والتي لها أقل قيمة اعتمادا على المؤشرات أعلاه.

العلاقة السببية بين الناتج المحلي والانفاق الحكومي

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، اجرينا اختبار جرانجر للعلاقة الســـببية بين الناتج المحلي والإنفاق العام وذلك باســتخدام Eviews12 مع أخذ الفجوة الزمنية (1) وتحصـــلنا على النتائج المعروضة في الجدول (11)

الجدول (11) يبين نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

الفرضية العدمية	فترة الابطاء	احصائية فشر المحسوبة	
		F-stat	Prob
الإنفاق الحكومي لا يسبب الناتج	1	0.50625	0.4801
الناتج لا يسبب الإنفاق الحكومي	1	4.38063	0.0414

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews12)

وعليه من الجدول نجد أن: الاختبار الأول يختبر ســـببية الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن المعنوية تســـاوي0.4801 وهي اكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرض الصفري القائل بأن الإنفاق العام لا يسبب النمو في الناتج

أمـا الاختبـار الثـاني يختبر ســـببيـة النـاتج على الإنفـاق العـام، غير أن المعنويـة تســاوي0.0414 وهي أقل من 0.05 وعليه ترفض الفرض الصــفري القائل بأن الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العام

نسـتنتج من ذلك أنه توجد سـببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام وهو ما يتناسب مع نظرية فاقنير.

النتائج

النتائج الدارسة الإحصائية القياسية

1- بعد اجراء اختبارات السكون لديكي فولر (ADP) وفيليبس (PP) أظهرت النتائج ان المتغيرات كانت غير ساكنة في المستوى ثم أصبحت ساكنة في عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%وان جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

2- بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة (1)اختبارنا في هذه الدراسة التكامل المشـــترك)جوها نســـن وقد اشـــارا الاختبار إلى وجود علاقة توازن في المدي الطويل بين المتغيرين , كذلك اظهرت نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ؛ وذلك بســـبب اعتماد الاقتصـــاد الليبي على الإنفاق الحكومي في تحريك عجلة الاقتصـــاد الوطني في الأجل الطويل الذي يعتمد على مورد واحد يتمثل في النفط, وعدم مســـاهمة القطاع الخاص بشـــكل كبير في الدورة الاقتصـــادية ؛ و ذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد أحادي لعدم قدرته على تنويع مصادر الدخل

3- ولتحقيق هدف الدراســة، فقد ثم اختبار الســببية (Granger) وقد اشــارت النتائج إلى وجود سببية تجري من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة الاقتصاد الليبي وهو ما يدعم الفرضية الكنيزية.

النتائج النظرية

1- عدم نجاح مســـاعي التنمية التي قادها القطاع العام في ليبيا وما رافقها من إنفاق مبالغ ضـــخمة بهدف توســيع وتنويع القاعدة الإنتاجية بغية تقليص اعتماد الاقتصــاد الليبي شــبه الكامل على قطاع النفط والغاز مصد رئيسياً للدخل والثروة، حيث لا تزال معدلات نمو الناتج الحقيقي دون المستوى

2- يحتل الإنفاق الحكومي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي بلد إذ يعد عاملًا أساسيًا ومهماً للرفع من معدلات النمو الاقتصـادي، وكذلك يساعد على إحداث التوازن الاقتصـادي في المجتمع وكما يعالج الخلل الحاصل في الدوا رت الاقتصادية.

3- يؤثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي على زيادة المقدرة الإنتاجية القومية من خلال تنمية عوامل الإنتاج كما ونوعا.

4- كما ربط الاقتصـــادي الألماني (فاقنير) ظاهرة الزيادة في الإنفاق الحكومي بالتطور في المجتمع، من خلال هذا التطور تزداد النفقات تبعًا لذلك وبالتالي يؤدى إلى زيادة الدخل القومي الذي ينعكس مباشرة على زيادة تلك النفقات

5- الاقتصـــادي الانجليزي (جون كينز) فاعتبر الإنفاق الحكومي الأداء المهمة في زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصـــاد، وذلك عن طريق الطلب الفعال من خلا ل آلية عمل المضـــاعف بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

بناء على النتائج الســـابقة يمكن اقتراح بعض التوصـــيات المرتبطة بنطاق هذا البحث، ويمكن أخدها

في الاعتبار من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا وهي على النحو التالي:

1- وجوب الاقتصـــاد في النفقات العامة وجعلها في حدودها الدنية لأن زيادة النفقات إن لم تصاحبها زيادة في الناتج الحقيقي ستنعكس حتماً في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثَم انخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي مما سـينعكس سـلباً على مسـتوى الرفاه الاقتصـادي للمواطن.

2- توجيه الانفاق العام الى القطاعات الأكثر كفاءة والتي تلعب دور مهماً في خلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي أو الزراعي أو السياحي أو قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة.

3- العمل على تشـجيع الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في احداث التوسع الوظيفي واثقال كاهل الدولة بفاتورة الرواتب المرتفعة.

4- على الحكومة تقديم يد العون للقطاع الخاص لأنه المحرك الرئيســي في الاقتصـــاد الوطني، مما يخفف من العبء على القطاع العام لكي يزيد من قدرته التنافسية في الاقتصاد

5- المواءمة بين معدلات نمو الإنفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي لتجنب أي اختلال يحدث في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، والذي سينعكس في زيادة كمية الواردات لسد الطلب المحلي خصوصًا في السلع الاستهلاكية.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

1. أبو أحمد، علي النجار .(2015) .الاقتصـــاد والتنمية في العالم العربي .بيروت: دار المعرفة الجامعية.
2. أبو أحمد، محمد عبد الفتاح .(2015) .التقدم التكنولوجي وأثره على النمو الاقتصـــــادي . القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
3. أحمد، سـراج وهيكل .(2016) .النمو الاقتصـادي: المفهوم، المصـادر والقياس .القاهرة: دار النهضة العربية.
4. بارو، ر. ج.، وسـالا–آي–مارتن، إكس .(2004) .النمو الاقتصـادي .الطبعة الثانية. معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.(MIT Press)
5. الجزار، أحمد .(2019) .تحليل الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي .دار النشر العربي.
6. خيكاني وموسوي .(2013) .السياسات الكلية .عمّان: دار اليازوري.
7. روســـتو، و. و .(1960) .مراحل النمو الاقتصـــادي: بيان غير شـــيوعي .مطبعة جامعة كامبريدج.
8. ســمول، جورج، وآخرون .(2020) .الســياســات المالية: النظرية والتطبيق .مطبعة جامعة أكسفورد.
9. سيمون كوزنتس .(1970) .النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .مطبعة جامعة هارفارد.
10. شاهين، ع. م .(2000) .نظرية فشل التنسيق: التدخل الحكومي والتنمية الاقتصادية .الأردن: دار المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة.
11. الشـريف، محمد أحمد .(2015) .الاقتصـاد الليبي بين تحديات الحاضـر وآفاق المسـتقبل: دراسة تحليلية .طرابلس: المركز الوطني للبحوث الاقتصادية.
12. صبيح، عباس .(2008) .التنمية الاقتصادية والنمو: دراسة تحليلية .بغداد: الجامعة العراقية.
13. طارق الحاج .(2020) .مبادئ الاقتصاد الكلي .عمّان: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة.

14. عبد الحليم شاهين .(2021) .التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي . الكويت: المعهد العربي للتخطيط (سلسلة دراسات تنموية، العدد 73).
15. عبد القادر، خالد .(2015) .الاقتصاد الكلي: تحليل وتطبيق .عمّان: دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة.
16. عبير النجار .(2023) .تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي .بيروت: مركز الأبحاث الاقتصادية.
17. عطية، سعيد، ومنصور، علي .(2017) .دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا .برلين: المركز الديمقراطي العربي.
18. عطية، ع. م .(2021) .دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا .برلين: المركز الديمقراطي العربي.
19. فضل الله .(2016) .تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الدول النامية .بيروت: دار النهضة العربية.
20. كتاب :الأثر التبادلي بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية . .(2024)جامعة دمياط – كلية التجارة.
21. المسعودي، عبد القادر .(2010) .مقدمة في الاقتصاد الكلي .عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
22. منصور، م. وآخرون .(2015) .الضرائب العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .صندوق النقد الدولي.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. بن سليمان، ي .(2019) .أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا .(1980-2014) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
2. حامي، كريمة .(2018) .العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة .(1970-2016) رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة.
3. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ .(2023) .دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية .رسالة بكلية الدراسات السياسية والعلوم الاقتصادية، جامعة الإسكندرية.

4. المحيميد، أ .(2010) .أنواع الإنفاق وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي .بحث جامعي – جامعة طرابلس.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. آدم، ع. ا.، هارون، م. ص.، وعائض، ع. م. (2018). تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا .المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، 8(8)، 1–20.
2. الرتيمي، ب. ا. (2022). معدل الإنفاق الحكومي الأمثل إلى النمو الاقتصـــادي في ليبيا . مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، 21(1)، 106–114.
3. الجبو، س. ع. (2024). تأثير النفقات العامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي .المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3.(2)
4. الشـتيوي، أ. ا.، والبصـير، أ. ع. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصـيب الفرد من الناتج المحلي .المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة، 2(3)، 1–19.
5. المرزوقي، حمد. (2020). أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصـــادية .المجلة العربية للاقتصاد.
6. بوسالم، ف. (2013). العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي بالجزائر . مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، 23، 137–156.
7. دلعاب، ب. خ. ح.، وعطية، ع. م. س. (2020). الإيرادات العامة والنفقات العامة في ليبيا .المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، 3(1)، 33–57.
8. دينوي، أ. أ.، وزروات، ف. ز. (2017). أثر الإنفـاق الحكومي الصـــحي على النمو الاقتصادي .مجلة الدراسات الاقتصادية، 2، 79.
9. ذهب، س. ب.، ودرز، ص. ع. (2019). العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصـادي في ليبيا .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 13، 4–28.
10. رندة شـلوف، مسـعودة محمود. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـادي في ليبيا .مجلة أكاديمية الجبل للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 1، 60–86.
11. شـــكودرا، ج. (2022). تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في جنوب شـــرق أوروبا .المجلة الدولية لنظم المعلومات واتخاذ القرار، 25(عدد خاص1)، 1–7.

12. شـــكودرا، ج.، كراســـنيكي، أ.، وأحمدي، ن. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في جنوب شـــرق أوروبا .مجلة نظم المعلومات الإدارية وعلوم اتخاذ القرار، 25(عدد خاص1)، 1-7.
13. عبير عبد الحفيظ. (2023). تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في الدول النامية .مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 60(3)، 115-147.
14. عبد الرحمن أبو زيد. (2021). الآثار الاقتصـــادية للإنفاق العام في الدول النامية .مجلة الاقتصاد والتنمية، 12.
15. علي، محمـد. (2021). دور الإنفـاق الحكومي في النمو الاقتصـــادي .مجلـة البحوث الاقتصادية.
16. علي، محمـد. (2021). دور الإنفـاق الحكومي في النمو الاقتصـــادي .مجلـة البحوث الاقتصادية) .مكررة بالنصوص عندك.(
17. مكيد، علي، وفرقاني، ســـومية. (2014). العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصـــحي والنمو الاقتصادي في الجزائر .مجلة الاقتصاد والتنمية، 5(2)، 114.
18. عبود، المصـــطفى ع. (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في ليبيا 1975-2019 .مجلة آفاق اقتصادية، 7(14)، 1-19.
19. موســـي عبدو. (2021). تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصـــادي في نيجيريا .مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 1، 89-98.
20. نصـــرات، ع. ع.، مهران، ح. ح. م.، السـيد، م. ف.، والشـربيني، إ. ز. (2024). التأثير المتبادل بين الإنفاق العام الصـــحي والنمو الاقتصـــادي في ليبيا .المجلة العلمية للدراســـات والبحوث المالية والتجارية، 5(1)، 87.67–
21. هالة منصور. (2023). تأثير الإنفاق الاجتماعي على توزيع الدخل في الدول العربية .مجلة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، 8.

المراجع الإنجليزية:

1. Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=4600
2. Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=4600
3. Al-Bakri, J. K. A. N. (2012). Arab revolutions: Arab Spring with an economic fall. University of Babylon. Retrieved from https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?Pubid=4600
4. Chandra, R. (2022). Endogenous growth in historical perspective: From Adam Smith to Paul Romer. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-83761-7
5. Chenery, H. B., & Taylor, L. (1968). Development Patterns: Among Countries and Over Time. The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391-416.
6. Domar, E. D. (1946). "Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment". Econometrica, 14(2), 137-147.
7. Hein, S. (1992). The False Paradigm Model of Development. Journal of Development Studies, 28(1), 1-10.
8. Hirschman, Albert O. (1958). "The Strategy of Economic Development, https://www.research.unipd.it/bitstream/11577/3185812/4/GualChapter2.pdf
9. Lewis, W. A. (1954). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School, 22(2), 139-191.
10. Qamh, A. R. M. (2021). Evaluation of the applications of the financial, environmental, and social accounting system on the costs of beet sugar production: A field study. Journal of Economic and Social Research. Retrieved from

https://jesr.journals.ekb.eg/article_243690.html

11. Romer, P. M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102. https://doi.org/10.1086/261725

12. Sayed, H. S., Hawaiti, M. A., & Qamh, A. R. M. (2021). Evaluation of the applications of financial, environmental, and social accounting systems on the costs of beet sugar production: A field study. Journal of Environmental Studies and Researches, 11(1), 1–12. University of Sadat City. Retrieved from https://jesr.journals.ekb.eg/article_243690_20878eb062138df640c2adc11e22ff29.pdf

13. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2010). Economic Development (11th ed.). Pearson Addison-Wesley.

الملاحـــــق

جدول يوضح اجمالي الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام للفترة من 1970-2023

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام
1970	1,288.3	405
1971	1,586.5	435
1972	1,753.0	610
1973	2,182.5	834
1974	3,795.7	1,298
1975	3,674.3	1,496
1976	4,768.1	1,751
1977	5,612.7	1,950
1978	5,496.1	2,121
1979	7,603.0	3.342
1980	10,553.8	57,616
1981	8,798.8	63,896
1982	8,932.4	51,319
1983	8,511.7	3,664
1984	7,804.7	3,480
1985	7,852.1	2,705
1986	6,960.7	2,414
1987	6,011.6	2,068
1988	6,186.0	1,970
1989	7,191.0	1,931
1990	8,246.9	2,590
1991	8,757.3	2,748
1992	9,231.9	2,748
1993	9,137.7	2,511
1994	9,670.8	2,993
1995	10,672.3	3,230
1996	12,327.3	4,096
1997	13,800.5	5,090
1998	12,610.6	4,955
1999	14,075.2	5,055
2000	18,456.9	5,250
2001	21,618.7	5,632
2002	30,330.5	8,487
2003	31,731.8	6,108
2004	48,105.4	17,230
2005	66,618.6	21,343
2006	79,029.9	21,378
2007	92,693.6	30,883
2008	102,242.9	44,116
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام
2009	70,493.3	35,677
2010	92,978.2	54,499
2011	47,549.5	23,367
2012	112,591.0	53,942
2013	79,952.6	65,284
2014	30,871.0	43,814
2015	24,563.0	43,179
2016	21,300.0	29,171
2017	46,153.0	32,692
2018	65,641.9	39,286
2019	115,340.0	45,813
2020	109,474.2	37,310

ا لاستقرارية الناتج في المستوى

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.8488	-0.654866	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.560019	1% level	Test critical values:
	-2.917650	5% level	
	-2.596689	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:14
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5155	-0.654866	0.033213	-0.021750	LOGGDP(-1)
0.3384	0.966315	0.326581	0.315580	C

0.103597	Mean dependent var	0.008339	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	-0.011106	Adjusted R-squared
0.563997	Akaike info criterion	0.314918	S.E. of regression
0.638347	Schwarz criterion	5.057841	Sum squared resid
0.592588	Hannan-Quinn criter.	-12.94591	Log likelihood
1.963239	Durbin-Watson stat	0.428850	F-statistic
		0.515497	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.5038	-2.155313	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.140858	1% level	Test critical values:
	-3.496960	5% level	
	-3.177579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:15
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0360	-2.155313	0.083552	-0.180081	LOGGDP(-1)
0.0270	2.278065	0.642758	1.464244	C
0.0452	2.053765	0.007114	0.014610	@TREND("1970")

0.103597	Mean dependent var	0.085486	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	0.048906	Adjusted R-squared
0.520743	Akaike info criterion	0.305430	S.E. of regression
0.632269	Schwarz criterion	4.664360	Sum squared resid
0.563631	Hannan-Quinn criter.	-10.79970	Log likelihood
1.819260	Durbin-Watson stat	2.336931	F-statistic
		0.107092	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.9941	2.288527	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.609324	1% level	Test critical values:
	-1.947119	5% level	
	-1.612867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0262	2.288527	0.004396	0.010061	LOGGDP(-1)

0.103597	Mean dependent var	-0.009818	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	-0.009818	Adjusted R-squared
0.544404	Akaike info criterion	0.314717	S.E. of regression
0.581580	Schwarz criterion	5.150446	Sum squared resid
0.558700	Hannan-Quinn criter.	-13.42671	Log likelihood
		1.990481	Durbin-Watson stat

في الفرق

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.049842	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.562669	1% level	Test critical values:
	-2.918778	5% level	
	-2.597285	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.049842	0.141442	-0.997144	D(LOGGDP(-1))
0.0349	2.168726	0.046702	0.101284	C

-0.004157	Mean dependent var	0.498497	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.488467	Adjusted R-squared
0.590672	Akaike info criterion	0.319035	S.E. of regression
0.665720	Schwarz criterion	5.089177	Sum squared resid
0.619444	Hannan-Quinn criter.	-13.35748	Log likelihood
1.998403	Durbin-Watson stat	49.70027	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.987462	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.144584	1% level	Test critical values:
	-3.498692	5% level	
	-3.178578	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:17
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.987462	0.142882	-0.998385	D(LOGGDP(-1))
0.3905	0.866345	0.094028	0.081460	C
0.8085	0.243673	0.002978	0.000726	@TREND("1970")

-0.004157	Mean dependent var	0.499104	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.478659	Adjusted R-squared
0.627923	Akaike info criterion	0.322079	S.E. of regression
0.740495	Schwarz criterion	5.083017	Sum squared resid
0.671080	Hannan-Quinn criter.	-13.32600	Log likelihood
1.998016	Durbin-Watson stat	24.41233	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.477567	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.610192	1% level	Test critical values:
	-1.947248	5% level	
	-1.612797	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:17
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.477567	0.138772	-0.898907	D(LOGGDP(-1))

-0.004157	Mean dependent var	0.451322	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.451322	Adjusted R-squared
0.642113	Akaike info criterion	0.330416	S.E. of regression
0.679637	Schwarz criterion	5.567902	Sum squared resid
0.656499	Hannan-Quinn criter.	-15.69495	Log likelihood
		2.049835	Durbin-Watson stat

الناتج المحلي فيلبس بيرون في المستوى

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat

0.8319	-0.722728	Phillips-Perron test statistic		
	-3.560019		1% level	Test critical values:
	-2.917650		5% level	
	-2.596689		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.095431	Residual variance (no correction)
0.108049	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5155	-0.654866	0.033213	-0.021750	LOGGDP(-1)
0.3384	0.966315	0.326581	0.315580	C

0.103597	Mean dependent var	0.008339	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	-0.011106	Adjusted R-squared
0.563997	Akaike info criterion	0.314918	S.E. of regression
0.638347	Schwarz criterion	5.057841	Sum squared resid
0.592588	Hannan-Quinn criter.	-12.94591	Log likelihood
1.963239	Durbin-Watson stat	0.428850	F-statistic
		0.515497	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.3338	-2.485580	Phillips-Perron test statistic		
	-4.140858		1% level	Test critical values:
	-3.496960		5% level	
	-3.177579		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.088007	Residual variance (no correction)
0.117173	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:18
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable

0.0360	-2.155313	0.083552	-0.180081	LOGGDP(-1)
0.0270	2.278065	0.642758	1.464244	C
0.0452	2.053765	0.007114	0.014610	@TREND("1970")

0.103597	Mean dependent var	0.085486	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	0.048906	Adjusted R-squared
0.520743	Akaike info criterion	0.305430	S.E. of regression
0.632269	Schwarz criterion	4.664360	Sum squared resid
0.563631	Hannan-Quinn criter.	-10.79970	Log likelihood
1.819260	Durbin-Watson stat	2.336931	F-statistic
		0.107092	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.9921	2.167865	Phillips-Perron test statistic	
	-2.609324	1% level	Test critical values:
	-1.947119	5% level	
	-1.612867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.097178	Residual variance (no correction)
0.107176	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0262	2.288527	0.004396	0.010061	LOGGDP(-1)

0.103597	Mean dependent var	-0.009818	R-squared
0.313184	S.D. dependent var	-0.009818	Adjusted R-squared
0.544404	Akaike info criterion	0.314717	S.E. of regression
0.581580	Schwarz criterion	5.150446	Sum squared resid
0.558700	Hannan-Quinn criter.	-13.42671	Log likelihood
		1.990481	Durbin-Watson stat

في الفرق

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-7.049810	Phillips-Perron test statistic	
	-3.562669	1% level	Test critical values:
	-2.918778	5% level	
	-2.597285	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.097869	Residual variance (no correction)
0.097830	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.049842	0.141442	-0.997144	D(LOGGDP(-1))
0.0349	2.168726	0.046702	0.101284	C

-0.004157	Mean dependent var	0.498497	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.488467	Adjusted R-squared
0.590672	Akaike info criterion	0.319035	S.E. of regression
0.665720	Schwarz criterion	5.089177	Sum squared resid
0.619444	Hannan-Quinn criter.	-13.35748	Log likelihood
1.998403	Durbin-Watson stat	49.70027	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-6.987389	Phillips-Perron test statistic	
	-4.144584	1% level	Test critical values:
	-3.498692	5% level	
	-3.178578	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.097750	Residual variance (no correction)
0.097686	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.987462	0.142882	-0.998385	D(LOGGDP(-1))
0.3905	0.866345	0.094028	0.081460	C
0.8085	0.243673	0.002978	0.000726	@TREND("1970")

-0.004157	Mean dependent var	0.499104	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.478659	Adjusted R-squared
0.627923	Akaike info criterion	0.322079	S.E. of regression
0.740495	Schwarz criterion	5.083017	Sum squared resid
0.671080	Hannan-Quinn criter.	-13.32600	Log likelihood
1.998016	Durbin-Watson stat	24.41233	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root

Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-6.520694	Phillips-Perron test statistic	
	-2.610192	1% level	Test critical values:
	-1.947248	5% level	
	-1.612797	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.107075	Residual variance (no correction)
0.118709	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:20
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.477567	0.138772	-0.898907	D(LOGGDP(-1))

-0.004157	Mean dependent var	0.451322	R-squared
0.446069	S.D. dependent var	0.451322	Adjusted R-squared
0.642113	Akaike info criterion	0.330416	S.E. of regression
0.679637	Schwarz criterion	5.567902	Sum squared resid
0.656499	Hannan-Quinn criter.	-15.69495	Log likelihood
		2.049835	Durbin-Watson stat

الفرق الانفاق فيلبس بيرون

Null Hypothesis: LOGGEX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.4029	-1.745816	Phillips-Perron test statistic	
	-3.560019	1% level	Test critical values:
	-2.917650	5% level	
	-2.596689	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.348994	Residual variance (no correction)
0.402826	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:22
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1031	-1.659737	0.053844	-0.089367	LOGGEX(-1)
0.0694	1.855032	0.495227	0.918663	C

0.108264	Mean dependent var	0.051246	R-squared
0.612306	S.D. dependent var	0.032643	Adjusted R-squared
1.860649	Akaike info criterion	0.602230	S.E. of regression
1.935000	Schwarz criterion	18.49670	Sum squared resid
1.889241	Hannan-Quinn criter.	-47.30721	Log likelihood
1.932564	Durbin-Watson stat	2.754726	F-statistic
		0.103105	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.3334	-2.486413	Phillips-Perron test statistic	
	-4.140858	1% level	Test critical values:
	-3.496960	5% level	
	-3.177579	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.334220	Residual variance (no correction)
0.435474	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:23
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0300	-2.233967	0.077483	-0.173095	LOGGEX(-1)
0.0213	2.377416	0.574388	1.365559	C
0.1434	1.486712	0.007782	0.011570	@TREND("1970")

0.108264	Mean dependent var	0.091411	R-squared
0.612306	S.D. dependent var	0.055068	Adjusted R-squared
1.855128	Akaike info criterion	0.595208	S.E. of regression
1.966654	Schwarz criterion	17.71365	Sum squared resid
1.898016	Hannan-Quinn criter.	-46.16090	Log likelihood
1.857422	Durbin-Watson stat	2.515206	F-statistic
		0.091029	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: LOGGEX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.9022	0.919011	Phillips-Perron test statistic	
	-2.609324	1% level	Test critical values:
	-1.947119	5% level	
	-1.612867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.372542	Residual variance (no correction)
0.410964	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:23
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3267	0.990152	0.009203	0.009112	LOGGEX(-1)

0.108264	Mean dependent var	-0.012769	R-squared
0.612306	S.D. dependent var	-0.012769	Adjusted R-squared
1.888208	Akaike info criterion	0.616203	S.E. of regression
1.925383	Schwarz criterion	19.74474	Sum squared resid
1.902504	Hannan-Quinn criter.	-49.03751	Log likelihood
		1.997286	Durbin-Watson stat

في الفرق

Null Hypothesis: D(LOGGEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat			
0.0000	-7.101743	Phillips-Perron test statistic		
	-3.562669		1% level	Test critical values:
	-2.918778		5% level	
	-2.597285		10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.374888	Residual variance (no correction)
0.413026	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:24
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.087298	0.141474	-1.002665	D(LOGGEX(-1))
0.2200	1.242003	0.087994	0.109289	C

-0.001678	Mean dependent var	0.501146	R-squared
0.875348	S.D. dependent var	0.491169	Adjusted R-squared
1.933672	Akaike info criterion	0.624407	S.E. of regression
2.008720	Schwarz criterion	19.49418	Sum squared resid
1.962444	Hannan-Quinn criter.	-48.27548	Log likelihood
1.994786	Durbin-Watson stat	50.22979	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGEX) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-7.039520	Phillips-Perron test statistic	
	-4.144584	1% level	Test critical values:
	-3.498692	5% level	
	-3.178578	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.374554	Residual variance (no correction)
0.412736	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:24
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.022017	0.142877	-1.003284	D(LOGGEX(-1))
0.4401	0.778423	0.183504	0.142844	C
0.8353	-0.208988	0.005827	-0.001218	@TREND("1970")

-0.001678	Mean dependent var	0.501591	R-squared
0.875348	S.D. dependent var	0.481247	Adjusted R-squared
1.971243	Akaike info criterion	0.630465	S.E. of regression
2.083815	Schwarz criterion	19.47682	Sum squared resid
2.014400	Hannan-Quinn criter.	-48.25232	Log likelihood
1.995102	Durbin-Watson stat	24.65637	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: D(LOGGEX) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0000	-6.963167	Phillips-Perron test statistic	
	-2.610192	1% level	Test critical values:
	-1.947248	5% level	
	-1.612797	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.386454	Residual variance (no correction)
0.427560	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX,2)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1972 2023
Included observations: 52 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.940827	0.139955	-0.971400	D(LOGGEX(-1))

-0.001678	Mean dependent var	0.485756	R-squared
0.875348	S.D. dependent var	0.485756	Adjusted R-squared
1.925596	Akaike info criterion	0.627719	S.E. of regression
1.963120	Schwarz criterion	20.09560	Sum squared resid
1.939982	Hannan-Quinn criter.	-49.06549	Log likelihood
		2.006576	Durbin-Watson stat

الانفاق ديكي فوللر

Null Hypothesis: LOGGEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.4455	-1.659737	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.560019	1% level	Test critical values:
	-2.917650	5% level	
	-2.596689	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGEX)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 00:27
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1031	-1.659737	0.053844	-0.089367	LOGGEX(-1)
0.0694	1.855032	0.495227	0.918663	C

0.108264	Mean dependent var	0.051246	R-squared
0.612306	S.D. dependent var	0.032643	Adjusted R-squared
1.860649	Akaike info criterion	0.602230	S.E. of regression
1.935000	Schwarz criterion	18.49670	Sum squared resid
1.889241	Hannan-Quinn criter.	-47.30721	Log likelihood
1.932564	Durbin-Watson stat	2.754726	F-statistic
		0.103105	Prob(F-statistic)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGGDP LOGGEX
Exogenous variables: C
Date: 03/02/25 Time: 16:00
Sample: 1970 2023
Included observations: 49

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
5.896498	5.944419	5.867202	1.211015	NA	-141.7464	0
2.475211*	2.618975*	2.387323*	0.037324*	167.5846*	-52.48942	1
2.681325	2.920930	2.534844	0.043305	0.692746	-52.10368	2
2.812914	3.148362	2.607842	0.046702	3.791243	-49.89212	3
2.991311	3.422601	2.727646	0.052883	1.738431	-48.82733	4
3.167081	3.694213	2.844825	0.059882	1.751305	-47.69820	5

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/02/25 Time: 16:02
Sample: 1970 2023
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4801	0.50625	53	LOGGEX does not Granger Cause LOGGDP
0.0414	4.38063		LOGGDP does not Granger Cause LOGGEX

تقدير الانحدار

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 03/02/25 Time: 16:17
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.318734	0.608364	3.235728	C
0.0000	10.94781	0.065762	0.719952	LOGGEX

9.800093	Mean dependent var	0.697418	R-squared
1.361114	S.D. dependent var	0.691600	Adjusted R-squared
2.314461	Akaike info criterion	0.755878	S.E. of regression
2.388127	Schwarz criterion	29.71031	Sum squared resid
2.342871	Hannan-Quinn criter.	-60.49046	Log likelihood
0.326108	Durbin-Watson stat	119.8545	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

الناتج في المستوى

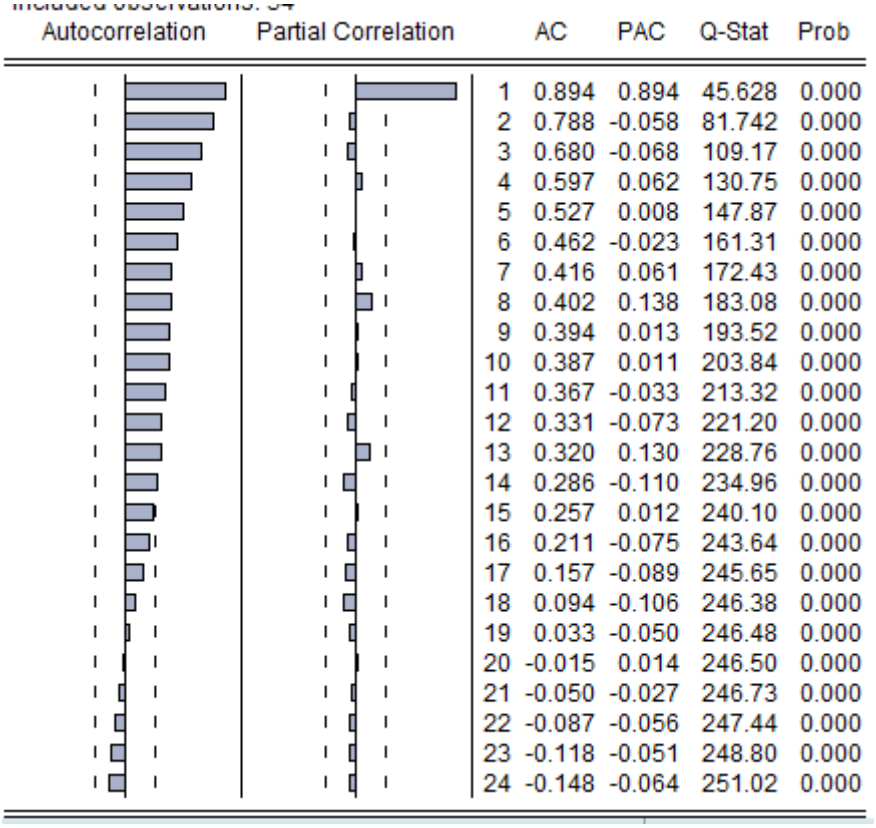

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.894	0.894	45.628	0.000
		2	0.788	-0.058	81.742	0.000
		3	0.680	-0.068	109.17	0.000
		4	0.597	0.062	130.75	0.000
		5	0.527	0.008	147.87	0.000
		6	0.462	-0.023	161.31	0.000
		7	0.416	0.061	172.43	0.000
		8	0.402	0.138	183.08	0.000
		9	0.394	0.013	193.52	0.000
		10	0.387	0.011	203.84	0.000
		11	0.367	-0.033	213.32	0.000
		12	0.331	-0.073	221.20	0.000
		13	0.320	0.130	228.76	0.000
		14	0.286	-0.110	234.96	0.000
		15	0.257	0.012	240.10	0.000
		16	0.211	-0.075	243.64	0.000
		17	0.157	-0.089	245.65	0.000
		18	0.094	-0.106	246.38	0.000
		19	0.033	-0.050	246.48	0.000
		20	-0.015	0.014	246.50	0.000
		21	-0.050	-0.027	246.73	0.000
		22	-0.087	-0.056	247.44	0.000
		23	-0.118	-0.051	248.80	0.000
		24	-0.148	-0.064	251.02	0.000

الناتج في الفرق

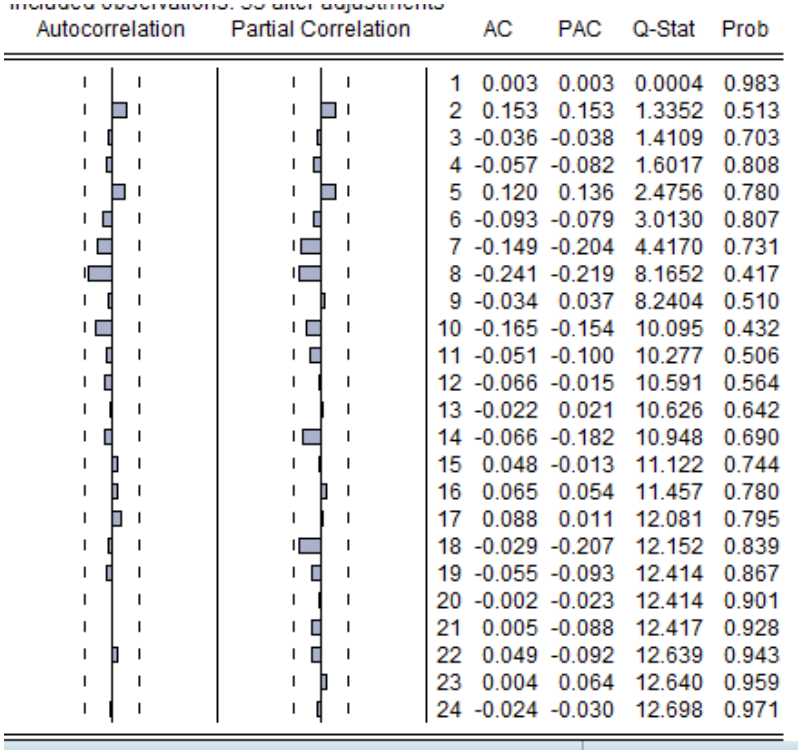

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.003	0.003	0.0004	0.983
		2	0.153	0.153	1.3352	0.513
		3	-0.036	-0.038	1.4109	0.703
		4	-0.057	-0.082	1.6017	0.808
		5	0.120	0.136	2.4756	0.780
		6	-0.093	-0.079	3.0130	0.807
		7	-0.149	-0.204	4.4170	0.731
		8	-0.241	-0.219	8.1652	0.417
		9	-0.034	0.037	8.2404	0.510
		10	-0.165	-0.154	10.095	0.432
		11	-0.051	-0.100	10.277	0.506
		12	-0.066	-0.015	10.591	0.564
		13	-0.022	0.021	10.626	0.642
		14	-0.066	-0.182	10.948	0.690
		15	0.048	-0.013	11.122	0.744
		16	0.065	0.054	11.457	0.780
		17	0.088	0.011	12.081	0.795
		18	-0.029	-0.207	12.152	0.839
		19	-0.055	-0.093	12.414	0.867
		20	-0.002	-0.023	12.414	0.901
		21	0.005	-0.088	12.417	0.928
		22	0.049	-0.092	12.639	0.943
		23	0.004	0.064	12.640	0.959
		24	-0.024	-0.030	12.698	0.971

الانفاق في المستوى

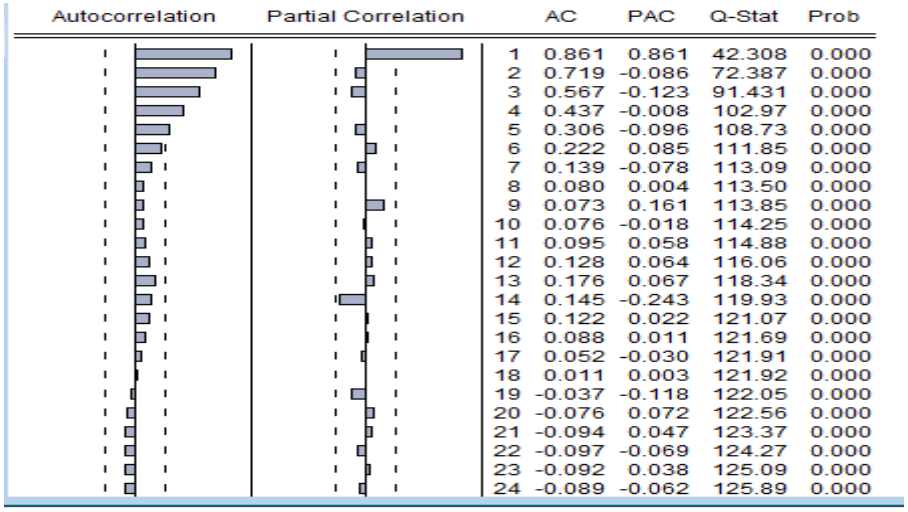

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.861	0.861	42.308	0.000
		2	0.719	-0.086	72.387	0.000
		3	0.567	-0.123	91.431	0.000
		4	0.437	-0.008	102.97	0.000
		5	0.306	-0.096	108.73	0.000
		6	0.222	0.085	111.85	0.000
		7	0.139	-0.078	113.09	0.000
		8	0.080	0.004	113.50	0.000
		9	0.073	0.161	113.85	0.000
		10	0.076	-0.018	114.25	0.000
		11	0.095	0.058	114.88	0.000
		12	0.128	0.064	116.06	0.000
		13	0.176	0.067	118.34	0.000
		14	0.145	-0.243	119.93	0.000
		15	0.122	0.022	121.07	0.000
		16	0.088	0.011	121.69	0.000
		17	0.052	-0.030	121.91	0.000
		18	0.011	0.003	121.92	0.000
		19	-0.037	-0.118	122.05	0.000
		20	-0.076	0.072	122.56	0.000
		21	-0.094	0.047	123.37	0.000
		22	-0.097	-0.069	124.27	0.000
		23	-0.092	0.038	125.09	0.000
		24	-0.089	-0.062	125.89	0.000

الانفاق في الفرق

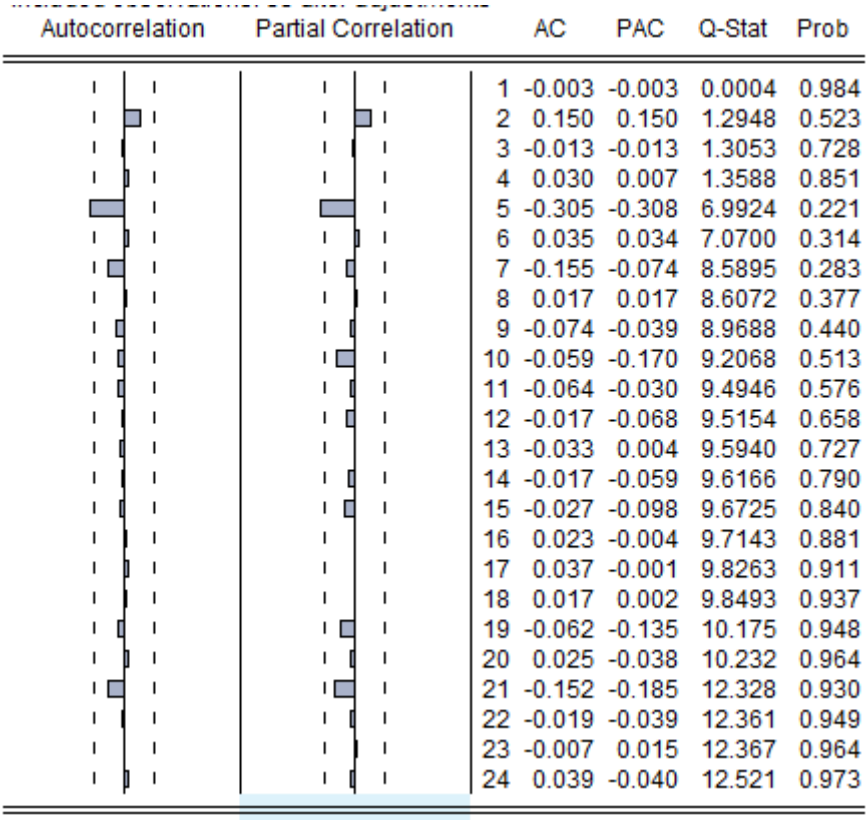

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.003	-0.003	0.0004	0.984
		2	0.150	0.150	1.2948	0.523
		3	-0.013	-0.013	1.3053	0.728
		4	0.030	0.007	1.3588	0.851
		5	-0.305	-0.308	6.9924	0.221
		6	0.035	0.034	7.0700	0.314
		7	-0.155	-0.074	8.5895	0.283
		8	0.017	0.017	8.6072	0.377
		9	-0.074	-0.039	8.9688	0.440
		10	-0.059	-0.170	9.2068	0.513
		11	-0.064	-0.030	9.4946	0.576
		12	-0.017	-0.068	9.5154	0.658
		13	-0.033	0.004	9.5940	0.727
		14	-0.017	-0.059	9.6166	0.790
		15	-0.027	-0.098	9.6725	0.840
		16	0.023	-0.004	9.7143	0.881
		17	0.037	-0.001	9.8263	0.911
		18	0.017	0.002	9.8493	0.937
		19	-0.062	-0.135	10.175	0.948
		20	0.025	-0.038	10.232	0.964
		21	-0.152	-0.185	12.328	0.930
		22	-0.019	-0.039	12.361	0.949
		23	-0.007	0.015	12.367	0.964
		24	0.039	-0.040	12.521	0.973

نتائج استقرار البواقي من الصيغة اللوغارتمية

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

Prob.*	t-Statistic		
0.0446	-1.998512	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.609324	1% level	Test critical values:
	-1.947119	5% level	
	-1.612867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 02/22/25 Time: 01:13
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0509	-1.998512	0.077533	-0.154951	E(-1)

0.025653	Mean dependent var	0.067975	R-squared
0.430873	S.D. dependent var	0.067975	Adjusted R-squared
1.102285	Akaike info criterion	0.415971	S.E. of regression
1.139461	Schwarz criterion	8.997658	Sum squared resid
1.116581	Hannan-Quinn criter.	-28.21056	Log likelihood
		1.838592	Durbin-Watson stat

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
0.0323	-2.139351	Phillips-Perron test statistic	
	-2.609324	1% level	Test critical values:
	-1.947119	5% level	
	-1.612867	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

0.169767	Residual variance (no correction)
0.193661	HAC corrected variance (Bartlett kernel)

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 03/04/25 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1971 2023
Included observations: 53 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0509	-1.998512	0.077533	-0.154951	E(-1)

0.025653	Mean dependent var	0.067975	R-squared
0.430873	S.D. dependent var	0.067975	Adjusted R-squared
1.102285	Akaike info criterion	0.415971	S.E. of regression
1.139461	Schwarz criterion	8.997658	Sum squared resid
1.116581	Hannan-Quinn criter.	-28.21056	Log likelihood
		1.838592	Durbin-Watson stat

الخطية

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 02/21/25 Time: 14:24
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.92707	0.164977	1.967689	GEX
0.6341	-0.478848	6287.029	-3010.530	C

44280.48	Mean dependent var	0.732311	R-squared
68640.88	S.D. dependent var	0.727163	Adjusted R-squared
23.84862	Akaike info criterion	35853.75	S.E. of regression
23.92228	Schwarz criterion	6.68E+10	Sum squared resid
23.87703	Hannan-Quinn criter.	-641.9127	Log likelihood
0.338391	Durbin-Watson stat	142.2551	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: GEX
Method: Least Squares
Date: 02/21/25 Time: 14:25
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0043	2.983265	2532.127	7554.008	C
0.0000	11.92707	0.031204	0.372168	GDP

24033.78	Mean dependent var	0.732311	R-squared
29852.04	S.D. dependent var	0.727163	Adjusted R-squared
22.18335	Akaike info criterion	15592.86	S.E. of regression
22.25701	Schwarz criterion	1.26E+10	Sum squared resid
22.21176	Hannan-Quinn criter.	-596.9504	Log likelihood
0.436743	Durbin-Watson stat	142.2551	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

دالة لوغارتمية

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 02/21/25 Time: 23:32
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.318734	0.608364	3.235728	C
0.0000	10.94781	0.065762	0.719952	LOGGEX

9.800093	Mean dependent var	0.697418	R-squared
1.361114	S.D. dependent var	0.691600	Adjusted R-squared
2.314461	Akaike info criterion	0.755878	S.E. of regression
2.388127	Schwarz criterion	29.71031	Sum squared resid
2.342871	Hannan-Quinn criter.	-60.49046	Log likelihood
0.326108	Durbin-Watson stat	119.8545	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

دالة نصف لوغارتمية

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 02/21/25 Time: 23:33
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.919868	42749.03	-210319.6	C
0.0000	6.042693	4621.034	27923.49	LOGGEX

44280.48	Mean dependent var	0.412523	R-squared
68640.88	S.D. dependent var	0.401226	Adjusted R-squared
24.63463	Akaike info criterion	53114.67	S.E. of regression
24.70829	Schwarz criterion	1.47E+11	Sum squared resid
24.66304	Hannan-Quinn criter.	-663.1349	Log likelihood
0.246002	Durbin-Watson stat	36.51414	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

دالة نصف لوغارتمية من اليمين

Dependent Variable: LOGGDP
Method: Least Squares
Date: 02/21/25 Time: 23:35
Sample: 1970 2023
Included observations: 54

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	54.49094	0.165209	9.002388	C
0.0000	7.656137	4.34E-06	3.32E-05	GEX

9.800093	Mean dependent var	0.529907	R-squared
1.361114	S.D. dependent var	0.520867	Adjusted R-squared
2.755041	Akaike info criterion	0.942155	S.E. of regression
2.828707	Schwarz criterion	46.15816	Sum squared resid
2.783451	Hannan-Quinn criter.	-72.38610	Log likelihood
0.184010	Durbin-Watson stat	58.61643	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)